A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/28/15
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 21 يناير 2019

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثامنة والعشرون

جنيف، من 10 إلى 12 سبتمبر 2018

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

فهرس المحتويات

البند 1 افتتاح الدورة..... 3
البند2 انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبي الرئيس 5
البند 3 اعتماد جدول الأعمال..... 7
البند 4 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة 10
البند 5 التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الداخلية 16
البند 6 تقرير مراجع الحسابات الخارجي..... 22
البند 7 التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية 30
البند 8 تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة..... 37
البند 9 تقرير أداء البرنامج 2017/2016..... 46
البند 10 تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016..... 52
البند 11 التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2017..... 54
البند 12 وضع تسديد الاشتراكات وصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2018..... 57
البند 13 التقرير السنوي عن الموارد البشرية..... 57
البند 14 التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة 62
البند 15 وضع عملية الإصلاح الدستوري..... 63
البند 16 منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد..... 65
البند 17 المشروعات التكميلية في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية 75
البند 18 اختتام الدورة 77
المرفق قائمة المشاركين 79

1. عُقدت الدورة الثامنة والعشرون للجنة البرنامج والميزانية (PBC) في مقر الويبو في الفترة من 10 إلى 12 سبتمبر 2018.

2. وتألفت اللجنة، اعتبارا من شهر أكتوبر 2017 إلى أكتوبر 2019، من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، وأذربيجان، وبنغلاديش، والبرازيل، وبلغاريا، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا (2019)، وكوستاريكا (2018)، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإستونيا، وإثيوبيا، وفرنسا، وغابون، وألمانيا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وليتوانيا، وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، وعُمان، وبنما، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا (بحكم الموقع)، وطاجيكستان، وتايلند، وتركيا، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية (52).

3. ومُثلت الدول التالية، الأعضاء باللجنة، في هذه الدورة: الجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، والبرازيل، وكندا، والصين، وكوستاريكا، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، والسلفادور، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وليتوانيا، وماليزيا، والمكسيك، وعُمان، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا (بحكم الموقع)، وطاجيكستان، وتايلند، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية (40).

4. وبالإضافة إلى ذلك، مُثلت الدول التالية، الأعضاء بالويبو وغير الأعضاء باللجنة، بصفة مراقب: النمسا، وبيلاروس، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبوروندي، وتشاد، وكوت ديفوار، وكرواتيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، وفنلندا، وجورجيا، وغانا، وهايتي، وإندونيسيا، وإيرلندا، وإسرائيل، والكويت، ومالطا، وموناكو، وباكستان، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، واليمن، وزامبيا، وزيمبابوي (32).

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

5. افتتح المدير العام الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية ورحب بالوفود المشاركة. وأشار إلى أن شهر سبتمبر هو شهر مهم، حيث أنه بالإضافة إلى لجنة البرنامج والميزانية ستعقد الجمعيات في وقت لاحق من ذلك الشهر. وشكر المدير العام جميع الأعضاء على مشاركتهم القوية وذكّرهم بأن هذه السنة هي ليست سنة ميزانية. وأفاد أنها فرصة لاستعراض عمل المنظمة منذ الاجتماع الأخير للجنة البرنامج والميزانية. وذكر أن هذا الاستعراض سيشكل المجموعة الأولى من البنود المدرجة على جدول الأعمال، المخصصة للتدقيق والرقابة، والتي تتضمن أيضا التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الداخلية، وكذلك تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (JIU). وأعرب المدير العام عن رغبته في أن ينتهز الفرصة ليشكر مراجع الحسابات الخارجي، المراقب العام للحسابات في الهند، وكذلك جميع فرق مراجعة الحسابات من حكومة الهند، الذين أتموا مدة عملهم لست سنوات كمراجع خارجي للحسابات في المنظمة بنهاية العام الماضي، على خدماتهم القيمة التي قدموها للمنظمة وللدور الذي لعبوه خلال تلك السنوات الست. وذكر أن عمل المراجع الخارجي يستمر خلال العام الحالي حيث يتم مراجعة عام 2017، وهو ذلك الوقت الذي كان لا يزال يعمل بصفة مراجع الحسابات الخارجي. وأكد المدير العام على أهمية عملية التدقيق، التي توفر الطمأنينة لكل من الدول الأعضاء والمكتب الدولي. كما أعرب المدير العام عن امتنانه، نيابة عن الأمانة، إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (IAOC) وشعبة الرقابة الداخلية (IOD) لما قامت به من عمل متميز. وعرض المدير العام المجموعة الثانية من البنود المتعلقة بالمراجعة المالية واستعراض الأداء في المنظمة، والتي كانت إيجابية ومناسبة. وأشار المدير العام إلى تقرير الأداء الموحد، أي تقرير أداء الويبو لعام 2017/2016، موضحا أنه يحل محل خطي إعداد تقارير منفصلين، أحدهما عن الإدارة

المالية والآخر عن تقييم البرامج. وذكر أن هناك تحسن يتمثل في وجود وثيقة واحدة تستعرض جميع جوانب أداء المنظمة. وأفاد أن المنظمة قد أنهت فترة الثنائية بنتائج إيجابية للغاية، حيث حققت 56 مليون فرنك سويسري في فترة الثنائية تمثل ما يزيد عن 75% من المستهدف لفترة الثنائية. وبلغ صافي أصول المنظمة 341 مليون فرنك سويسري باستثناء الخسائر الاكتوارية، أي 203 مليون فرنك سويسري إذا ما أخذت الخسائر الاكتوارية في الاعتبار. وأفاد أن ذلك يمثل بشكل عام وضع مالي مستقر وصحي للغاية بالنسبة للمنظمة في عالم اقتصادي ومالي لا يمكن التنبؤ به وغير مستقر. وشدد المدير العام على ضرورة مواصلة سياسة ممارسة قدر كبير من الحذر فيما يتعلق بالإدارة المالية للمنظمة. وفي حديثه عن الإيرادات والنفقات، أشار المدير العام إلى أن الدخل كان أعلى من المبلغ المدرج في الميزانية. ويمثل ذلك نتيجة قياسية إلى حد ما خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة للنهج الحذر الذي اعتمد في تحديد أرقام الميزانية، لاسيما تصورا للطلب على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT)، التي تشكل 75% من دخل المنظمة. وأفاد أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات قد تفوق على تقديرات الميزانية، مما يدل على أهمية نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بالنسبة للمنظمة. وذكر أنه عند النظر إلى الصورة العامة للمنظمة، قد يكون هناك اتجاه من الناحية المالية للنظر فقط في الحد الأدنى. ومع ذلك، لتشكيل ذلك الحد الأدنى، هناك العديد من الأصول الهامة للغاية التي تمتلكها المنظمة من حيث الأنظمة التي تم تأسيسها على مدار السنوات. وأشار المدير العام إلى أن معاهدة التعاون بشأن البراءات مهمة للغاية من وجهة النظر المالية، ولا ينبغي التقليل من حجم العمل الذي تم الاضطلاع به في هذا النظام. ولا يشمل ذلك المكتب الدولي فحسب، بل شبكة الدول الأعضاء بكاملها التي شاركت بنشاط في إدارة وتنفيذ نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بصفتها مكاتب تسلم طلبات، والتي تتلقى الطلبات الدولية في إطار إدارات البحث والفحص التمهيدي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفاد أن هذا يعد بالفعل مثال للتعاون الدولي الناجح الذي يعتمد على جميع الدول الأعضاء والأمانة بالنسبة لأدائه الجيد. وأضاف المدير العام أن ما يقرب من 260.000 طلب دولي كان متوقعا خلال العام الحالي، وهو عدد كبير للغاية. وذكر أن النظام الثاني من حيث الأهمية والذي يمثل أحد أصول المنظمة في تشكيل وضعها المستقر ماليا هو نظام مدريد، الذي يشكل حوالي 17% من إيرادات المنظمة. وأفاد أنه بينما تواصل الدول الأعضاء الانضمام إلى النظام، وهي عملية بطيئة نسبيا، إلا أنه هناك الآن حوالي 117 دولة مشاركة ونحو 102 طرف متعاقد، بعضها منظمات دولية وإقليمية تمثل الدول. وذكر أن الأمر ليس مرتفعاً مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي يضم 152 مشترك. وأشار المدير العام إلى أن نظام مدريد أصبح نظاما مثيرا للاهتمام مع إمكانية ارتفاع الطلب إلى مستوى أعلى مما كان متصورا من الناحية التقليدية والتاريخية. وأفاد أن النظام الرئيسي الثالث هو نظام لاهاي الذي يمثل نسبة مئوية صغيرة من الميزانية ولكنه أيضا نظام يسير إلى الأمام من حيث انضمام دول أعضاء جديدة والذي يؤمل أن يزيد الطلب عليه. وانتقل المدير العام من الإيرادات إلى الإنفاق، وأوضح أن هذا الفائض يعود أيضا إلى المستوى الأقل من الإنفاق المدرج في الميزانية، لاسيما في تكاليف الموظفين، التي تقل بنسبة 2.6% عن المبلغ المدرج في الميزانية. وفي معرض حديثه عن مجال الإدارة المالية، أعرب المدير العام عن رغبته في عرض السياسة الجديدة المتعلقة بالاستثمارات والتي تمثل موضوعا بالغ الأهمية بالنسبة للمنظمة. وأفاد أنه من الناحية التقليدية، تم الاحتفاظ بصافي الاحتياطيات لدى السلطات الاتحادية السويسرية. وعندما ابتعدت المنظمة عن هذه البيئة الثابتة والمستقرة، كانت هناك حاجة إلى سياسة لإدارة استثمارات هذه الأصول في المنظمة. وكان الأفق الزمني المبدئي لتقييم أداء هذه السياسة هو خمس سنوات، وكانت المنظمة لا تزال بعيدة عن هذا الأفق الزمني بسنة واحدة فقط من الخبرة في السياسة الجديدة. ومع ذلك، تم وضع الهيكل التنظيمي وتم تنفيذ الاستثمارات الناتجة عن ذلك وستتابع المنظمة تطور السوق لمعرفة النتائج على المدى الطويل. وشكر المدير العام الزملاء على إدارتهم الدقيقة للغاية للوضع الدقيق مع أسعار الفائدة السلبية السائدة في سويسرا. وذكر أن نهج الإدارة النشطة، الذي يشمل إدارة حسابات متعددة بشأن ترتيبات خاصة مع المصارف، قد مكن من تجنب أي أثر سلبي. وأخيرا، أشار المدير العام إلى إجراء تجربة المقاصة مع الدول الأعضاء لاستكشاف إمكانية الحد من تعرض مدفوعات معاهدة التعاون بشأن البراءات لتقلبات أسعار الصرف. وأعرب المدير العام عن شكره للدول الأعضاء التي شاركت في هذه الممارسة، وهي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل المنظومة. وبالانتقال إلى المقترحات المحددة، أشار المدير العام إلى المخطط العام التكميلي لتجديد مباني المقر. وأفاد أنه تم النظر في المخطط العام لتجديد مباني المقر على نطاق واسع في السنة السابقة، وتم تأسيس المخطط أقرته الدول الأعضاء. وذكر أن وثيقة المخطط العام لتجديد مباني المقر هي وثيقة حية

تهدف إلى ضمان أخذ تصور الاحتياجات المستقبلية في الاعتبار. وأفاد أن هناك عنصران قيد النظر في سياق الاقتراح قيد الاستعراض، يتعلق العنصر الأول بانتقال الكثير من تخزين البيانات داخل المنظمة ضمن أنظمة مختلفة ومحددة إلى السحابة. وذكر أن هذه عملية معقدة للغاية لمجموعة متنوعة من الأسباب، ولكنها مهمة للغاية لأنها تتيح إمكانية خفض التكاليف بشكل كبير في المستقبل. ويرتبط السبب الآخر للهجرة إلى السحابة بالأمن والقدرة على الصمود وتخفيف مخاطر الهجمات السيبرانية. وأفاد أنه من المتوقع أيضا بعض المتطلبات من حيث احتياجات المباني في المستقبل. ورغم أن هذه المتطلبات لم تتحقق بعد، إلا أنها ستُعرض على الدول الأعضاء في المستقبل. وفي الختام، أعرب المدير العام عن أمله في أن يحظى الجميع بدورة مثمرة للغاية، إلا وهي الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، وأضاف أن جدول الأعمال شامل على الرغم من أنها ليست سنة ميزانية.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبي الرئيس

6. فتتح المدير العام باب الترشيحات لمنصب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبي الرئيس لدورتيها عام 2018 و2019.

7. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء واقترح ترشيح السفير أندرو ستينز، نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة.

8. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأيد الترشيح المقدم من وفد المجموعة باء.

9. وأعرب وفد السلفادور، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، عن تأييده للترشيح المقدم من وفد المجموعة باء.

10. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، وأعرب عن تأييده للترشيح المقدم من وفد المجموعة باء.

11. وأشار المدير العام إلى وجود تأييد ساحق وبالإجماع لاقتراح انتخاب السفير أندرو ستينز، بصفته رئيس لجنة البرنامج والميزانية لدورتيها عام 2018 و2019. كما أشار المدير العام إلى عدم وجود أي ترشيحات لنائبي الرئيس، مضيفا أنه يمكن تناول ذلك في أي وقت ملائم بجدول الأعمال خلال هذا الأسبوع. ودعا المدير العام الرئيس إلى المنصة.

12. وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية المدير العام على ترحيبه بإشرافه على العملية وعلى ملاحظاته الافتتاحية. وأعرب الرئيس عن رغبته أولا في أن يشكر أعضاء لجنة البرنامج والميزانية على انتخابه. واعتبر الرئيس لجنة البرنامج والميزانية لجنة بالغة الأهمية، كما ذكر المدير العام، مضيفا أن العامين القادمين سيكونا حاسمين وأنه يشرف بالثقة التي أُولي إياها لمساعدة أو دعم لجنة البرنامج والميزانية في عملها. كما أعرب الرئيس عن شعوره بالفخر وبكل تواضع ليكون أول مواطن بريطاني منذ ما يقرب من ربع قرن يرأس لجنة من لجان الويبو. وأعرب الرئيس عن رغبته في أن يبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمانة على عملها الشاق في المساعدة التي قدمتها له في الاعداد للأسبوع، وفي التحضير لدورة لجنة البرنامج والميزانية بشكل عام.

13. وأشار الرئيس إلى أنه، كما أشار المدير العام سالفا، للجنة البرنامج والميزانية من الناحية التقليدية نائبين للرئيس. وأشار إلى أنه يشرف ويرحب بشدة ببعض الدعم على مدار الأسبوع، وبالطبع خلال المناقشات التي ستجري في العام المقبل. وأفاد أنه تقدم مرشح واحد بالفعل. وأعرب الرئيس عن شكره للمرشح. ومع ذلك، أشار الرئيس إلى أن هناك منصبين، وبالتالي فإن أي تعبير عن الاهتمام بذلك من المجموعات الإقليمية هو موضع ترحيب كبير إذا كان هناك ممثل آخر يرغب في دعم اللجنة والرئيس في العمل، كنائب للرئيس. وأشار الرئيس إلى أنه، كما ذكر المدير العام سالفا وكما هو الحال مع منصب الرئيس، سيكون منصب نائب الرئيس لفترة الثنائية، أي للسنة الحالية والسنة القادمة.

14. وأشار الرئيس إلى تفهمه لوجود مرشح لمنصب نائب الرئيس من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعطى الكلمة لوفد السلفادور.

15. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي واقترح ترشيح السيد راول فارغاس من بعثة المكسيك لمنصب نائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية.

16. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي قدمه وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

17. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تأييده للترشيح الذي قدمه وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

18. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تأييده للترشيح المقدم من وفد مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي لمنصب نائب الرئيس.

19. وأعرب وفد الصين عن تأييده للترشيح الذي قدمه وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

20. وأشار الرئيس، في إحاطة بدعم الترشيح، إلى قرار لجنة البرنامج والميزانية بتعيين السيد راؤول فارغاس من بعثة المكسيك نائبا لرئيس لجنة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 2018 و1919. ولم تكن هناك اعتراضات وتم تأكيد القرار المقترح. وأعرب الرئيس عن امتنانه الشخصي للسيد فارغاس على دعمه خلال فترة الثنائية القادمة وشكره على تقدمه، وذكّر الوفود مرة أخرى بأن هناك نائبان تقليديان للجنة البرنامج والميزانية، وأنه إذا كان هناك أي اهتمامات أخرى بالنسبة لمنصبي نائب الرئيس فينبغي للوفود أن تخبره بذلك لأنه سيكون عام مزدحم، وسيرحب الرئيس بأكبر قدر ممكن من الدعم.

21. وأشار الرئيس إلى أنه تفهم أن هناك مرشحًا واحدا مهتم بمنصب نائب الرئيس الثاني وأنه قد تم تعميم مقترح رسمي على المجموعات الإقليمية.

22. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، وأفاد أنه يشرف بأن يعلن أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق قررت المساهمة في التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في رئاسة لجنة البرنامج والميزانية واقتراح ترشيح السيدة ليبني غريك، مستشار الشؤون الاقتصادية والملكية الفكرية بالبعثة الدائمة للاتفيا، للمنصب الثاني لنائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية.

23. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن تأييده للترشيح الذي تقدمت به مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق.

24. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، وأشار إلى أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، بصفتها عضو في اللجنة، تفضل دائما التوزيع الجغرافي العادل والمتوازن بين الجنسين، وأعرب عن رغبته في تقديم دعمها الكامل للترشيح المقدمة من قبل وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

25. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب أيضا عن دعمه للترشيح الذي اقترحه وفد مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق.

26. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تأييده للترشيح الذي قدمه وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

27. وأعرب وفد الصين عن تأييده للترشيح الذي قدمه وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

28. وشكر الرئيس اللجنة على الدعم الواسع النطاق واقترح رسميا، بأن تنتخب لجنة البرنامج الميزانية السيدة ليبني غريك من بعثة لاتفيا كنائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 1919/2018. وخلص الرئيس إلى أن القرار يبدو مقبولا لجميع الوفود، وبالتالي تم الاتفاق عليه.

29. انتخبت لجنة البرنامج والميزانية، لأغراض دوراتها المزمع عقدها في عامي 2018 و2019، السفير أندرو ستينز (المملكة المتحدة) رئيسا للجنة، والسيد راول فارغاس خواريس (المكسيك) والسيدة ليبني غريك (لاتفيا) نائبين لرئيس اللجنة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

30. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/1 Prov.2.

31. وعرض الرئيس مشروع جدول الأعمال وأوضح أنه ورد في الوثيقة WIPO/PBC/28/1 Prov.2، وجرى تنظيمه بموجب عدد من المجموعات مرتفعة المستوى وهي: أولا، التدقيق والرقابة، ثانيا، استعراض الأداء والمراجعة المالية، ثالثا، البنود التالية للجنتي البرنامج والميزانية السابقين والجمعيات العامة لعام 2017. ويعتزم الرئيس تناول البنود واحدا تلو الآخر، وفقا لخطة العمل، مضيفا أنه قد يكون هناك القليل من المرونة في ذلك اليوم حيث هناك بنود تتعلق بلجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وبالمراجع الخارجي. وذكر أنه سيتم ترحيل العناصر إذا كان معدل التقدم أسرع من المتوقع. واقترح الرئيس البدء من البند 6، تقرير المراجع الخارجي، يتبعه البندين 3 و 4. واستفسر الرئيس عما إذا كانت الوفود موافقة على اعتماد مشروع جدول الأعمال. وحيث لم تكن هناك أي تعليقات، تم التصويت على القرار.

32. اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/28/1).

33. وأعرب الرئيس عن رغبته في إبداء بعض الملاحظات العامة قبل الانتقال إلى البند الأول من جدول الأعمال. أولا، بالإضافة إلى الإحاطة الشاملة التي قدمها المدير العام في ذلك الصباح، أعرب الرئيس عن تفهمه بأن الأمانة العامة قد أتاحت الفرصة للمجموعات الإقليمية في الأسبوع الماضي لتقديم إحاطات بشأن بعض النقاط التفصيلية. وفيما يتعلق بتنظيم الاجتماع في ذلك الأسبوع، أفاد الرئيس أنه سيتم اتباع الإجراء المعتاد، وستبدأ الجلسات الصباحية في الساعة العاشرة صباحا وحتى الواحدة بعد الظهر، ومن الساعة الثالثة بعد الظهر الى الساعة السادسة مساء. وأشار الرئيس إلى رغبة بعض الوفود في الإدلاء بملاحظات افتتاحية أو عامة وطلب من الوفود أن تضع في اعتبارها الاهتمام بالكفاءة، داعيا إياها لإضافة تعليقاتها الكاملة على السجل الحرفي للاجتماع. وفتح الرئيس باب الكلمة أمام البيانات الافتتاحية.

34. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن رغبته في تهنئة الرئيس على انتخابه وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة ستحقق النتائج المرجوة تحت إدارته. وشكر وفد المجموعة الأمانة على الاعداد للاجتماع من حيث تقديم جميع الوثائق ذات الصلة. وأشار الوفد إلى قضايا التدقيق والرقابة وأعرب عن رغبته في شكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمراجع الخارجي وشعبة الرقابة الداخلية على تقاريرها. كما أعرب عن أمل المجموعة في أن تتمكن اللجنة من اعتماد التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، أعرب وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ عن سعادته لمعرفة أن المركز المالي للمنظمة وأداءها المالي، وكذلك التدفق النقدي لعام 2017، يتفقون مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشكر الوفد مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي لشعبة الرقابة الداخلية وأعرب عن أمله في أن تستمر شعبة الرقابة الداخلية في توفير الرقابة الداخلية المستقلة والفعالة للمنظمة، بما يتماشى مع ميثاق الرقابة الداخلية. وأحاط الوفد علما بالتقرير المرحلي عن

تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/28/6. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى مناقشة ما إذا كان ينبغي للأمانة أن تقترح تعديلات فيما يتعلق بالتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة لكي تنظر الدول الأعضاء فيها. وانتقل الوفد إلى مجال استعراض الأداء والمراجعة المالية، وأحاط علما بتقرير أداء الويبو لعامي 2017/2016، الوثيقة WO/PBC/28/7، وأعرب عن سروره لعلمه بأن التقرير استمر في تقديم تقييم شامل وشفاف للأداء البرامجي والمالي. كما أشار وفد المجموعة إلى الأداء البرامجي والمالي الإيجابي للمنظمة لفترة 2017/2016. كما أحاط الوفد علما بتقرير التثبت الصادر عن شعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو، وكان من دواعي سروره أن يعلم بزيادة عدد البرامج التي أبلغت عن تقييم ذاتي دقيق. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تنفيذ التحسينات والتوصيات المقترحة في تقرير التثبت. وشكر وفد المجموعة الأمانة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2017، الوثيقة WO/PBC/28/9، وأعرب عن أمله في أن توصي اللجنة باعتماد جميع الوثائق إلى الجمعية العامة. كما أشار الوفد إلى الوثيقة WO/PBC/28/13 بشأن مشاريع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتطلع إلى مناقشة هذه المسألة. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن تكون اللجنة في وضع يمكنها من توجيه المنظمة حتى تتمكن من تحقيق مشاريع التكنولوجيا السحابية ذات الأولوية بالنسبة لها. وفيما يتعلق بالبند 16 من جدول الأعمال، ذكر وفد المجموعة أنه سيشارك بنشاط في المناقشة وأعرب عن أمله في أن تحقق اللجنة نتيجة مقبولة بالنسبة للمنهجية فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات. وأضاف وفد المجموعة أنه سيقدم تعليقات قطرية خاصة بكل بلد بذاته في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال.

35. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن رغبته في تهنئة الرئيس على انتخابه، وعن تطلعه إلى الاعتماد على قيادته لتوجيه المناقشات. كما وجهه وفد المجموعة الشكر إلى الأمانة على عملها الدؤوب في الإعداد للدورة، وأعرب عن امتنانه لمراجع الحسابات الخارجي ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة الرقابة الداخلية على العمل المتواصل والتقارير والدور الأساسي الذي تلعبه في آلية الرقابة في المنظمة. وأشار إلى أنه من أجل توفير الوقت للمناقشات في ذلك الأسبوع، فإنه سيقدم تعليقاته الموضوعية في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الجهود التي يبذلها الرئيس إلى جانب الجهود المجمعة للوفود على مدار الدورة ستؤدي إلى مناقشات مثمرة ونتائج إيجابية.

36. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن رغبته في تهنئة الرئيس على انتخابه. كما أعرب الوفد عن رغبته في اغتنام الفرصة لكي يشكر الأمانة على جميع أعمالها في التحضير للاجتماع وإعداد وثائق العمل الخاصة بالدورة. كما أعرب وفد المجموعة عن امتنانه لتقارير التدقيق والرقابة وتقرير أداء الويبو لفترة الثنائية والبيانات المالية والمساهمات ووثائق صندوق رأس المال العامل والتقرير السنوي عن الموارد البشرية. وأشار وفد المجموعة بارتياح إلى النتائج المالية الجيدة للمنظمة، حيث بلغ دخلها أكثر من 400 مليون فرنك سويسري. كما أشار الوفد إلى أنه سيعلق حول الجوانب الملموسة ذات الاهتمام باسم المجموعة في كل بند محدد من بنود جدول الأعمال، وكذلك كوفد للسلفادور بصفته الوطنية.

37. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وهنأ الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في قيادته القديرة خلال تلك الدورة. وشكر وفد المجموعة الأمانة على إعداد جميع الوثائق ذات الجودة المرتفعة في الوقت المناسب وكذلك على تنظيم إحاطة إعلامية لأعضاء المجموعة قبل الدورة. وأعرب وفد المجموعة عن تقديره لمراجع الحسابات الخارجي، وللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة الرقابة الداخلية على لتقاريرهم المقدمة إلى اللجنة ومهمتهم الهامة في ضمان شفافية وفعالية وكفاءة المنظمة. وأكد الوفد للرئيس على مشاركته البناءة في مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال.

38. وهنأ وفد المغرب، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، الرئيس على انتخابه وتمنى له كل التوفيق في مساعيه. كما أعرب الوفد عن امتنانه للرئيس على روحه المهنية التي ستمكن من التوصل إلى استنتاجات بناءة كنتيجة للدورة. وأعرب وفد المجموعة أيضا عن امتنانها للأمانة على عملها التحضيري الممتاز في الفترة التي سبقت الدورة وفي الوقت المناسب وبالطريقة التي أتاحت جميع الوثائق ذات الصلة. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن لجنة البرنامج والميزانية هي لجنة ذات أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، نظرا لدورها الحاسم في تمكين الدول الأعضاء من ممارسة مهام الرقابة المالية على

برامج الويبو، مما يوضح كيف يمكن للملكية الفكرية بالفعل أن تعزز التنمية. وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال بعنوان التدقيق والرقابة، والأداء المالي، ذكر الوفد أن المجموعة مقتنعة بأن الضبط الدقيق الحالي سيساعد على تحسين نتائج المنظمة وسيساعدها في إنجاز عملها. وأحاط الوفد علما ببنود جدول الأعمال المتعلقة بالفحص، لاسيما تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والتقرير السنوي عن الموارد البشرية، وتقرير أداء الويبو للفترة 2017/2016، والتقرير المالي السنوي وتقرير الحسابات لعام 2017، والتقرير المرحلي عن الإصلاح الدستوري. كما أحاط وفد المجموعة علما بالملاحظات الموضوعية والتوصيات المحددة من قبل المراجع الخارجي للفترة المالية 2017. ووجه وفد المجموعة الشكر إلى المراجع الخارجي على العمل الشاق الذي اضطلع به وفقا لمعايير المراجعة الدولية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنه في عام 2017، أنتجت الويبو فائضا قدره 18.6 مليون فرنك سويسري، وهو انخفاض بنسبة 50% مقارنة بالفائض خلال عام 2016 وبنسبة 44% مقارنة بالفائض خلال عام 2015. وأفاد أن ذلك يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة الإنفاق على الخدمات التعاقدية وخدمات الموظفين. وأقر وفد المجموعة بأهمية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة باعتبارها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية لأنها تمكّن كليهما من تحمل مسؤولية الدول الأعضاء وكذلك القيام بمهام الرقابة على مختلف عمليات الويبو. ومع وضع هذا في الاعتبار، أيد وفد المجموعة الأفريقية جميع الجهود الرامية إلى دعم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على المستوى المهني، والتي ستمكّنها من الاضطلاع بمهامها بفعالية، لاسيما فيما يتعلق بالأخلاقيات والتركيز على مجالات تحسين معينة. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لموظفي الويبو، أعرب وفد المجموعة عن قناعته الراسخة بأن هناك ثغرات في التمثيل الجغرافي من المنطقة الأفريقية داخل أمانة الويبو. ورحب بمبادرات الويبو، بما في ذلك التوعية، من أجل تحسين التوزيع الجغرافي ورأى أنه من الأهمية بمكان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لزيادة التمثيل الجغرافي تدريجيا، لاسيما للدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا في الوقت الراهن من المنطقة الأفريقية. وفيما يتعلق بمستويات الموظفين والوظائف، أفاد أن ذلك سيكون متماشيا مع مبدأ التمثيل الجغرافي العادل كهدف أساسي للويبو وفقا للمادة 9 من ميثاقها. وشجع الوفد الويبو على مواصلة سياساتها وأنشطتها لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التعجيل بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) التي أُنشئت في عام 2012. وأوضح وفد المجموعة أنه سيأخذ الكلمة عند الضرورة فيما يتعلق بتعليقات محددة على مختلف بنود جدول الأعمال.

39. وهنأ وفد الصين الرئيس على انتخابه، وأعرب عن ثقته في أن الدورة ستحقق نجاحا كاملا في ظل قيادته القوية. وشكر الوفد الأمانة على إعدادها للعديد من الوثائق مرتفعة الجودة. وأشار الوفد مع التقدير إلى أن الوضع المالي للمنظمة استمر في الحفاظ على مستواه الجيد خلال العامين الماضيين. وأشار الوفد إلى أنه خلال الثنائية 2017/2016، بلغ الفائض التشغيلي للمنظمة 55.9 مليون وبلغ صافي أصولها 202.7 مليون، مما يضع أساسا سليما للتنمية المستقبلية للمنظمة. وأفاد أنه تم تحقيق العديد من النتائج الإيجابية في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية التسعة، وانضمت المزيد من البلدان إلى المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو أو صدقت عليها. كما تواصل أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي إثبات انتشارها بين المستخدمين، حيث أن عدد الإيداعات في تزايد مستمر. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن المستخدمين الصينيين يساهمون في النظام ويستفيدون منه. ورأى أن التنمية الصحية للنظام العالمي للملكية الفكرية في المنظمة تتطلب أن يلبي النظام احتياجات عدد كبير من المستخدمين، لاسيما من البلدان الناشئة. وأفاد أنه ينبغي للأنظمة، بما في ذلك نظامي مدريد ولاهاي، أن تنظر في توسيع آلية اللغة لتسهيل استخدامها. وصرح الوفد بأن الموضوعات التي نوقشت خلال هذا الاجتماع سيكون لها تأثير هام على المنظمة، وأعرب عن استعداده للمشاركة بنشاط وبشكل بناء في المناقشة وأعرب عن تمنيه النجاح الكامل للاجتماع.

40. وأعرب وفد الهند عن تهنئته للرئيس على انتخابه لتوجيه أعمال اللجنة. وشكر الوفد الأمانة على تجميع الوثائق التفصيلية للدورة. كما أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفي معرض حديثه عن التقرير السنوي للموارد البشرية الذي أعدته الأمانة، أثنى الوفد على استمرار زيادة إنتاجية القوى العاملة والحفاظ على التوازن بين الجنسين في إجمالي القوى العاملة للمنظمة. وذكر أنه بينما تقدر بلاده تمثيل 118 جنسية في القوى العاملة

بالويبو، إلا أنه مازال يعتقد أنه لابد من عمل الكثير لضمان توزيع جغرافي متوازن من حيث النسب والأعداد في إجمالي القوي العاملة للمنظمة. وأثنى الوفد على تقرير المراجع الخارجي الذي أورد بعض التوصيات القيمة التي قدمها المراقب المالي والمراجع العام للهند بصفته المراجع الخارجي للويبو. ورأى الوفد أن المنظمة ستعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي، لاسيما فيما يتعلق بنظام مدريد وضمان الإدارة المالية السليمة لأصول المنظمة. وأثنى وفد الهند على عمل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، واعتبر أن تقرير مدير شعبة التدقيق الداخلي قد قدم بعض التوصيات القيمة بما يتماشى مع أحكام ميثاق الرقابة الداخلية، وأعرب عن ثقته في أن المنظمة ستعمل على تنفيذ هذه التوصيات. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى مداولات بناءة وذات قيمة مضافة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

41. وهنأ وفد جمهورية كوريا الرئيس على انتخابه وأعرب عن تقديره لتفانيه في عمل اللجنة. وشكر الوفد الأمانة على جهودها التي لا حصر لها في الإعداد والترتيب لاجتماع لجنة البرنامج والميزانية. وشكر الوفد وفد إندونيسيا على إدلائه بالبيان الافتتاحي الذي يؤيده نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وعبر الوفد عن ارتياحه لقيام الويبو، على الرغم من عدم اليقين الاقتصادي، بإنهاء عام 2017 بفائض. وأضاف الوفد أن ذلك إنما يرجع الى النمو المستمر للأنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي الاستفادة الكاملة من أجل تعزيز الاستقرار المالي للويبو وينبغي أن تهدف كل جهود الويبو إلى تحقيق الهدف من تنفيذ الأنظمة. ولهذا الغرض، ينبغي لأعضاء لجنة البرنامج والميزانية إجراء استعراض شامل ومناقشة لأفضل الطرق لضمان الأداء الأمثل. وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه واعتماد الويبو المالي المرتفع على إيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي، ذكر الوفد أنه ينبغي جعل أنظمة التسجيل الدولية أكثر سهولة بالنسبة للمستخدمين من أجل الحفاظ على استدامة الويبو وزيادة تطويرها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، رأى الوفد أنه من مصلحة الويبو الفضلى تعزيز قدرتها على خدمة العملاء وزيادة الاعتماد على تعليقات العملاء في تحديد سياسة الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة بناءة حول تلك الموضوعات والقضايا الأخرى المطروحة طوال الدورة.

البند 4 من جدول الأعمال: تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

42. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/2.

43. وأشار الرئيس إلى أنه وفقا لاختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، قدمت اللجنة تقارير كتابية عن أنشطتها، وأوضح أنه ينبغي أن تكون التقارير قد أتيحت للوفود. وسلط الرئيس الضوء على أن الوثيقة تحتوي أيضا على التوصية العامة بشأن الموضوع، وهو توصية الجمعية العامة بالإحاطة علما بالتقرير. واقترح الرئيس أنه، تماشيا مع الممارسة، سيترك الكلمة لرئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لعرض التقرير، ثم يفتح المجال أمام الأسئلة والتعليقات. وبهذا، التفت الرئيس إلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ودعاه إلى عرض التقرير.

44. وأدلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"شكرا جزيلا لكم سيادة الرئيس. اسمي غابور آمون، رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. إنني أقف أمامكم هنا لتقديم التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والذي يمكن الاطلاع عليه في إطار المرجع WO/PBC/28/2.

"خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما بين 7 يوليو 2017 و5 يوليو 2018، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات فعلية وأجرت عدد كبير من عمليات تبادل عن طريق البريد الإلكتروني للتعامل مع المسائل الملحة بين الاجتماعات الفعلية. واسمحوا لي أن أقدم لكم موجزا مختصرا لبعض الأنشطة الرئيسية للجنة.

"الرقابة الداخلية: استعرضت اللجنة، على مدار السنة، واستناداً إلى تقارير النشاط الفصلية التي أعدها مدير شعبة الرقابة الداخلية، التقدم الذي أُحرز في تنفيذ خطة عمل الرقابة الخاصة بشعبة الرقابة الداخلية. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم العام في تنفيذ الخطة، والتغطية الرقابية التي تم تحقيقها، والجودة الشاملة للنتائج التي تم التوصل إليها. وتلاحظ اللجنة أن ذلك قد تحقق على الرغم من صعوبة وضع التوظيف الذي واجهته شعبة الرقابة الداخلية خلال الفترة، والذي يشمل العديد من المناصب الشاغرة وعمليات توظيف مطولة أحياناً لبعض من هذه الوظائف. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت هناك 12 حالة تحقيق مفتوحة، تم تسجيل خمس منها في 2018، وستة في عام 2017، وواحدة في عام 2016. وفي الحالات التي تنطوي على تضارب مصالح محتمل بالنسبة لشعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية وغيره، وفقا لميثاق الرقابة الداخلية.

"المراجعة الخارجية: عقدت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتماع فيديو مع المراجع الخارجي المنتهية ولايته والمراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند. وناقشت اللجنة مع المراجع الخارجي، من بين جملة أمور، التوقيت المتوقع لتقديم التقرير بشأن البيانات المالية لعام 2017. وشكرت اللجنة المراجع الخارجي المنتهية ولايته على المراجعة التي أجراها خلال العام الماضي وعلى مساهمته في تعزيز الحوكمة في الويبو. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن المراجع الخارجي قد وضع مرة أخرى رأيا غير متحفظ بشأن البيانات المالية للويبو وأثنى على الإدارة بشأن هذه النتيجة. واجتمعت اللجنة، في مناسبتين، مع المراجع الخارجي الجديد (المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، المملكة المتحدة) الذي أطلع اللجنة على أنشطة المشاركة الأولية، وسعى إلى الحصول على مدخلات اللجنة بشأن استراتيجية مراجعة الحسابات وتخطيط مراجعة الحسابات. كما ناقشت اللجنة مع المراجع الخارجي التعديلات المقترحة على اختصاصاتها فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية.

"تنفيذ توصيات الرقابة: استعرضت اللجنة في كل دورة من دوراتها موقف تنفيذ توصيات الرقابة، استناداً إلى البيانات التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية. وناقشت اللجنة الأساليب مع الإدارة وشعبة الرقابة الداخلية، لاسيما التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة وشجعت شعبة الرقابة الداخلية على إعادة تقييم هذه التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة من حيث استمراريتها وأهميتها.

"مكتب الأخلاقيات: يمثل أداء اللجنة لواجباتها المتعلقة بالأخلاقيات تحديا أمام اللجنة. ولذلك، وتجنبا للغموض وسوء الفهم في المستقبل، تقترح اللجنة توضيح دورها ومسؤولياتها فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات، وتوصي بتعديلات مناسبة للجنة البرنامج والميزانية على اختصاصاتها.

"وخلال هذه الفترة، أجرت اللجنة المهام الرئيسية التالية ذات الصلة بالأخلاقيات: قمنا بمراجعة سياسة الحماية من الانتقام وقدمنا تعليقات واقتراحات مكثفة، تم أخذ معظمها في الاعتبار عند إصدار السياسة النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتنفيذ السياسة الجديدة، أوصت اللجنة بأن يقدم كبير موظفي الأخلاقيات مدخلات إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية، بشأن كيفية تحديد حالات التهديدات الانتقامية المحتملة في مرحلة التحقيق وكيفية التفاعل مع مكتب الأخلاقيات في معالجة تلك التهديدات. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن سياسة الكشف المالي وإعلان المصالح، التي تتماشى مع سياسات الكشف المالي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، تتضمن متطلبات الكشف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وتشمل ضمانات كافية لحماية السرية.

"التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة: تم تعديل اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة آخر مرة في أكتوبر 2015. ووفقا لما تقتضيه الاختصاصات، قامت اللجنة بمراجعة النسخة الحالية وتبادلت هذه التعديلات المقترحة مع الدول الأعضاء والأمانة للتشاور. وتركز التعديلات المقترحة على

تعديل كامل للقسم (ب)، ووصف وظيفة اللجنة ومسؤولياتها بهدف تحسين هيكل القسم وتبسيطه وتوضيحه في ضوء التجربة السابقة. وبما أن بعض التعديلات المقترحة على الاختصاصات سيكون لها تأثير على ميثاق الرقابة الداخلية، فقد ارتأت اللجنة أنه من المستحسن تقديم التعديلات المقترحة على كلتا الوثيقتين للنظر فيها بشكل متزامن من جانب لجنة البرنامج والميزانية. وفي الماضي، جرت المراجعة الدورية لهذه الوثائق في سنوات مختلفة، مما أدى إلى عدم تطابق كلتا الوثيقتين بشكل كامل.

"وبهذا أختتم ملخصي القصير. لذا، إذا كانت لدى الدول الأعضاء أسئلة، فإنني سأسعد بتناولها. "

45. وأعرب الرئيس عن شكره لرئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير وأشار إلى أنه من أجل الحفاظ على النقاش بأكبر قدر ممكن، فإنه يرغب في التركيز أولاً على التقرير الصادر عن العام السابق وإجراء مناقشة حول ذلك، بما في ذلك الأسئلة التي قد توجهها الوفود لرئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة. كما أشار إلى أنه من أجل الحفاظ على المناقشة بشكل منظم قدر الإمكان، بمجرد الانتهاء من الجزء الأول من المناقشة، سيتم الاستمرار في الجزء الثاني المتعلق بالتعديلات المقترحة على الاختصاصات.

46. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها وعلى التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/28/2، مشيرا إلى أنه لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية دور لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية، وكذلك إعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر، وبشأن أخلاقيات الويبو أيضا منذ عهد قريب. وأعرب وفد المجموعة عن امتنانه لاجتماعات تبادل المعلومات المنتظمة التي نُظمت للدول الأعضاء بعد الدورات الفصلية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأحاط الوفد علما بالاقتراح الوارد في التقرير بأن الوظيفة الجديدة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن الأخلاقيات تتطلب توضيحا، وكذلك التوصية باعتماد التعديلات ذات الصلة على الاختصاصات، والتي سيتم مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال التالي. وأشاد وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بمشاركة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة النشطة في آلية التدقيق والرقابة في الويبو وشكر رئيس اللجنة على عرض التقرير.

47. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير، كما هو وارد في الوثيقة WO/PBC/28/2. وأعرب وفد المجموعة عن امتنانه للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على دورها الأساسي في آلية التدقيق والرقابة في الويبو من أجل الحفاظ على فعالية وكفاءة وأهمية الإدارة وأنشطة المنظمة. كما أعرب وفد المجموعة عن تقديره لتفاعل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مع الدول الأعضاء، لاسيما من خلال الدورات الإعلامية، ورحب بتفاعل اللجنة مع المراجع الخارجي، والذي إشار إلى أنه أدى إلى تحسين عملية المتابعة بشأن التوصيات وتعزيز التعاون. وأعرب وفد المجموعة عن تقديره لاستعراض لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لتقارير الاستثمار المالي، التي رأى أنها مهمة لأنها تزود الدول الأعضاء بضمانات إضافية بأن هناك هيئة مستقلة تشرف على تنفيذ سياسة الاستثمار على مدار السنة. وأيد وفد المجموعة اقتراح لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن توضيح دورها ومسؤولياتها فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات وانعكاسها في صلاحيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. ورأى وفد المجموعة باء أن الدور الاستشاري للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بمسائل الأخلاق هو في الواقع مهم للغاية ولا ينبغي إهماله، وأعرب عن تفهمه بأنه ينبغي استشارة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في عملية استعراض مشاريع وثائق الأخلاقيات وخطط العمل والسياسات ذات الصلة قبل وضع اللمسات الأخيرة عليها، بغرض أخذ التعليقات التي تقدمها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بصفتها الاستشارية في الاعتبار. واختتم وفد المجموعة باء بيانه بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها المتميز، وأعرب عن تطلعه إلى استمرار الدور الرئيسي والنشط الذي تضطلع به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في آلية التدقيق والرقابة في المنظمة.

48. وشكر وفد الصين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها السنوي وأعرب عن تقديره للعمل الشاق الذي اضطلعت به في السنة الماضية. ورأى الوفد أن التنسيق الوثيق بين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمدير العام وفريق الإدارة في الويبو وشعبة الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي يسمح للجنة بالاضطلاع بولايتها. وأشار الوفد إلى أنه سيواصل دعم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في المستقبل للتأكد من أنها ستحسن طريقتها في الاضطلاع بمهامها الرقابية والاستشارية. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم التعليقات التالية حول التقرير. أولاً، أشار إلى أنه بحلول نهاية يونيو 2018، كانت هناك 180 توصية رقابية معلقة. وشجع شعبة الرقابة الداخلية على أن تناقش مع الأمانة كيفية تحليل وتقييم صحة التوصيات. ثانياً، بالنظر إلى أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية ترتبطان ارتباطاً وثيقا، يوافق الوفد على الاقتراح الذي تقدمت به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لمراجعة اختصاصاتها وميثاق الرقابة الداخلية الخاص بها بشكل متزامن في نفس الدورة، من أجل مواءمة ما تم من تعديلات. ثالثا، أشارت تقارير السنة الحالية والسنة الماضية إلى الحاجة إلى الدعم على المستوى المهني وأهميته. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع ذلك، وبالنظر إلى الاختصاصات وتعقيد عمل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، اتفق الوفد على أنه ينبغي أن تحصل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على المزيد من الدعم على المستوى المهني حتى تتمكن من تنفيذ أعمالها بصورة فعالة.

49. وأكد وفد البرازيل على الدور الهام للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالنسبة للمنظمة، كما أعرب عن تقديره لانفتاح اللجنة تجاه الدول الأعضاء في الاجتماعات المنتظمة، الأمر الذي يتيح مزيد من الشفافية. وأعرب الوفد، من خلال مدير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على انفتاحها وجهودها المستمرة لتحسين وظيفة الرقابة في المنظمة. كما أشار الوفد إلى أنه وفقا للتقدير الذاتي الذي أجرته اللجنة كما ورد في الفقرتين 9 و10 من الوثيقة قيد الاستعراض، فقد أشير إلى مجالات التحسين في مجال الأخلاقيات. ورأى الوفد أن التقييم الذاتي أيضا بحاجة مزيد من الدعم على المستوى المهني. وطلب الوفد المزيد من المعلومات فيما يتعلق بأي اقتراحات قد تكون لدى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في هذا الصدد، كما طلب رأي الأمانة بشأن هذه المسألة. واختتم وفد البرازيل بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالتحسينات المحتملة فيما يتعلق بالشكاوى التسلسلية وربما الشاذة، كما ورد في الفقرة 21 من الوثيقة، دون المساس بسياسة حماية المبلغين عن المخالفات.

50. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب في المقام الأول عن شكره للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها، وعلى التقرير الذي رأى أنه يعكس دورا رئيسيا هاما في الرقابة. كما أعرب عن مواصلة دعم المجموعة الأفريقية لعمل اللجنة وأكد مجددا على الموقف الذي أعرب عنه خلال بيانه الافتتاحي، حيث قدم الدعم الكامل للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، معتبرا أن اللجنة تحتاج إلى الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها، لاسيما فيما يتعلق بالأخلاقيات.

51. وهنأ وفد أستراليا الرئيس على انتخابه وأعرب عن تطلعه إلى العمل معه في ذلك الأسبوع. وأعرب الوفد عن تقديره لأعمال لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ودورها في تقديم المشورة والخبراء المستقلين، كما أعرب عن سروره لرؤية أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة راضية بشكل عام عن العديد من مجالات العمل، بما في ذلك الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية والتقارير المالية. واعتبر الوفد أن دور مكتب الأخلاقيات لدى الويبو ضروري، وأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تؤدي دوراً استشاريا هاماً فيما يتعلق بهذه الوظيفة. ورحب الوفد بالتعاون بين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ومكتب الأخلاقيات لدعم عمليات أفضل الممارسات، حيث اعتبر أن عمل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة يمثل أولوية. ولذلك، أفاد أن توفير الموارد الكافية للوظيفة هو أمر مهم، مع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على استقلال اللجنة. وذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لسياسة الحماية من الانتقام، ودعم الجهود الجارية لضمان أن يعكس نهج الويبو أفضل الممارسات. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة في المراجعة الأخيرة الخاصة بوحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات عبر منظومة الأمم المتحدة.

52. وشكر وفد الولايات المتحدة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الغني بالمعلومات وعلى عملها طوال العام، وأقر بجهود لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة الرامية إلى تعزيز الرقابة على المنظمة، كما شكر أمانة الويبو على دعمها لمهمة اللجنة. وبالإشارة إلى قلق لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة من طول الفترة الزمنية لتعيين موظفي شعبة الرقابة الداخلية، أفاد الوفد أنه سيقدر الحصول على مزيد من المعلومات من اللجنة بشأن أسباب التأخير في شغل الوظائف. وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات التي أُجريت في عام 2017، تساءل الوفد عما إذا كان أي من تقارير مراجعة الحسابات التي استعرضتها اللجنة يمثل سببا في إثارة شواغل هامة أو يحدد أي نقاط ضعف نظامية يتعين على المنظمة معالجتها على الفور. وذكر الوفد أن اللجنة في التقرير كانت قلقة بشأن الشكاوى التافهة وبشأن تقارير شعبة الرقابة الداخلية حول زيادة وقت التحقيق من حوالي ستة أشهر في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير إلى سبعة أشهر. وسأل وفد الولايات المتحدة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عما إذا كانت تعتقد أن هذه الزيادة في الوقت اللازمة لاستكمال التحقيقات ترجع على الأرجح إلى زيادة هذه الأنواع من الشكاوى التافهة. كما أشار إلى قلق اللجنة بشأن المواضيع أو مقدمي الشكاوى الذين يستخدمون أو يتواصلون من خلال مستشارهم القانوني الخاص. وأعرب الوفد عن تفهمه بأن الويبو بصدد تقييم الآثار المترتبة على هذه الممارسة. وذكر أنه ربما تود المنظمة أن تنظر فيما إذا كان من المفيد تقديم المساعدة القانونية للموظفين مثل موظفي الأمم المتحدة من خلال مكتبها لتقديم المساعدة القانونية للموظفين. وفيما يتعلق بتنفيذ المعيار رقم (39) من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإعادة صياغة صافي أصول الويبو لعام 2016، سأل الوفد الأمانة عما إذا كانت تتوقع حدوث انخفاض من 311 مليون فرنك سويسري إلى 149 فرنك سويسري مع تطبيق المعيار الجديد. وأخيرا، أعرب الوفد عن تقديره لأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قدمت مشورة بشأن عدد من السياسات المتعلقة بالأخلاقيات خلال العام الماضي، وتساءل عما إذا كانت اللجنة قد تمكنت من تقييم التعليمات النهائية بشأن مكتب الويبو للأخلاقيات.

53. وأفاد رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن العديد من الدول الأعضاء قد ذكر مستوى الدعم التقني للجنة، إقرارا بأن هذا الأمر أصبح مسألة ذات أهمية. وذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن السؤال الحقيقي المتعلق بالدعم الميداني من الأمانة هو الكيفية وما هو المناسب من الناحية الاقتصادية، مضيفا أنه ليس من المنطقي إشراك شخص ما على أساس التفرغ، حيث هناك الكثير من العمل ولكن ليس كافٍ لإشراك شخص ما بدوام كامل. وأفاد رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أنه من الضروري إيجاد توازن بين احتياجات اللجنة وكيف يمكن تلبيتها، مع تجنب أن تصبح هذه الاحتياجات عبئا ماليا على المنظمة. وذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن لديه أفكار حول هذه المسألة وأنه يعمل على ذلك. وفيما يتعلق بمسألة التدقيق، أفاد أن وفد الولايات المتحدة قد تساءل عما إذا كان أي من عمليات المراجعة التي استعرضتها اللجنة تمثل سببا للقلق أو عما إذا كان قد تم تحديد نقاط ضعف نظامية. وأفاد أنه لا يوجد هناك شيء مرئي قد يقترح ذلك. ومع ذلك، نُشرت تقارير المراجعة على موقع الويبو على الإنترنت وشجع رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة الدول الأعضاء على استعراضها وإجراء تقييمها الخاص لها بشأن ما إذا كانت هذه المناطق تدخل ضمن منطقة الارتياح بالنسبة للدول الأعضاء من عدمه. وفيما يتعلق بالشكاوى التافهة وزيادة الوقت اللازم لإجراء التحقيقات، ذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن هذا يمثل توازنا بين حقوق الإجراءات القانونية الموجودة لدى الجميع، وإيجاد طريقة لمعرفة متى كان هناك شخص يحاول إساءة استخدامها. وأفاد أن هذا الموضوع ليس سهلا، وأكد رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على ضرورة توخي الحذر الشديد، مضيفا أن رأيه الشخصي يتمثل في أنه ينبغي على اللجنة أن تركز أكثر على حقوق الإجراءات القانونية، حتى لو كان ذلك يعني الحاجة إلى المزيد من القوى العاملة المعنية بالتحقيق، ولكن لايجوز تجريد أن شخص من الحق في الشكوى. وأفاد رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن زيادة الوقت المستغرق في التحقيقات لا يرجع بالضرورة إلى الشكاوى التافهة التي من السهل نسبيا إغلاقها في مرحلة التقييم الأولي. وعلى الرغم من أن هذه الشكاوى تمثل عاملا مساهما في إجمالي عدد القضايا، إلا أنها لم تزيد بالضرورة من متوسط الوقت الذي تستغرقه شعبة الرقابة الداخلية في إغلاق القضية، وذلك بسبب حقيقة أن مثل هذه القضايا يتم إغلاقها في وقت مبكر جدا من دورة حياتها. وفيما يتعلق بمقدمي الشكاوى الذين يتواصلون مع المستشارين القانونيين، أفاد أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تناولت بالفعل هذه المسألة. وتتخذ شعبة الرقابة الداخلية خطوات بهذا المعنى، ويعد

تحديد مستوى الدعم المقدم للناس هو قرار الأمانة. وأفاد رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أنه على يقين من أن الأمانة ستجري تقييما للفوائد والمخاطر المحتملة في هذا الصدد، والتي من الغريب أن تشمل إمكانية زيادة الشكاوى التافهة، ولكن مرة أخرى، يمثل ذلك جزءا من المقارنة بين المخاطر والمزايا. وتساءل رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عما إذا كانت اللجنة تتوقع إعادة صياغة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن ناحية أخرى، أفاد أن التغييرات التي أُدخلت على البيانات المالية كنتيجة لتطبيق اللوائح الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي حقيقة من هذا المنطلق. وقد ناقشت اللجنة المسألة مع الأمانة وأعربت عن ارتياحها للتفسير الوارد. وبالنظر إلى أن هذه التغييرات عادة ذات تغيير كبير للغاية لأنها ذات عدد كبير، إلا أنها حقيقة في المحاسبة بالنظر إلى إمكانية تغير المبدأ المحاسبي. وفيما يتعلق بتعليمات مكتب الأخلاقيات، أفاد أن اللجنة لم تكن على علم بأنه تم إصدار تعليمات مكتبية جديدة. وفيما يتعلق بذلك، فإن التعليمات القديمة لمكتب الأخلاقيات لا تزال سارية. وذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن الأمانة ربما كانت تنتظر المناقشات حول اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، التي لديها القدرة على التأثير في تعليمات مكتب الأخلاقيات حيث أنها تحتوي على مسائل تتعلق بالأخلاقيات وبالمكاتب الأخلاقية. ومن هذا المنطلق، ذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن هذا النهج مناسب.

54. وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على إجاباته. وأفاد الرئيس أن الوفود ستنبه الأمانة إذا ما تم تفويت أي شيء. ثم شكر مدير شعبة الرقابة الداخلية على انضمامه إلى المنصة للرد على الاستفسارات. وأفاد أن هناك سؤال أو سؤالين موجهان بشأن دور المراقبة الداخلية، بما في ذلك التأخير في التوظيف. واقترح رئيس لجنة البرنامج والميزانية ما إذا كان مدير شعبة الرقابة الداخلية قد يرغب في الإدلاء ببضع كلمات حول ذلك. وأعلن رئيس لجنة الميزانية أن لدى وفد الصين أيضا سؤال حول مراجعة التوصيات. وأخيرا، أعطى الرئيس الكلمة للأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية).

55. أوضحت الأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية) أنه فيما يتعلق بالتوظيف، هناك بشكل عام عملية متشددة للغاية يجب اتباعها. وذكر أنه في المتوسط يستغرق الأمر حوالي ثلاثة أشهر لاستكمال إخطار الشغور، بما في ذلك الفرز المسبق والفرز، والاختبار التحريري بعد المسابقة، وعادة ما يستغرق الأمر شهرا أو شهرين بشأن فترات الإشعار الخاصة بالمرشحين. ولذلك، لا تتجاوز العملية في المتوسط ستة أشهر. وفي الواقع، في بعض الحالات، يتم الانتهاء من العملية في وقت مبكر خلال ثلاثة إلى أربعة أشهر. وفيما يتعلق بمنصب رئيس شعبة الرقابة الداخلية، كان هناك تأخيرات بسبب مشكلة في إخطار الشغور بين القواعد القديمة والتغييرات الطفيفة التي جرت على القواعد الجديدة. ولكن بعد ذلك تمت تسويتها، وانضم شاغل الوظيفة إلى الشعبة في 1 أغسطس 2018، مما يعني أن جميع رؤساء الأقسام الثلاثة كانوا موجودين. كما تم شغل وظيفة التحقيق الشاغرة المؤقتة من الفئة P3 وانضم شاغل الوظيفة في 1 أبريل 2018. أما فيما يتعلق بوظيفة التحقيق المحددة المدة من الفئة P4، فقد اكتملت العملية وكان ينبغي لشاغل الوظيفة الانضمام في أكتوبر 2018. وفي هذه الحالة، لا توجد أي من الوظائف الشاغرة داخل شعبة الرقابة الداخلية، وترى الأمانة أنها مجرد مسألة استثناءات في بعض الحالات عندما تحدث تأخيرات. وبالإشارة إلى معالجة التوصيات، هناك آلية قوية للمتابعة من خلال مذكرات ربع سنوية موجهة إلى المدير العام، ومن خلال لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة التي تتابع تلك التوصيات. وعلاوة على ذلك، يتم تقديم تقارير استثنائية إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، لاسيما بشأن التوصيات التي يتم فيها تغيير الجداول الزمنية أكثر من مرتين. وتهتم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في المقام الأول بالنظر في تلك التوصيات، لاسيما التوصيات القديمة. ولذلك، هناك آلية قوية للمتابعة. ومع ذلك، وكما أوضح المدير العام هذا الصباح، وبسبب بعض التغييرات المطلوبة في السياسة أو بعض أنشطة الحوسبة مثل ترقيات نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) والدعم الذي حدث، لا تزال هناك بعض التوصيات المعلقة التي يتعين معالجتها. ولكن على العموم، هناك آلية جيدة للمتابعة.

56. وذكرت الأمانة أنه ليس لديها ما تضيفه إلى ما سبق ذكره فيما يتعلق بالتوصيات المعلقة البالغ عددها 180 توصية، واغتنمت الفرصة لتقديم الشكر إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ورئيسها على مستوى التعاون القائم مع الأمانة

والمتابعة التي تتم بالتعاون مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ومن خلالها بغرض الطمأنينة التي تحتاج إليها الدول الأعضاء عندما يتعلق الأمر بمسائل الرقابة. وردا على سؤال طرحه وفد البرازيل في وقت سابق عن فعالية التقييمات، ذكرت الأمانة أنه من الجيد دائما أن تكون قادرة على إجراء مثل هذه المناقشات والحصول على تعليقات مباشرة من المجلس الاستشاري والمشرف، وهو لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، من حيث المشاريع المستقبلية.

57. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار، الذي تم اعتماده.

58. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون "بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/PBC/28/2).

البند 5 من جدول الأعمال: التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الداخلية

59. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/3.

60. واقترح رئيس لجنة البرنامج والميزانية أن ينتقل إلى البند 5 من جدول الأعمال، بعد أن تفهم أن رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قد تشاور مع بعض الوفود بالفعل. ودعا رئيس لجنة البرنامج والميزانية رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تقديم اقتراحه، بالرجوع إلى الوثيقة WO/PBC/28/3.

61. وأوضح رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن الوثيقة بها مكونان، أولهما التعديلات المقترحة على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأورد ثلاثة أسباب لاقتراح لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إجراء تعديلات على الاختصاصات. أولا، يجري الآن وصف دور ومسؤوليات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بمزيد من الوضوح والاتساق وفقاً لمجالات المسؤوليات التي عادة ما تُكلف بها لجنة الرقابة. وأفاد أن المقترحات هي محاولة لإعادة الهيكلة، بينما يعتبر المنطوق هو الشيء نفسه لكن بطريقة مختلفة. ثانيا، بما أن الاختصاصات متوائمة مع ميثاق الرقابة الداخلية الذي تم تعديله مؤخرا في عام 2016، فإن التعديلات هي محاولة لمواكبة التغييرات في الوثائق الأخرى. ثالثا، تسعى التغييرات إلى توضيح مسؤوليات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات وفقا لتصور اللجنة لدورها. وفيما يتعلق بميثاق الرقابة الداخلية، ذكر أن هناك أربعة أسباب لاقتراح تغييرات. يتمثل السبب الأول في متابعة بعض التغييرات في المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. ويتمثل السبب الثاني في إدخال تعديلات على نظام ولائحة موظفي الويبو المعتمدة من قبل الجمعية العامة للويبو في دورتها السابعة والخمسين. ويتمثل السبب الثالث في توضيح بعض الأحكام التي أدت إلى تفسيرات مختلفة في الماضي. ويتمثل السبب الرابع في مواءمة الميثاق أو مزامنته مع الاختصاصات، التي أدت إلى التغييرات المقترحة على الأخير.

62. وفتح رئيس لجنة البرنامج والميزانية الباب أمام الإدلاء بالتساؤلات والتعليقات على التغييرات المقترحة.

63. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على الوثيقة، لاسيما فيما يتعلق بشفافية وانفتاح اللجنة تجاه جميع الأطراف المعنية، ولكنه أشار إلى أن التعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية قد أتيحت في وقت لاحق بعد إجراء التغييرات مباشرة داخل صلاحيات اللجنة. وأضاف الوفد أن وحدة التفتيش المشتركة تجري مراجعة لعمل لجان مراجعة الحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن أسفه لأن التغييرات المقترحة على الاختصاصات لن تأخذ في الاعتبار توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ورأى أنه من الأنسب انتظار نتائج أعمال الفريق، وعند استعراض اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، يجب مراعاة الدراية الخاصة بأفضل الممارسات لدى المنظمات الأخرى في أعمال مراجعة الحسابات لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن

استعداده للعمل بشكل بناء على أساس الوثيقة المقترحة على لجنة البرنامج والميزانية. ومن وجهة نظر إيجابية، أشار الوفد إلى أن الصيغة النهائية للوثيقة تعكس العديد من التعليقات التي شاركت بها الدول الأعضاء أثناء العملية التحضيرية. وأفاد أنه بالرغم من ذلك، هناك مجموعة من المقترحات التي لم يكن الوفد في وضع يسمح له بالموافقة عليها، لاسيما الفقرة 3 (ج) (أولا) و3 (ج) (ثانيا) و3 (ج) (ثالثا)، حيث أُشير إلى مسؤولية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تجاه المراجع الخارجي. ورأى أن هذا التوصيف يقع خارج إطار الوضع الاستشاري للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ويمس صلاحيات الدول الأعضاء والمراجع الخارجي المعين من قبلها. وعلاوة على ذلك، رأى أن الصياغة المقترحة تتناقض بشكل خاص مع الأحكام 8.1 و8.6 و8.11 من نظام الويبو المالي ولائحته. وأفاد أن رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ذكر أن اللجنة تعتبر التعاون بين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي مهم، ولكن ضمن الإطار الاستشاري للجنة والوضع الخاص المستقل للمراجع الخارجي، كما هو منصوص عليه في الأحكام والقواعد المالية للويبو. وهنا، تحتاج التغييرات المقترحة إلى تصحيح، وأعرب الوفد عن استعداده لاقتراح الصيغة التالية كبديل: *"تقدم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بالفعالية والجودة المستقلة لتقارير المراجع الخارجي"*. كما أشار الوفد إلى أن الفقرات 3 (د) (سابعا) و 3 (هـ) (خامسا) تشير إلى أن اللجنة تخرج عن اختصاصاتها كهيئة استشارية، حيث مُنحت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مسؤوليات لتأييد الإجراءات المقترحة فيما يتعلق بتعيين مدير شعبة الرقابة الداخلية وكبير مسؤولي الأخلاقيات. وأفاد أن تلك هي صلاحيات مدير عام المنظمة. ولذلك اقتُرح إدخال فاصلة منقوطة بعد كلمة *"المرشحين"* وحذف عبارة *"... وتأييد الإجراء المقترح"*. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التعاون المثمر مع الوفود الأخرى وكذلك مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والأمانة بشأن هذه المسألة.

64. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لاستعراض الاختصاصات والميثاق على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/28/3، كما شكرها على مشاركة تعديلاتها المقترحة مع الدول الأعضاء ومراعاة تعليقاتهم. ورحب الوفد بالتعديلات المقترحة على الاختصاصات التي تهدف إلى وصف دور ومسؤوليات اللجنة بشكل أكثر وضوحاً وترابطا مع مواءمة الاختصاصات مع الميثاق وتوضيح مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات. وأيد وفد المجموعة بالكامل توصية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بإجراء مراجعة لاختصاصات اللجنة وميثاقها في وقت واحد. وأيد وفد المجموعة باء الرأي القائل بأن كلتا الوثيقتين مترابطتان وأن التعديلات التي أُدخلت على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قد يكون لها تأثير على الميثاق بحيث يتواءمان بالكامل. ورحب وفد المجموعة باء على الأخص بالإيضاحات المقدمة في القسم 3 (هـ) الجديد فيما يتعلق بمسؤوليات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات، وأعرب عن ثقته في أن الوصف الشامل لدور اللجنة سيسهل عملها، حيث أنه يضع إطاراً واضحاً بشأن الدور الاستشاري للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وطرق مراجعة وثائق الأخلاقيات وخطط العمل والسياسات ذات الصلة، فضلا عن تنفيذها. وأعرب وفد المجموعة باء عن دعمه للتعديلات التي أُدخلت على الاختصاصات وعلى الميثاق والواردة في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة WO/PBC/28/3. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة الأخير، "مراجعة سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، يدعو المنظمات إلى إدراج جداول زمنية صريحة في كل خطوة من خطوات عملياتها الخاصة بتقارير سوء السلوك والانتقام، كما هو ملاحظ في الفقرات 99 إلى 101. واقترح وفد المجموعة باء إضافة الفقرة التالية إلى قرار البند 5 من جدول الأعمال: *"كما وجهت لجنة البرنامج والميزانية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بمراجعة واقتراح التعديلات على النحو المطلوب على ميثاق الرقابة الداخلية للويبو بهدف تقديم توضيحات حول الجداول الزمنية في إعداد التقارير وعمليات التحقيق لضمان معالجة الحالات في الوقت المناسب، مع مراعاة أفضل الممارسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة."*

65. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على استعراض اختصاصاتها وميثاقها، واقتراح تعديلات تم على أساسها استشارة الدول الأعضاء سلفا. ورحب وفد المجموعة

بالتعديلات الواردة في الوثيقة WO/PBC/28/3 التي تصف دور ومسؤوليات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشكل أوضح وأكثر ترابطا وتوضح مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات. وأيد وفد المجموعة توصية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بإجراء استعراض للاختصاصات والميثاق في نفس الوقت للتأكد من أن أحكام هاتين الوثيقتين متزامنة ومتوائمة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أيد وفد المجموعة الموافقة على التعديل المقترح على الاختصاصات والميثاق المنصوص عليه في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة WO/PBC/28/3. وأعرب الوفد عن انفتاحه للنظر في أي مقترحات أخرى قد تقدمها الوفود، وعن تطلعه إلى تلقي تلك المقترحات في صيغة مكتوبة.

66. وشكر وفد المكسيك لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها والتزامها بالمشورة المستقلة التي تعد دائما جزءا من مبادئ المنظمة. وأفاد أنه مما لا شك فيه أن التعديلات المقترحة ستجعل مسؤوليات اللجنة وعملها أكثر وضوحا وتضمن تعاونا أفضل بين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والويبو ككل. وشكر الوفد مختلف إدارات المنظمة على دعمها للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وحث مكتب الأخلاقيات على زيادة جهوده ومواصلة العمل والتعاون مع اللجنة. ولما كانت هناك بعض الاقتراحات من الدول الأعضاء لإثراء التعديلات المقترحة، أعرب وفد المكسيك عن إمكانية دعمه للتعديلات المقترحة كما قدمتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وكذلك دعمه للتعديلات على الميثاق.

67. وأيد وفد أستراليا التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة، مضيفاً أنه يقيّم الدور الرقابي والاستشاري للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في جميع جوانب عملها. وأشار الوفد إلى أهمية دور لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والأخلاقيات، وأعرب عن تقديره للنهج التشاوري الذي تتبعه لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بمشروع التعديلات. وفي إشارة إلى أن وحدة التفتيش المشتركة ستقوم باستعراض دور لجان الرقابة المستقلة في منظومة الأمم المتحدة، شجع الوفد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على النظر في أي توصيات في ذلك التقرير والنظر فيما إذا كان ينبغي إعادة النظر في اختصاصاتها مرة أخرى في ضوء تلك التوصيات. وفي غضون ذلك، أعرب الوفد عن ارتياحه للمضي قدما في التعديلات المقترحة قيد النظر. وفيما يتعلق بالميثاق، ذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على الإجراءات العادلة والفعالة المعمول بها في الويبو والتي تعكس أفضل الممارسات لدى الأمم المتحدة وتلك التي تم تنفيذها بفعالية. ولذلك، أعرب الوفد عن ارتياحه للتغييرات التبعية المقترحة على ميثاق لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والتي أعرب عن أمله في أن توضح تنفيذ تلك الأحكام لضمان معالجة الادعاءات بكفاءة وفعالية. وأيد الوفد موقف المجموعة باء وأشار إلى الاقتراح المحدد المقدم.

68. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده للتعديل والاقتراح المقدم من المجموعة باء. وشكر الوفد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على العناية الواجبة واقتراح تعديلات على الميثاق وعلى الاختصاصات والتي أعرب عن تأييده لها. واعتبر الوفد أن تلك التعديلات ستضمن أن كلتا الوثيقتين استوفتا أفضل الممارسات وأن معايير الرقابة في كليهما متناسقة.

69. وشكر وفد البرازيل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على العمل الذي اضطلعت به في إعداد الوثائق وكذلك التعليقات التي أرسلتها الدول الأعضاء، ووافق على اقتراح لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن استعراض الاختصاصات والميثاق ينبغي أن يتم بالتوازي لتسهيل توافقها بالكامل، شريطة ألا يؤدي الاستعراض المتزامن إلى إثقال كاهل الممارسة. وبينما أعرب الوفد عن رضائه عن التعديلات المقترحة على الاختصاصات كما وردت في الوثيقة، إلا أنه اتفق مع الاقتراح الذي قدمه وفد أستراليا بأنه قد يكون من الحكمة العودة إلى تلك الاختصاصات بعد أن تقوم وحدة التفتيش المشتركة بتعميم تقريرها.

70. وأعاد الرئيس الكلمة إلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة للتعليق على بعض الاقتراحات المحددة التي طُرحت في الغرفة على الوفود. وأشار الرئيس إلى أنه سمع بعض الدعم لتحديث الاختصاصات مع مراعاة التفاصيل. ولاحظ

الرئيس أن الوفود أشارت إلى استعراض وحدة التفتيش المشتركة للجان مراجعة الحسابات في المنظمات الأخرى، وبالتالي، فحسب فهمه، هناك تساؤل حول موضوع التسلسل وكيفية ضمان أن تعكس قواعد الويبو التوصيات [المقبلة] لوحدة التفتيش المشتركة. وذكر أنه كان لدى الوفد الروسي بعض الشواغل المحددة بشأن عدد من النقاط والنص الذي ستعممه الأمانة. وأخيرا، أفاد الرئيس أن وفد المجموعة باء اقترح اتخاذ قرار بتوجيه لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لمراجعة التعديلات المقترحة وتوضيح الجداول الزمنية في تقارير عمليات التحقيق. وطلب الرئيس من الوفود تقديم تعليقاتهم بشأن تلك المجالات وبشأن الجوانب الأخرى التي قد يرغبون في إثارتها.

71. وأقر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة يجري بالفعل وأن المفتش الذي اضطلع بالاستعراض قد أجرى مقابلة كل من رئيس ونائب رئيس اللجنة. وأفاد أن عدم معرفة الموعد الذي سيصدر فيه التقرير تحديدا يمثل تحديا بشأن حسم ما إذا كان سيتم انتظار نتائج التقرير من عدمه، أو عرض أي تغييرات مقترحة وانتظار تقديم أي توصيات ذات صلة إلى الويبو لمتابعة ذلك في مرحلة لاحقة. ورأت اللجنة أنه فيما يتعلق بالقواعد المتعلقة بلجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، فإن المنظمة في وضع جيد إلى حد ما، وأن أي توصيات قد تخرج من التقرير لن تكون على الأرجح مهمة بما يكفي لتبرير انتظار عام كامل لتنفيذ جميع التغييرات المقترحة. وأفاد أن ذلك هو العامل الحاسم في عرض التعديلات المقترحة على الاختصاصات في تلك المرحلة. وذكر بأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على استعداد لاستعراض نتيجة استعراض وحدة التفتيش المشتركة وإجراء تغييرات، حسب الضرورة، إذا كان هناك أي قضايا رقابة تحتاج لمتابعة خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، لاسيما إذا كان ينبغي تعديل فقرة القرار بما يتماشى مع ما اقترحه وفد المجموعة باء. وفضلاً عن ذلك، أفاد أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على استعداد لمواصلة مناقشة مخاوف وفد الاتحاد الروسي بشأن النظام المالي والقواعد المالية (FRR) من أجل فهم أفضل لسبب إدراك الوفد أن التغييرات المقترحة لا تتماشى مع النظام المالي والقواعد المالية مقابل موقف لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن هذه القضية. وفيما يتعلق بإزالة ذكر موافقة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة من النص، أفاد أن هذه الممارسة موجودة في الماضي بالنسبة لشعبة الرقابة الداخلية، وفيما عدا أي خطأ في تذكرها، وتم إدخالها في عام 2016 عندما تم تغيير ميثاق الرقابة الداخلية. وأفاد أن السبب وراء هذا التغيير هو أنه على الرغم من أن الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ولديها عدد كبير من المحامين الموهوبين في مجال الملكية الفكرية، إلا أن العديد منهم لا يعتبروا نظيرا لمدير الشعبة من حيث الخبرة والمعرفة والمهارات العملية في جميع مجالات الرقابة الثلاثة وهي المراجعة الداخلية والتحقيقات والتقييمات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ليس هناك في الوقت الحاضر أي شخص في لجنة الاختيار يتعامل مع تعيين مدير شعبة الرقابة الداخلية ومسؤول الأخلاقيات الذي يمكن اعتباره خبيرا في تلك المجالات المتخصصة للغاية. وفي نهاية المطاف، إن القصد من تقديم موافقة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة هو أن اللجنة تعمل كآلية ضمان الجودة لموازنة عدم وجود هذه الخبرة المفصلة العملية في مجال متخصص للغاية لم يكن موجودا في الويبو. ومع ذلك، فإن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على استعداد لأن تسترشد بأي قرار تتخذه الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، ولكنها تستشير بشأن أنه إذا أزيل شرط الموافقة، فيجب معالجة المسألة بطريقة أخرى، مثل إشراك كيان ما في لجنة الاختيار يكون مستقل ويمتلك مهارات ذات صلة، على الأقل على مستوى مهارات الأقران في تلك المجالات.

72. وأعرب الرئيس عن ميله إلى فتح باب المناقشات القصيرة. وأشار إلى أن رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عرض عقد لقاء مع وفد روسيا لمناقشة بعض الشواغل المحددة التي أثارها بشأن بعض المقترحات المحددة. وتناول الرئيس مسألة مراجعة وحدة التفتيش المشتركة في عمليات التدقيق، وتساءل عما إذا كانت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مرتاحة لقبول التغييرات التي اقترحها وفدا أستراليا والبرازيل، رهنا بإعادة النظر فيها في الوقت المناسب، في أعقاب القرارات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والتأكد من أن القواعد تعكس ما ستقوله وحدة التفتيش المشتركة. وأفاد أن هناك أيضا اقتراح من وفد سويسرا باسم المجموعة باء يطلب من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة العودة بشأن مجال محدد للغاية في العام المقبل. وحيث أن وفدي روسيا والمجموعة باء لديهما تغييرات خاصة على النص، اقترح الرئيس تأجيل

هذا البند بالذات من جدول الأعمال لإتاحة مزيد من الوقت بين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والوفود المعنية، وتوزيع نسخ من التغييرات المقترحة بدعم من الأمانة. وقام الرئيس بتأجيل بند جدول الأعمال لإتاحة المزيد من الوقت للمناقشات.

73. وعاد الرئيس، عند الاستئناف، إلى البند 5 من جدول الأعمال، التعديلات المقترحة على صلاحيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وعلى ميثاق الرقابة الداخلية. وأفاد أنه نظرا لوجود مشاورات مستمرة حول كل من القرارين المحتملين لبند جدول الأعمال هذا، وكذلك حول التغييرات المقترحة الأخرى على الاختصاصات نفسها، فإنه يجب أن تؤخذ المخاوف التي أعرب عنها أحد الوفود في الاعتبار، وتم فتح الكلمة لفترة وجيزة لرئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والوفود لتقديم التحديثات.

74. وذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بعد أن أخذ الكلمة أنه بعد اجتماع مثمر مع وفد الاتحاد الروسي، أسفر الفهم الأكثر تفصيلاً لشواغل هذا الأخير عن صياغة بديلة للاختصارات والتي يتم النظر فيها حاليا. وأفاد أنه سيتم إبلاغ اللجنة بأي تطور جديد.

75. وشكر الرئيس رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على قيادة تلك العملية، واقترح إتاحة الوقت الكافي لاستمرار المشاورات، ودعا الوفود المهتمة بالموضوع إلى التشاور مع رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

76. وشكر وفد الاتحاد الروسي لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على عمله التعاوني وأعرب عن أمله في إغلاق هذا البند قريبا.

77. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وذكّر اللجنة بأن المجموعة قد اقترحت فقرة قرار إضافية بشأن هذا البند. وأفاد بأنه كانت هناك بعض المشاورات مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في ذلك الوقت حيث تم اقتراح ثلاثة تعديلات على النص. ومع ذلك، لم يكن من الممكن التقدم بعد ذلك لأنه لم يتم استشارة المجموعة بعد بشأن هذه المسألة. وقد أحيلت المقترحات الجديدة إلى المنسقين الإقليميين الآخرين، الذين طُلب منهم تقاسمها مع مجموعاتهم المعنية حتى يمكن الوصول إلى موقف في اليوم التالي.

78. ولخص الرئيس الوضع، وأشار إلى أن هناك اقتراحا من المجموعة باء تم تعميمه في نسخة مطبوعة من أجل اتخاذ قرار إضافي، والذي تناول بعض النقاط بشأن المواعيد المحددة وبشأن مراعاة عمل وحدة التفتيش المشتركة في مجال مماثل، وكان كل ذلك يهدف إلى أن يعكس مداخلات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وقد تم تعميم ذلك على المجموعات الإقليمية. ودُعيت الوفود التي لديها أسئلة إلى التحدث مباشرة مع رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أو مع وفد سويسرا. وأفاد أنه سيعاد النظر في بند جدول الأعمال في اليوم التالي.

79. وأشار الرئيس، بعد استئناف المناقشات حول البند 5 من جدول الأعمال، إلى أن وفد واحد على الأقل لديه بعض المخاوف من التغييرات المقترحة كما تم تقديمها. وبعد المشاركة البنّاءة لفترة وجيزة من الوقت، اقتربت اللجنة من إصدار نسخة جديدة من الوثيقة. وأفاد أنه من أجل الشفافية المطلقة ولإعطاء الفرصة لجميع الوفود للتشاور بعناية بشأن التغييرات، اقترح الرئيس أن تقوم الأمانة بتعميم النسخة الأخيرة من الاختصاصات والقرار. وبمجرد أن يتم ذلك، سيُدعى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تقديم المقترحات بشكل رسمي إلى اللجنة، ويمكن للجنة أن تتخذ قرار اعتمادها بشكل مثالي.

80. وذكر الرئيس أن الأمانة قد وزعت الآن وثيقتين، ووجه التركيز على الوثيقة الأولى، وهي وثيقة قرار منقحة، للقبول. أما الوثيقة الثانية فهي بمثابة استعرض أخر للاختصاصات المنقحة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والتي عادت بتغييرات مسارية وأصبح بها الآن تغييرات تكميلية على التغييرات المسارية المذكورة أعلاه.

81. وذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، بعد أن أخذ الكلمة لشرح التغييرات، أن هناك توافقا عاما في الآراء حول الاختصاصات والتعديلات المقترحة على الميثاق وشكر الدول الأعضاء على مرونتها واستعدادها للمناقشات حول هذه المسائل. وحيث تم توزيع نسخة منقحة من الوثيقة، بما في ذلك فقرة القرار المنقحة، على الدول الأعضاء، شرح رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة التغييرات. وذكر أنه في الجزء الأول من فقرة القرار (أ)، اتبع الجزء (1) بشكل عملي حقيقة وجود تغييرات بعد اقتراح لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وهو نفس الشيء بالنسبة للجزء (2). وتم إدراج نص جديد يستند إلى اقتراح دولة عضو بالجزء (ب) والذي يتطلب من اللجنة مراجعة واقتراح تعديلات إما على ميثاق الرقابة أو على دليل التحقيق، وهذا يتوقف على ما إذا كانت القضية قائمة على أساس المحتوى الفعلي للاقتراح وقت الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية من عدمه. وقد أُدرج نص في التعديل الأصلي المقترح لضمان إدراج مدير شعبة الرقابة الداخلية في تلك المناقشات التي تمثل البروتوكول العادي. وفيما يتعلق بالتغييرات الجديدة في الاختصاصات، فقد تم حذف القسم باء، 3 (ج) (1) و3 (ج) (2)، الذي يتعامل مع المشاركة المباشرة وغير المباشرة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في اختيار مراجع الحسابات الخارجي. وبالنظر إلى أن العملية كانت قوية بالفعل، فإن رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لا يعتقد أن مشاركة اللجنة أو عدم مشاركتها من شأنه أن يعرض المنظمة لأي نوع من المخاطر الإضافية. وفيما يتعلق ببقية النص، تم إعادة النص الأصلي إلى ما كان عليه في الجزء الجديد (1). وكان الجزء الجديد (2) نتيجة أحد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات إلى لجان المراجعة، وسيكون مطلوبا من المدقق الخارجي كذلك أن تقوم به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وهناك تغيير طفيف على النص الأصلي المقترح في الجزء (3)، ويعد الجزء الجديد (4) مجرد دمج للنصوص المختلفة من الأقسام المختلفة للنص السابق. وفي الجزء 3 (د) (7)، كان التعليق لإزالة تصديق لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على الإجراء المقترح. وبالنظر إلى أن تعيين مدير شعبة الرقابة الداخلية ستقره لجنة التنسيق، فإن النص المقترح الجديد ينص على أنه ينبغي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن تساعد لجنة التنسيق في هذه العملية. وفيما يتعلق بمسألة الأخلاقيات في الجزء 3 (هـ)، حيث لم يكن هناك تأييد مماثل من قبل لجنة التنسيق لتعيين وفصل موظف الأخلاقيات، فقد تمت إزالته.

82. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على جهودها والتفسيرات المقدمة بشأن التعديل المنقح. وأفاد أنه بالرغم من أن المجموعة كانت تفضل النسخة المنقحة سابقا من الاختصاصات، نظرا للشرح الذي قدمته لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وبروح المضي قدما في هذه المسألة، إلا أن المجموعة باء تتفق مع النسخة المقترحة الآن.

83. وأعرب وفد ليتوانيا عن شكره للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أسوة بوفد المجموعة باء، وأشار إلى أنه على الرغم من ارتياحه للنسخة السابقة، فإنه يسعده قبول النسخة الجديدة التي تم توزيعها وعرضها من قبل رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

84. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه لرئيس ونائب رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على الشرح الإضافي الذي تم تقديمه خلال الدورة، كما أعرب عن امتنانه كذلك للوفود الأخرى بشأن المرونة والتفهم اللذين أظهروهما، وأكد دعم النص المقترح.

85. وأكد وفد البرازيل على الدور الهام للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالنسبة للمنظمة وأعرب كذلك عن تقدير بلاده لانفتاح لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على الدول الأعضاء. وشكر الوفد الأمانة على تقديمها إجابات على توصيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وفيما يتعلق بمبنى مدريد، وافق الوفد على أن توفير معلومات إضافية عن شروط البيع، على النحو الموصى به من قبل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، سيوفر مدخلات مفيدة لمناقشات لجنة البرنامج والميزانية. كما أشار الوفد إلى أن التقييم الذاتي الذي أجرته اللجنة كما هو موضح في الصفحة 9 من الوثيقة يشير إلى مجالات التحسين في مجالات الأخلاقيات. وأفاد أن التقييم الذاتي يعبر أيضا عن الحاجة إلى دعم مستوى

معني إضافي. وطلب الوفد معلومات إضافية فيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وتساءل عن الكيفية التي تعتزم بها الأمانة تناول التوصيات. وأخيرا، أشار الوفد إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للشكاوى المتسلسلة وربما التافهة، كما أفادت به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في الفقرة 21 من الوثيقة دون المساس بسياسة حماية المبلغين عن المخالفات.

86. ونظراً لعدم وجود تعليقات أخرى، شكر الرئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على العمل المنجز في الأشهر السابقة للاجتماع وأثناء الدورة للمساعدة في إيجاد حلول من شأنها أن تعمل لصالح عضوية لجنة البرنامج والميزانية. كما شكر الرئيس الوفود على مشاركتها ومرونتها في إيجاد الحلول الناجحة. وشرع الرئيس في قراءة فقرة القرار الذي اعتمد.

87. إن لجنة البرنامج والميزانية:

أ) أوصت الجمعية العامة للويبو باعتماد ما يلي:

(1) التعديلات المقترح ادخالها على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، بصيغتها المعدلة أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، والواردة في مرفق هذه الوثيقة،

(2) والتعديلات المقترح إدخالها على ميثاق الرقابة الداخلية بالصيغة الواردة في المرفق الثاني من الوثيقة WO/PBC/28/3.

ب) ووجهت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أيضا إلى استعرض التعديلات واقتراح تعديلات حسب الاقتضاء لإدراجها في ميثاق الويبو للرقابة الداخلية أو سياسة التحقيق، وفقا لاختصاصات تلك اللجنة، بغرض توضيح الجداول الزمنية المنشودة في عمليتي الإبلاغ والتحقيق لضمان معالجة القضايا في الوقت المناسب، مع مراعاة أفضل الممارسات المتبعة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وتقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بشأن "استعراض السياسات والممارسات الخاصة بالتبليغ عن المخالفات في منظمات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2018/4) وذلك قبل موعد انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية.

البند 6 من جدول الأعمال: تقرير مراجع الحسابات الخارجي

88. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/4.

89. وعرض الرئيس البند موضحا أن عرض التقرير يتماشى مع الممارسة المعتادة ودعا السيد سوبرامانيان، مدير عام مكتب المراقب المالي والمراجع العام للهند، إلى عرض تقرير المراجع الخارجي.

90. وعرض مراجع الحسابات الخارجي (ويمثله السيد سوبرامانيان) تقريره على النحو التالي:

"سيدي الرئيس، الوفود الموقرون

"في البداية، أود أن أنقل تحيات وتهاني السيد راجيف ميهريشي، المراقب المالي والمراجع العام للهند. يشرفني أن أعرض لكم اليوم، نيابة عنه، نتائج المراجعة الخارجية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) عن الفترة المالية المنتهية في ديسمبر 2017. لقد تم عرض تقرير المراجع الخارجي عن عام 2017، الذي أورد الملاحظات والتوصيات الهامة المتعلقة بالتدقيق بشكل منفصل لإحالته إلى الجمعية العامة.

"لقد تم تكليف المراقب المالي والمراجع العام للهند بمراجعة حسابات الويبو للسنوات المالية 2012 إلى 2017 من حيث اعتماد الجمعيات العامة للويبو في دورتها الأربعين (الدورة العادية العشرين)، المنعقدة في جنيف، في أكتوبر 2011. ويأتي نطاق المراجعة وفقا للمادة 8.10 من اللائحة المالية والصلاحيات المنصوص عليها في المرفق الثاني لهذه اللائحة.

"وأُجريت المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين واعتمدها فريق المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفقا لمعايير التدقيق في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية؛ والمادة 8.10 من اللائحة المالية للويبو.

"لقد أجرينا تحليلاً مفصلا للمخاطر قبل إجراء عمليات المراجعة للسنة المنتهية في ديسمبر 2017. وتم وضع استراتيجية قائمة على المخاطر لإضافة قيمة لأداء الويبو مع توفير ضمانة مستقلة لإدارة الويبو. وتشكل نتائج تحليل المخاطر الأساس لخطط المراجعة الاستراتيجية والسنوية.

"ويحتوي تقرير المراجعة خاصتنا على 16 توصية. وتم الانتهاء من التوصيات بعد الحصول على رد الإدارة على نتائج التدقيق الذي قمنا به. ويسعدني أن أبلغكم بأن الويبو قد قبلت معظم توصياتنا. وتعد متابعة التوصيات المفتوحة بمثابة عملية مستمرة ويجري رصد تنفيذ التوصيات بشكل دوري. واستنادا إلى المدخلات الواردة من الإدارة بشأن تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية، أغلقنا/ قمنا بتسوية 36 توصية خلال هذا العام حتى الآن. وحتى تاريخه، هناك 37 توصية مفتوحة تتعلق بالفترات السابقة.

"وبالإضافة إلى إبداء الرأي بشأن البيانات المالية للويبو، شملت المراجعة خاصتنا مجالات تتعلق بالاقتصاد وكفاءة وفعالية الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية والإدارة العامة وإدارة الويبو. وتمثلت المجالات التي قمنا بتغطيتها في دورة المراجعة ما يلي:

- مراجعة أداء نظام مدريد

- مراجعة امتثال المقر والصيانة

"وكان رأي التدقيق بشأن البيانات المالية لعام 2017 كالتالي: لم تكشف مراجعة البيانات المالية للفترة المالية 2017 عن أي نقاط ضعف أو أخطاء نعتبرها جوهرية من حيث الدقة واكتمال وصحة البيانات المالية ككل. وبناء على ذلك، قدمنا رأيا غير متحفظ بشأن البيانات المالية للويبو عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

"وسأركز بإيجاز على النتائج الهامة لعمليات التدقيق التي أجريناها خلال العام والتي تتدفق توصياتنا منها.

"توصيات هامة ناتجة عن تدقيق البيانات المالية: وقّعت الويبو في 31 يناير 2018 على عملية بيع لمبنى اتحاد مدريد، الذي استحوذت عليه الويبو في عام 1974. وقد أُقيم العقار بقيمة 6.2 مليون فرنك سويسري، استناداً إلى تقييم من قبل خبير مستقل في أكتوبر 2015. وتم بيع العقار المذكور إلى صندوق روليكس للمعاشات، الذي يمتلك بالفعل أربعة من بين خمس بنايات من "المبنى" وعرض شراء البناية المتبقية التي تملكها الويبو مقابل 7 ملايين فرنك سويسري. وتم تنفيذ بيع مبنى اتحاد مدريد دون تقديم عطاءات تنافسية، وهو شرط من الشروط التي ينص عليها النظام المالي والقواعد المالية. ونعتقد أنه ينبغي الإفصاح بالكامل عن الظروف التي تم بموجبها إبرام صفقة بيع مبنى اتحاد مدريد دون اتباع عملية المناقصة التنافسية وشرحها للجمعية العامة. وأوصينا بعرض عملية بيع مبنى اتحاد مدريد على الجمعية العامة في سلسلة الاجتماعات التالية.

"ولاحظنا أن ثلاثة مشاريع تم تمويلها من احتياطيات المشاريع الخاصة لم تعد تعمل. وهناك حاجة إلى إعادة أرصدتها غير المنفقة إلى الاحتياطيات من حيث تم تخصيصها. وأوصينا بأن تعجل الويبو بإنهاء مشاريع مياه بحيرة جنيف، ومشاريع إحلال مباني إيه بي ومشاريع السلامة والحماية من الحريق، وتقييم حالتها ونفقاتها وتحويل الأرصدة المتبقية إلى الاحتياطيات. كما يُوصى بأن تضع الويبو مبادئ توجيهية واضحة لإنهاء المشاريع مع توفير الجداول الزمنية من أجل مراقبة فعالة لإنهاء المشاريع.

"توصيات هامة ناتجة عن تدقيق نظام مدريد: أجرينا تدقيقا لأداء نظام مدريد بهدف تقييم ما إذا كانت الأنظمة والعمليات مناسبة لتحقيق الهدف المتمثل في توفير الخدمات لعملائه لتسجيل وإدارة العلامات التجارية في جميع أنحاء العالم.

"ولاحظنا أن نظام مدريد لديه أطراف متعاقدة بشكل مهيمن من أوروبا (47 عضو) تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (22) عضوا، وأفريقيا (21) عضوا، والشرق الأوسط (5) أعضاء، ومنطقة الكاريبي (3) أعضاء، وعضو واحد من أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية. ومن بين 47 بلدا من أقل البلدان نموا، هناك 24 بلدا (51%) أطراف متعاقدة. ولاحظنا أنه في ابريل 2016، أكد الفريق العامل المعني بالتنمية القانونية على أهمية إدراج بلدان في أمريكا اللاتينية ومجلس التعاون الخليجي كمركز استراتيجي. كما لاحظنا أن المكتب الدولي للويبو (IB) لم يحدد المناطق الرئيسية للتوسع الجغرافي ولم يضع أيضا استراتيجيات مخصصة للانضمام. وأوصينا بأن تقوم الإدارة بصياغة استراتيجية انضمام هادفة للبلدان على أساس التركيز الإقليمي.

"لا توفر اللائحة التنفيذية أي إطار زمني لاستكمال فحص طلبات المعاملات المختلفة. وأشرنا إلى أن معالجة الطلبات تستغرق وقتا طويلا مما يؤدى إلى تراكم المعاملات المعلقة. كما أشرنا إلى أن وثيقة البرنامج والميزانية 2019/2018 قد حددت الحد الزمني لمعالجة المعاملات. ونوصي بأن تلتزم الإدارة بالحدود الزمنية المحددة في وثيقة البرنامج والميزانية لعام 2019/2018 لفحص ومعالجة الطلبات العادية ومواصلة تعزيز جهودها للحد من التراكمات.

"ولاحظنا أن 36-41% من الطلبات في السنوات الأربع الماضية بها أخطاء، حيث أن أكثر من 75% من هذه الأخطاء هي بسبب أخطاء التصنيف، وارتفعت نسبة الطلبات غير المنتظمة التي تمت معالجتها في أكثر من 4 أشهر من 62% في عام 2014 إلى أكثر من 70% في عام 2017. وأوصينا بأن تقوم الإدارة بتحليل أسباب الأخطاء في الطلبات واتخاذ تدابير التخفيف اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الإدارة ترجمة إرشادات التصنيف بلغات أخرى.

"ولاحظنا أن مجلس خدمة العملاء الذي تم إنشاؤه في يناير 2016 لم يضع استراتيجية خدمة العملاء وسياسات خدمة العملاء والمعايير وأفضل الممارسات كما هو مطلوب. وأشرنا أيضا إلى أنه باستثناء استبيانات العملاء التي تتم في بعض الأحيان، لم يكن نظام التغذية الراجعة للحصول على الآراء والتعليقات من المجتمع الدولي متاحا. ولذلك، فقد أوصينا بأن تقوم الإدارة بوضع استراتيجية خدمة عملاء محددة بشكل جيد وتضع المعايير وأفضل الممارسات يدعمها نظام تغذية راجعة فعال قائم على الانترنت، وذلك لتلبية احتياجات العملاء بكفاءة. كما أوصينا بأن تجري الإدارة استبيانات منتظمة للعملاء، كما هو مذكور في ميثاق خدمة العملاء، للحصول على تعليقات بهدف تحسين الخدمات المقدمة لهم.

"ولاحظنا أن آلية مراقبة الجودة غير مدعومة بأدوات تكنولوجيا المعلومات اللازمة للقيام بعمليات مراقبة الجودة/ مراقبة الجودة بفعالية. ولذلك، أوصينا بأن تستخدم الإدارة أدوات تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ عمليات مراقبة الجودة/ ضمان الجودة بشكل فعال وإجراء عملية مراقبة الجودة على أساس دوري كما هو محدد.

"كما لاحظنا أن نظام مدريد لمعلومات التسجيل الدولي (MIRIS) قد استغرق عاما ونصف تقريبا لتشغيله بعد تسليمه للاختبار من قِبل المطور. كما لاحظنا أن نظام مدريد لمعلومات التسجيل الدولي لديه مشكلات تشغيلية منذ بدء تطبيقه من مارس 2016 وأن الويبو تخطط لتنفيذ منصة مدريد الجديدة لتكنولوجيا المعلومات في 2018 / 2019. لذا نوصي بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل مفصل لأداء نظام مدريد لمعلومات التسجيل الدولي، بما في ذلك أي إخفاقات محتملة في المساءلة بالنسبة للدروس المستفادة وإبلاغ الجمعية العامة بذلك.

"توصيات هامة ناتجة عن مراجعة حسابات المقر والصيانة: أجري تدقيق الامتثال للمقر والصيانة وفقا للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI) 4000 التي تنص على أن تدقيق الامتثال يشمل كل من الجوانب النظامية (الالتزام بالمعايير الرسمية مثل القوانين واللوائح والاتفاقات ذات الصلة) و/ أو جوانب الملاءمة (مراعاة المبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة وسلوك الموظفين العموميين).

"ولاحظنا أوجه قصور في البيانات المتعلقة بالأصول الثابتة المسجلة في وحدة إدارة الأصول (AM) لنظام الإدارة المتكاملة (AIMS). ومع إقرارنا بالخطوات التي اتخذتها الإدارة حتى الآن، فإننا نوصي بأن تستكمل الويبو عملية تنظيف قاعدة بيانات نظام الإدارة المتكاملة لضمان أنها تمثل التفاصيل الفعلية للأصول.

"كما لاحظنا أن بعض المصنفات التقنية مفقودة حسب تقارير التحقق الفعلي للشركات الخارجية وأن إطار تقييم المخاطر واستراتيجيات التخفيف من أجل الإدارة السليمة للمصنفات التقنية لم تكن متاحة. وأوصينا الويبو بتحديد مكان المصنف التقني المفقود وإجراء تقييم للمخاطر واستعراض التدابير الحالية لأمن/ حماية المصنفات التقنية.

"ولاحظنا أنه بينما نفذت الويبو بعض التحسينات، لم يتم تنفيذ عدد من توصيات تقرير الخبراء لعام 2012 لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص المعاقين إلى حرم (الويبو). ونوصي بأن تضع الويبو خطة مناسبة لتنفيذ التوصيات المتبقية من تقرير الخبراء لعام 2012 لتحسين الوصول الفعلي إلى حرم الويبو.

"وفي الختام، نيابة عن المراقب المالي والمراجع العام للهند وجميع زملائي الذين أوفدوا لإجراء مراجعة الويبو، أود أن أسجل تقديرنا للتعاون وكرم الضيافة الذي شرفنا به من قبل المدير العام والأمانة وموظفي الويبو أثناء تدقيقنا.

"وأود أيضا أن أضيف أننا أكملنا مدة ست سنوات كمراجع حسابات خارجي للويبو. لقد شرفنا بالعمل كمراجع حسابات خارجي ووجدنا أن مهمة المراجعة الخارجية هذه هي تجربة غنية بالمهنية. وأهنئ المكتب الوطني لمراجعة الحسابات (NAO) في المملكة المتحدة لاختياره كمراجع حسابات خارجي للويبو، وأتمنى له ولفريقه النجاح في إشرافهم على المراجعة.

"أشكركم سيادة الرئيس، وأشكر الوفود الموقرين على إتاحة الفرصة لنا لعرض تقريرنا أمامكم. شكرا لكم."

91. وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية المراجع الخارجي على التقرير الخطي وعلى السنوات الست السابقة من العمل الهام في المنظمة. ولفت الرئيس انتباه الوفود إلى النصف الثاني من الوثيقة WO/PBC/28/4 التي تضمنت ردود الإدارة على بعض النقاط التي أثيرت.

92. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر المراجع الخارجي على تقريره عن البيانات المالية للويبو لعام 2017 الوارد في الوثيقة WO/PBC/28/4. وأفاد أنه تم تقديم التقرير في الوقت المناسب وكان مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية. كما شكر وفد المجموعة الأمانة على ردودها على التوصيات الـ 16 التي قدمها المراجع الخارجي. وأشار وفد المجموعة باء إلى أن المراجع الخارجي قد أصدر رأيا غير متحفظا بشأن مراجعة البيانات المالية للويبو لعام 2017 وهنأ الأمانة على هذه النتيجة. كما أشار الوفد، مع بعض القلق، إلى أن بيع مبنى مدريد لم يتحقق عن طريق البيع في السوق

المفتوحة. وفي حين أعرب وفد المجموعة عن اعتقاده أنه تم التحصل على قيمة جيدة للعقار في نهاية المطاف في ضوء تقييم العقارات، وإلا أنه اعتبر أنه كان يمكن أن يكون الأمر أكثر شفافية إذا تم فتح بيع العقار لعملية مناقصة تنافسية. ورحب وفد المجموعة بقبول العديد من التوصيات من جانب الأمانة وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذها في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالتوصيات المعلقة من السنوات السابقة، أشار الوفد، مع الارتياح، إلى أنه تم تنفيذ خمس توصيات ويمكن اعتبارها منتهية. وأفاد أن بهذا يكون هناك ثلاث توصيات مفتوحة فيما يتعلق بالتقدم الذي تم إحرازه، وأنه تم إنجاز عمل كبير.

93. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر المراجع الخارجي على الاضطلاع بهذا الواجب على مدار السنوات الست الماضية، وعلى تقديمه التقرير على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/28/4، وعلى عرض نتائج ممارسة التدقيق. وأفاد أنه من دواعي سرور المجموعة أن تلاحظ أنه فيما يتعلق بالبيانات المالية للويبو عن السنة المالية 2017، أصدر المراجع الخارجي رأيا غير متحفظا. وأثنى وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق على الأمانة بشأن هذا الإنجاز وعلى ردودها على التوصيات الـ 16 التي قدمها المراجع الخارجي. كما أعرب عن تقديره لكون غالبية التوصيات مقبولة بالنسبة للأمانة ورأى أن مجالات التحسين التي حددها المراجع الخارجي من شأنها أن تعزز الأداء الفعال للمنظمة. وأعرب عن ترحيب المجموعة برغبة الأمانة في تنفيذ التوصيات، كما أعرب عن سروره بأن يلاحظ أن ثلاث توصيات فقط من السنوات السابقة لا تزال في طور التنفيذ بينما تم بالفعل تنفيذ توصيات أخرى أو تم اعتبارها منتهية.

94. وشكر وفد الهند المراجع الخارجي على التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/28/4، مضيفا أن التقرير كان شاملا وجاء في الوقت المناسب وقدم بعض التوصيات القيمة فيما يتعلق بنظام مدريد وبشأن نظام الإدارة المالية السليم لأصول المنظمة. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن الويبو قد قبلت معظم التوصيات الستة عشر، وأعرب عن أمله في أن تعمل الأمانة على إغلاق جميع التوصيات. وأفاد الوفد إن المراقب المالي والمراجع العام للهند، بصفته مراجع الحسابات الخارجي، يتمتع بخبرة ثرية في إجراء عمليات التدقيق لمختلف المنظمات الدولية وأنه محل ثناء في جميع أنحاء العالم، ويحتفظ بأعلى درجة من المعايير المهنية والكفاءة والجدارة في عمله. وأعرب الوفد عن رغبته في تهنئة مكتب المراجعة الوطنية للمملكة المتحدة على انتخابه كمراجع الحسابات الخارجي للويبو.

95. وهنأ وفد الاتحاد الروسي الرئيس على انتخابه وشكر المراجع الخارجي على تقريره الشامل. وأشار الوفد إلى التقرير الإيجابي بشأن حسابات الويبو للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وأعرب عن سروره بملاحظة أن الحسابات قد أُعدت بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكر أن الفائض إلى جانب الزيادة بنسبة 60% في الدخل يشيران إلى النتيجة المالية الإيجابية للمنظمة. ورأى الوفد أنه من الضروري مراعاة تعليقات المراجع الخارجي بعناية بشأن الأداء المحسن، لاسيما عندما يتعلق الأمر بفترات التفتيش وتفعيل العمل لضمان مؤشرات الأداء والمحاسبة على أساس المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن ترحيبه بتلقي تعليقات من الأمانة فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي بشأن مختلف الاتحادات.

96. وتحدث وفد البرازيل لأول مرة، وأعرب عن رغبته في تهنئة الرئيس على انتخابه، وأفاد بأنه يمكن للرئيس الاعتماد على دعم وفد البرازيل للعمل الفعال لهذه اللجنة. وأكد الوفد على الدور الهام الذي تلعبه لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالنسبة للمنظمة، كما أعرب عن تقدير البرازيل لانفتاح اللجنة على الدول الأعضاء. وشكر الوفد الأمانة على تقديم ردود على التوصيات المقدمة من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وفيما يتعلق بمبنى مدريد، اتفق الوفد في الرأي بأن توفير معلومات إضافية حول شروط البيع على النحو الموصى به من قبل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة من شأنه أن يوفر مدخلات مفيدة للمناقشات في هذه اللجنة. كما أشار الوفد إلى أنه وفقا لتقديرات التقييم الذاتي من جانب اللجنة في الصفحة 9 من الوثيقة، هناك مجالات التحسين في مجال الأخلاق. كما أفاد أن التقييم الذاتي يغذي الحاجة إلى دعم مستوى مهني إضافي. وطلب الوفد معلومات إضافية بشأن الاقتراحات التي قدمتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وكيف ترغب الأمانة في تناولها. وأخيرا، ذكر الوفد أنه ينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص بالتحسينات في الالتماسات المتعلقة بالشكاوى

المتسلسلة وربما التافهة كما ذكرت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في الفقرة 21 من الوثيقة دون المساس بحماية المبلغين عن المخالفات.

97. وشكر الرئيس وفد البرازيل وأخذ علما بأنه سوف يعود إلى تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في وقت لاحق لأن رئيس اللجنة ليس في الغرفة في تلك اللحظة، وبالتالي سوف يتناول البنود 4 و5 بعد البند 6 مع المراجعين الخارجيين. وأفاد الرئيس أنه بالنسبة إلى بعض التعليقات الملحوظة، قد يرغب الوفد في العودة إليها في بند جدول الأعمال المقبل. ومع ذلك تحول الرئيس إلى المتحدثين التاليين على قائمته وهما وفدي الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

98. وشكر وفد الصين المراجع الخارجي على تقريره الشامل وعلى السنوات الست من الجهود الشاقة. وأعرب الوفد عن تقديره للاحتراف والأداء الجيد للمراجع الخارجي، كما أعرب عن أمله في أن يقوم فريق إدارة الويبو بتنفيذ التوصيات المناسبة المقترحة بشكل فعال. وشجع الوفد المراجع الخارجي المنتهية ولايته على التنسيق بشكل أفضل مع المراجع الخارجي الجديد لتحسين عمله.

99. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على انتخابه. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وأعرب عن رغبته في شكر المراقب المالي والمراجع العام للهند على التقرير والخدمات التي قدمها على مدار السنوات الست السابقة. ورحب الوفد برأي المراجعة النظيفة للبيانات المالية المدققة لعام 2017. واعتبر أن استعراضات المراجع الخارجي تمثل جزءا هاما من هيكل الرقابة في الويبو لضمان استخدام الأموال بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وأحاط الوفد علما بتوصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بنظام مدريد، لاسيما التوصية المتعلقة بالحد من عدد الأخطاء ومقدار الوقت اللازم لمعالجة الطلبات، وشجع الأمانة على اعتماد هذه التوصيات في أقرب وقت ممكن. كما أعرب الوفد عن تقديره للبيان المتعلق بالضوابط الداخلية وتساءل عما إذا كان قد تم تحديد أي جوانب محددة للضعف في نظام الرقابة الداخلية في عام 2017. كما أحاط الوفد علما بعدد التوصيات التي قبلتها الويبو وأعرب عن ثقته في أن الأمانة ستنفذ هذه التوصيات بالكامل.

100. وأعرب وفد اليابان عن تهنئته للرئيس على انتخابه، ورحب بقيام الأمانة بإعداد البيانات المالية على النحو الملائم، وبقيام المراجع الخارجي بإجراء عملية مراجعة خارجية بالشكل المناسب. وأعرب الوفد عن تقديره لاستعداد الأمانة للنظر في قبول معظم التوصيات التي تقدم بها المراجع الخارجي، كما أعرب عن تطلعه إلى قيام الأمانة بإجراء تحسينات مستمرة لجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية من خلال تناول مثل هذه التوصيات الموثوق بها. وأعرب الوفد عن رغبته في إبراز عدد من النقاط. أولا، فيما يتعلق بخدمة العملاء، أفاد أنه تم التوصية إلى الإدارة في التوصية رقم 6 بأن يتم وضع استراتيجية خدمة عملاء محددة بشكل جيد بالإضافة إلى المعايير وأفضل الممارسات، مدعومة بنظام تغذية راجعة للجودة فعال وقائم على الانترنت. ورأى وفد اليابان أنه ينبغي للويبو أن تفكر دائما في خدماتها من وجهة نظر العميل وأعرب عن تطلعه إلى تطوير المعايير المهنية لخدمة العملاء الخاصة بسجل مدريد في وقت لاحق في عام 2018. ثانيا، أشار الوفد إلى أنه قد أُوصيت الإدارة بصياغة استراتيجية طويلة الأجل لتخطيط الموارد البشرية بالنسبة لنظام مدريد بموجب التوصية 8، وأفاد أنه ينبغي أن يتم ذلك بما يتماشى مع تحقيق توازن مناسب بين موارد الموظفين الدائمة والمرنة. وذكر أنه وفقا لمراجع الحسابات الخارجي، لم يكن سجل مدريد قد وضع خطة شاملة للموارد البشرية في ضوء حقيقة أن غالبية نفقات الويبو في عام 2017، أي مبلغ 229 مليون فرنك سويسري، الذي يمثل 68% من مجموع النفقات، كانت مخصصة للموظفين. وأقرّ وفد اليابان بأهمية إنشاء قوى فعالة للموارد البشرية في الويبو وأيد بقوة توصية مراجع الحسابات الخارجي. ثالثا، فيما يتعلق بالاستدامة المالية، أشار الوفد إلى التوصية رقم 9 حول مراجعة هيكل الرسوم الحالي بهدف جعل اتحاد مدريد يعتمد على نفسه بعد العلم بانضمام أعضاء جدد. وذكر أن مراجع الحسابات الخارجي أشار إلى أن هيكل الرسوم لم يُنقح خلال العشرين سنة الماضية، رغم أن اتحاد مدريد يعمل بخسارة، باستثناء عام 2015. وطلب وفد اليابان من الدول الأعضاء التذكير بقرارات جمعيات الويبو لعام 2017، فيما يتعلق ببرنامج الويبو والميزانية لعام 2019/2018، لاسيما أن يكون لكل اتحاد إيرادات كافية لتغطية نفقاته

الخاصة. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في تقديم الدعم للتوصية 9 ورحب باستعراض هيكل رسوم نظام مدريد من أجل الوصول إلى طريقة مناسبة للمضي قدماً.

101. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن ارتياحه لتقرير مراجع الحسابات الخارجي الذي أتاح فرصة لتحليل مختلف جوانب مسائل المراجعة. وأفاد الوفد أنه يتوقع من الأمانة أن تنفذ جميع التوصيات بالكامل أو على الأقل محاولة اتباع القصد الكامن وراء هذه التوصيات.

102. وأيد وفد سويسرا البيان الذي تم أُدلي به نيابة عن المجموعة باء، وأعرب عن رغبته في إبداء ملاحظتين فيما يتعلق بتوصيتين واردتين في تقرير المراجع الخارجي. وفيما يتعلق بالتوصية 1، أحاط الوفد علما بالرد من الأمانة والذي يعتبره مرضيا. وفيما يتعلق بالتوصية 9، أعرب الوفد عن رغبته في تقديم التعليقات التالية: أولا، قدم البرنامج والميزانية لعام 2019/2018 فائضا قيمته حوالي 6 ملايين فرنك سويسري دون أي عجز متوقع بالنسبة لنظام مدريد. ثانيا، أشار نظام مدريد إلى اتجاه واضح وإيجابي على مدار السنوات السابقة اعتبارا من عام 2012، كما هو مبين في الوثيقة. واعتبر الوفد أنه لا يوجد سبب للقلق أو الحاجة إلى اتخاذ إجراء محدد في المستقبل القريب، كما هو موضح من رد الأمانة على هذا الموضوع. وأفاد أن الفريق العامل المعني بنظام مدريد يخطط لفحص المسألة المتعلقة بالضرائب على المدى المتوسط، كما هو واضح من ورقة العمل الخاصة به.

103. وهنأ وفد المكسيك الرئيس على انتخابه. وأعرب الوفد عن امتنانه لمراجع الحسابات الخارجي على التقرير، وأحاط علما بآراء المراجع الخارجي فيما يتعلق بالحسابات المالية لعام 2017. وأعرب عن رغبته في الإشادة بالصحة المالية الجيدة للمنظمة وأفاد أن لديه بعض النقاط المحددة التي يود طرحها. وفيما يتعلق بأول هذه النقاط، أعرب الوفد عن قلقه في ضوء الزيادة المحددة في الخصوم في بعض المجالات وعدم وجود أنشطة لمعالجة ذلك. وأفاد أن هذا الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات نيابة عن جميع الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في لفت انتباه اللجنة إلى تعليقات المراجع الخارجي في بند مصروفات المكافآت والتعويض، حيث هناك زيادات محددة يمكن ملاحظتها مقارنة بمبالغ عام 2016. وكما هو مبين في الفقرتين 47 و48 من التقرير، أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى مبلغ كبير يتم منحه. وذكر أنه وفقاً لمراجع الحسابات الخارجي، لم تكن الحسابات التي قدمتها الأمانة متماشية مع التوقعات التي تم وضعها سابقا. وهنا، أعرب الوفد عن رغبته في أن يطلب من الأمانة أن تستجيب لطلب مراجع الحسابات الخارجي بمراعاة قواعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالقواعد المحاسبية للنفقات من أجل ضمان شفافية أفضل. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعرب الوفد عن رغبته في اقتراح أن تعكس فترات الميزانية تقديرات دقيقة فيما يتعلق بعنصر الأداء للموظفين. وفي الختام، أعرب الوفد عن رغبته في تأييد غالبية التوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي، لاسيما التوصيات المتعلقة بتحسين شفافية المنظمة. كما أعرب الوفد عن امتنانه للأمانة لقبول وتنفيذ تلك التوصيات.

104. وأفادت الأمانة أن جميع استجابات الإدارة للتوصيات واردة في الوثيقة WO/PBC/28/4. وقد تم بالفعل تنفيذ العديد من التوصيات وسيتم تنفيذ الباقي في الأشهر القليلة القادمة. وذكرت بأن عدة وفود أثارت التوصية المتعلقة بمبنى مدريد، وكانت الاستجابة بسيطة للغاية، حيث أنه امتثالا للمادة 4.11 من اللائحة المالية، وهي اللائحة المنظمة للاستثمارات، تم تسجيل بيع مبنى مدريد والإفصاح عنه في البيانات المالية. وقد تم تدقيقها من قبل المراجع الخارجي وستوضع أمام الجمعيات القادمة، لذا فقد تم بالفعل تنفيذ هذه التوصية. وأعربت الأمانة عن رغبتها في توضيح أن هناك اختلافا في تفسير النظام المالي والقواعد المالية المنطبقة على معاملة البيع. وأفادت أن مراجع الحسابات الخارجي أشار إلى العطاءات التنافسية بموجب المادة 5.11. وذكر أن بيع مبنى مدريد عبارة عن صفقة متعلقة بالاستثمار، ولا تسمح سياسة الويبو الاستثمارية التي اعتمدتها الدول الأعضاء في العام السابق بالممتلكات العقارية المباشرة. وكان مبنى اتحاد مدريد هو المبنى الوحيد الذي يمثل مبنى استثماري، وبالتالي كان يجب تجديده وفقا لسياسة الاستثمار المعتمدة مؤخرا. ولذلك، وفقا لسياسة الاستثمار، تم بيع مبنى مدريد. وفيما يتعلق بمسألة العطاءات التنافسية، فقد تم طمأنة إدارة الويبو على نحو مناسب بأن سعر

البيع الذي تم الحصول عليه كان مثالياً من خلال إجراء العناية الواجبة لسوق العقارات. وقد طُلبت خبرة مؤسستين مستقلتين هما مؤسسة كيه بي آر ئي (CBRE) ومؤسسة إيه دي آي (ADI)، وقد أكدت تلك المؤسسات أن البيع قد أُبرم بقيمة معقولة. وكانت أسعار العقارات في جنيف خلال الفترة نفسها آخذة في الانخفاض، وكانت البناية، كما أشار المراجع الخارجي بالفعل، تشكل خُمس بناية أكبر يملكها الكيان الذي اشتراها. وقد اقترح هذا الكيان 7 ملايين فرنك سويسري، وهو ما يقارن بشكل إيجابي للغاية بنقطتي السعر التي تم الحصول عليها من تقييمين مستقلين بقيمة 6.2 مليون و5.3 مليون فرنك سويسري على التوالي من مؤسسة كيه بي آر ئي (CBRE) ومؤسسة إيه دي آي (ADI) في أكتوبر 2015 ويناير 2016. وأفادت بأن العوامل الإضافية التي ساهمت في القرار تشمل حقيقة أن أعمال التجديد الهامة كانت مطلوبة من قبل أي كيان آخر سيشتري العقار من أجل الامتثال للمعايير المطبقة على العقارات في جنيف. وكانت التكلفة التقديرية لمثل هذه التجديدات، على النحو المحدد في تقريري التقييم الخارجيين للخبراء الخارجيين تتراوح ما بين 0.9 و1.2 مليون فرنك سويسري، مما يجعلها أقل جاذبية للمشترين الآخرين. وكما ذُكر سابقا، كان المشتري صاحب أربعة أخماس الملكية. وقد أدى ذلك إلى الاستغناء عن رسوم الوساطة التي قد تصل إلى 3% من قيمة العقار في جنيف. وفي الختام، تعتقد إدارة الويبو أن هذا ثمن معقول بالنسبة للبناية وأنه أمر موات بالنسبة للمنظمة. وفيما يتعلق بموضوع سجل مدريد، أوضحت الأمانة أن هناك عدد من القضايا المعنية، بعضها تشغيلي، وبعضها قانوني وبعضها بالطبع متعلق بالميزانية. وأعربت الأمانة عن امتنانها لمراجع الحسابات الخارجي على المراجعة الدقيقة للغاية التي أُجريت على نظام مدريد والتي قدمت الكثير من الإلهام لكيفية تحسين العمل. وبصفتها مدير البرنامج المسؤول عن السجل، أعربت الأمانة عن رغبتها في إبداء ملاحظتين. وفيما يتعلق ببعض القضايا المشار إليها في تقرير المراجع الخارجي، قام السجل نفسه بالفعل باتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات، مثل تحسين خدمة العملاء والترويج لعضوية النظام لدى أقل البلدان نموا. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بهيكل الرسوم، وبالتأكيد كان هناك إجراء قانوني يجب احترامه. وبالنظر إلى الزيادة الهائلة في عبء عمل نظام مدريد وكذلك زيادة الطلب من القطاع الخاص، سيقوم الفريق العامل المعني بنظام مدريد، بناء على موافقة الجمعية العامة، بدراسة مسألة هيكل الرسوم في العام التالي. واعتبارًا من نهاية أغسطس، كانت هناك زيادة تقارب 18% في الطلبات الدولية مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مما يعني أن نظام مدريد يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من حيث تحسينات العمل والاستثمارات.

105. وأفاد المراجع الخارجي، ردا على الملاحظة التي أدلى بها وفد الصين، والذي تحدث عن التنسيق بين المراجع الخارجي المنتهية ولايته والمراجع الخارجي المقبل، أن هذه العملية قد بدأت قبل ذلك بفترة طويلة. وأضاف المراجع الخارجي أنه في الواقع، جرى تقاسم معظم تقارير مراجعة الحسابات للسنوات الخمس السابقة وكذلك جميع الأوراق الأخرى ذات الصلة، مع المراجع القادم ومع الإدارة. وقد تم عقد مؤتمر عبر الهاتف مع المراجع القادم في الأسبوع الماضي ولازالت الاتصالات معه مستمرة. كما تسير عملية التسليم بسلاسة. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني المتعلق بالنتائج المتعلقة بنظام مدريد واستجابة الإدارة في هذا الصدد، أعرب المراجع الخارجي عن رغبته في شكر الإدارة على الاستجابة في الوقت المناسب لمختلف التوصيات، مضيفا أنه من المرضي للغاية اتخاذ هذا الإجراء بالفعل بشأن العديد من التوصيات المتعلقة بخدمة العملاء وانضمام أقل البلدان نموا، ويبدو أن المراجع الخارجي قد وعد بأن يتم النظر في مسألة مراجعة هيكل رسوم نظام مدريد في العام التالي. وذكر أن هناك قضية واحدة فقط كان هناك اختلاف طفيف في الرأي بشأنها بين الإدارة والمراجع الخارجي، وهي ما يتصل ببيع مبنى مدريد. وقد نظر مراجع الحسابات الخارجي بعناية في رد الإدارة على التوصية وكذلك في الرأي القانوني المقدم ورأى أن إدارة الممتلكات تندرج في إطار المادة 5.11 وليس في إطار المادة 4.11. واعتبر مراجع الحسابات الخارجي أن سياسة الاستثمار الخاصة بالويبو لا تشمل بيع الممتلكات وأنه ينبغي تطبيق أحكام المادة 5.11، وهذا ينطوي على عملية عطاءات تنافسية. وأعرب المراجع الخارجي عن تفهمه الآن للإجابة التي قدمتها الإدارة ويرى فقط بأنه لو كانت هناك عملية تنافسية، فربما كان من الممكن التحقق من النهج الذي تم اعتماده. وفيما يتعلق بموضوع الخبيرين الخارجيين اللذين قدما رأيا بشأن تقييم المبنى، رأى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه التقديرات قديمة قليلا، حيث تم إجراء أحدها في أكتوبر 2015 والآخر في يناير 2016، أي قبل عامين تقريبًا من بيع المبنى. وقد أوصى أحد خبراء التقييم أثناء تقديم تقريره، وبالنظر إلى التقلبات في النظام المالي العالمي، بأن يظل الموقف والتقييم قيد الاستعراض المنتظم وأن يتم الحصول على مشورة تسويقية

محددة وقت التصرف في العقار. ولهذا السبب رأى المراجع الخارجي أن عملية المناقصة التنافسية أكثر فائدة. وشكر المراجع الخارجي الرئيس وباقي الوفود الموقرين بلجنة البرنامج والميزانية على دعمهم وتقديرهم الذي ساعده على الأداء بشكل رائع.

106. وشكرت الأمانة، نيابة عن فريقها، المراجع الخارجي على السنوات الست من العمل الذي تم الاضطلاع به معا والذي كان إيجابيا للغاية وساعد بالعديد من الطرق في تحقيق التحسينات المستمرة في العمل المنجز. وللتصدي للمسألة المتعلقة بتقديرات التكلفة القديمة، أعربت الأمانة عن رغبتها في الإشارة إلى أنها اتصلت بمؤسسة كيه بي آر ئي (CBRE) ومؤسسة إيه دي آي (ADI) للتأكد من أن الأمر، في الواقع، يتماشى مع ما يحدث في سوق العقار المحلية. وتلقت الأمانة العامة معلومات مفادها أن سوق العقارات آخذ في الانخفاض وأنه من المناسب إجراء البيع.

107. وشكر الرئيس الجميع على المناقشة الشاملة وأقر بأن هناك اختلافا في الرأي فيما يتعلق بكيفية وقوع بيع مبنى مدريد في إطار اللوائح. وذكّر الرئيس بأن الدول الأعضاء ستتاح لها الفرصة أيضا، إذا رغبت، لمواصلة مناقشة هذه المسألة عندما يتم تقديم التقرير المالي إلى الجمعية العامة. وفي النهاية، وحيث لم تكن هناك أي تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار الذى جرى اعتماده.

108. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون "تقرير مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/28/4).

البند 7 من جدول الأعمال: التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية

109. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/5.

110. افتتح الرئيس البند 7 من جدول الأعمال وأوضح أن التقرير قد تم تقديمه إلى لجنة البرنامج والميزانية وأنه قدم نظرة عامة على أنشطة الرقابة الداخلية التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 يوليو 2017 إلى 30 يونيو 2018. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير.

111. وعرضت الأمانة التقرير السنوي كما هو وارد في الوثيقة WO/PBC/28/5. وأشارت إلى أنه تم إعداد خطة الرقابة لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2018 مع الأخذ في الاعتبار عدد من العوامل بما في ذلك تقييمات المخاطر وأهميتها وأثرها على المستوى القُطري والدورة الرقابية والملاحظات الواردة من إدارة الويبو والدول الأعضاء والموارد المتاحة. وتمشيا مع الفقرة 26 (أ) من ميثاق الرقابة الداخلية، قبل وضع اللمسات النهائية على مشروع القرار، تم أيضا تقديم مشروع خطة عمل الرقابة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لمراجعتها وأخذ المشورة بشأنها. وفي تاريخ تقديم التقرير، نفّذت شعبة الرقابة الداخلية تماما خطة الرقابة لعام 2017، ويجري تنفيذ خطة العمل لعام 2018. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت عمليات التدقيق والتقييم التي أجرتها الشعبة المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: إدارة فعاليات الأطراف الثالثة التي تنظمها/تستضيفها الويبو، وإدارة أصول البرمجيات، والتوظيف، وشعبة اللغات، وإدارة السفر، وأنشطة الويبو في مجال الاتصالات المؤسسية ومساهماتها في العلامة التجارية للويبو وفي سمعتها، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والملكية الفكرية والتحديات العالمية (البرنامج 18)، وتنمية قدرات مهارات الملكية الفكرية، وتقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل 40 حالة جديدة وتم إغلاق 42 حالة. واعتبارا من 30 يونيو 2018، هناك 12 حالة معلقة. ومن بين الحالات المعلقة، تم فتح خمس حالات في عام 2018، ستة في عام 2017 وواحدة في عام 2016. واعتبارا من 1 يوليو 2017، بلغ متوسط المدة الزمنية التي استغرقتها معالجة الحالات 7.1 شهرا. وفي متابعتها لتوصيات الرقابة، تواصل شعبة الرقابة الداخلية إدارة التوصيات وتقديم التقارير بشأنها باستخدام نظام Team Central القائم على الويب، الذي يتيح إجراء حوار تفاعلي مع مدراء البرامج ومندوبيهم والمراجع الخارجي من أجل متابعة فعالة لتنفيذ التوصيات المفتوحة. وفي تاريخ تقديم التقرير، كان هناك 180 توصية مفتوحة من بينها 96 توصية ذات

أولوية كبيرة و84 ذات أولوية متوسطة. وشكلت توصيات شعبة الرقابة الداخلية 74% من جميع توصيات الرقابة المفتوحة. وذكرت الأمانة أن شعبة الرقابة الداخلية قد استهلت واختتمت المرحلة الأولى من مشروع المعلومات التجارية الخاص بها، مما يعزز تقديم التقارير عن التوصيات ويزود الإدارة بالمعلومات اللازمة عن التوصيات من خلال لوحات المعلومات التجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إغلاق توصيتين دون تنفيذ، حيث قبلت الإدارة المخاطر ذات الصلة. وتتعلق أولاهما بالتعديلات التي أدخلت على لائحة الموظفين المقترحة من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، للنظر في إجراء تحقيق كشرط أساسي لوضع إجراءات تأديبية، والثانية توصية تتعلق بأتمتة عملية خروج الموظفين. وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه بالنظر إلى انخفاض معدل المغادرة، فإن تكلفة التنفيذ ستفوق الفائدة المنتظرة، وقد وافقت شعبة الرقابة الداخلية على هذا الاستنتاج. وبالإضافة إلى أعمال الرقابة المقررة، تواصل شعبة الرقابة الداخلية تقديم المشورة المهنية، على سبيل المثال، داخل إدارة تخطيط البرامج والتمويل بشأن أنشطة منع مخاطر الاحتيال. وعلى وجه الخصوص، أيدت شعبة الرقابة الداخلية إعداد تدريب على الإنترنت عن "تجنب الاحتيال وإساءة الاستخدام في الويبو"، والذي سيتم تقديمه لموظفي الويبو في الفصل الدراسي الثاني من عام 2018، بالإضافة إلى إجراء تقييم مستمر لمخاطر الاحتيال. وتواصل شعبة الرقابة الداخلية التفاعل مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، حيث تناقش نتائج الرقابة وفوائد المشورة والدعم المقدمين من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ويساعد هذا في تحسين أداء شعبة الرقابة الداخلية بشكل عام وجودة أعمالها. وتحافظ الشعبة على علاقات عمل جيدة مع المراجع الخارجي من خلال عقد اجتماعات منتظمة حول التدقيق والضوابط الداخلية وقضايا إدارة المخاطر. كما التقت الشعبة بمراجع الحسابات الخارجي القادم من المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بالمملكة المتحدة في مايو 2018، وشاركت خطة العمل السنوية وميثاق الرقابة الداخلية واستراتيجية المراجعة الداخلية ومذكرات بشأن أعمال المراجعة المستمرة، من بين أمور أخرى، بهدف ضمان التغطية الرقابية الفعالة مع تجنب الازدواجية المحتملة والارهاق في الرقابة. وتتعاون شعبة الرقابة الداخلية بشكل وثيق مع أمين المظالم ومدير الأخلاقيات لضمان التنسيق الجيد والدعم التكميلي. وكجزء من جهود شعبة الرقابة الداخلية المتواصلة في تحسين شرح وظيفة الرقابة الداخلية والدعوة إليها، تواصل الشعبة توعية الزملاء في الويبو، من خلال العروض المقدمة للموظفين الجدد في التدريب التوجيهي، والنشرة الإخبارية للشعبة ولوحة المتابعة والعروض المقدمة للمدراء وكبار المدراء، عند الاقتضاء. وتواصل شعبة الرقابة الداخلية السعي للحصول على تعليقات الزملاء وملاحظاتهم على جودة أعمال الرقابة، من خلال إجراء استقصاءات عن رضا العملاء بعد كل مهمة. ويشير تحليل نتائج الاستقصاء الموحد إلى أن متوسط الرضا يبلغ 85% لاستقصاءات التخصيصات اللاحقة و76% بالنسبة للاستقصاءات بعد عام واحد. وتقدم نتائج الاستقصاء لشعبة الرقابة الداخلية الفرصة لتقييم أثر أعمالها على التحسينات في الأنظمة والسياسات/الإجراءات والعمليات. وتساعد التعليقات الإضافية التي ترسلها الوحدات التي تم مراجعتها/ تقييمها من خلال الاستقصاءات شعبة الرقابة الداخلية على تحديد فرص التحسين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شعبة الرقابة الداخلية تعاونها وتواصلها الفعال والمفيد مع المنظمات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تشارك شعبة الرقابة الداخلية بفاعلية في اجتماعات التواصل السنوية لممثلي الأمم المتحدة المعنيين بالمراجعة والتقييم والتحقيق. وللوفاء بولايتها، قدمت الشعبة ميزانية للثنائية تبلغ 5.163 مليون فرنك سويسري تمثل 0.73% من ميزانية الويبو. وعموما، كان مستوى الموارد البشرية والمالية كافيا لشعبة الرقابة الداخلية لتغطية المجالات ذات الأولوية العالية بشكل فعال على النحو المحدد في خطط عملها. وقد تمت إدارة التغييرات في موظفي الشعبة بفعالية من أجل تقليل تأثيرها على أنشطة الرقابة المقررة. ومن أجل التطوير المهني المستمر، يشارك موظفو الشعبة في أنشطة تدريبية مختلفة لاكتساب معارف ومهارات فنية جديدة وكفاءات أخرى لزيادة الفعالية والكفاءة التشغيلية للشعبة في الاضطلاع بمهام الرقابة. وفي المتوسط، حضر كل موظف من أعضاء شعبة الرقابة الداخلية 10 أيام من التدريب شملت الوقاية من الاحتيال والكشف عنه، وتقنيات البحث التحقيقية، وتحليلات البيانات، وتطبيق عرض البيانات على اللوحات، والأمن السيبراني، وإدارة النزاعات، وتقييم سياسات العلم والابتكار، وتقييم جودة المراجعة الداخلية، ومراجعة المشتريات، والعقود والتعهد. وبعد أن اختتمت الأمانة ملاحظاتها، أعربت عن شكرها للوفود على حسن اهتمامها، وعن سعادتها بالإجابة على أي أسئلة أو تلقي أي تعليقات قد تكون لديها.

112. وشكر الرئيس الأمانة على تقريرها الشامل وفتح الباب لطرح الأسئلة.

113. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها شعبة الرقابة الداخلية بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمراجع الخارجي لتحقيق دورها الحاسم في ضمان الضوابط الداخلية الفعالة والاستخدام الفعال للموارد في الويبو. وفي هذا الصدد، أعربت الوفد عن شكره لشعبة الرقابة الداخلية على تقريرها السنوي الوارد في الوثيقة WO/PBC/28/5. وأشار إلى أن التقرير يقدم نظرة شاملة عن وظائف المنظمة، ويمثل مصدرا قيما للمعلومات وكذلك نقطة مرجعية طوال العام. وشجع الوفد الأمانة على تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية في الوقت المناسب لأن معظم التوصيات نتجت من عمليات المراجعة الداخلية وذات أولوية كبيرة أو متوسطة. ورحبت المجموعة باء بحقيقة أن شعبة الرقابة الداخلية اضطلعت بالأنشطة المختلفة بطريقة إيجابية ومستقلة.

114. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره البالغ لعمل شعبة الرقابة الداخلية، وقال إنه يساهم في استمرار تحسين فعالية وشفافية المنظمة. ورحب الوفد بأنشطة المراجعة والتقييم التي جرت في ذلك العام. وأشار الوفد إلى أن الشعبة حددت 180 توصية مفتوحة من بينها 96 توصية كبيرة الأولوية و84 متوسطة الأولوية، وشجع الأمانة على العمل من أجل تنفيذها.

115. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر رئيس شعبة الرقابة الداخلية على التقرير المقدم على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/28/5 وعلى العمل الهام التي اضطلعت بها الشعبة مع فريقها. وأشارت الوفد إلى تقييم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي ورد ذكره في الفقرات من 52 إلى 55 من التقرير، وأعرب عن تقديره الخاص لعمل المكتب الذي يقوم بتنسيق وتنظيم وتنفيذ أنشطة الدعم لصالح المنطقة بما في ذلك البلدان الناطقة باللغة الإسبانية واللغة الإنجليزية. وقد قام بتنفيذ هذا العمل موظفو الخدمة المدنية في المكتب الإقليمي بجدية كبيرة وعلى نحو مهني عالي فضلا عن قدر كبير من الإنسانية والمراعاة للسمات الخاصة للدول الأعضاء المعنية الواردة في إطار التقييم كما هو موضح في الفقرتين 52 و53 من التقرير. وأقر المجموعة بأنه يمكن دائما تحسين أعمالها ورأت أنه من الضروري أن تكون إيجابية للغاية وأن تنفذ أنشطة الرقابة والإشراف في أي وحدة داخل أي مؤسسة. ومع ذلك، في هذه الحالة، أعرب الوفد عن رغبته في إثارة بعض المخاوف بشأن التقييم بحيث يمكن أخذها في الاعتبار في أعمال الشعبة في المستقبل، بهدف تحسين أعمال الرقابة والإشراف في الويبو وضمان أن يكون للنتائج تأثير إيجابي داخل المنظمة. أولا، أشار الوفد تشير إلى أن بلدان الأقاليم المتلقية للدعم شاركت بنشاط في عملية التقييم على النحو المبين في الوثيقة المرجعية، التقييم لعام 2017-4. ومع ذلك، لم تُمنح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الفرصة للتعليق على النتائج الأولية، فقط تم تقديم تقرير نهائي إلى المجموعة يتضمن نتائج لم يعد من الممكن تعديلها. ورأى الوفد أنه من المهم أن يشارك ليس فقط في عملية جمع المعلومات، ولكن أيضا في المراحل اللاحقة، حيث أن بعض نتائج التقييم، في هذه الدراسة، يمكن أن تستند إلى المتطلبات الداخلية الوطنية لكل عضو وهو ما يمكن أن يختلف بشكل كبير من عضو لآخر. وعلاوة على ذلك، اقترحت بعض توصيات التحسين الواردة في الدراسة إجراء المزيد من التوحيد من خلال البروتوكولات التي، للأسف، بسبب العمليات الداخلية التي تتبعها كل دولة، تمثل تحديا كبيرا ولن تلبي متطلبات المرونة لدى الكيانات التي يتم تقييمها. وأضاف الوفد أن إطار الأنشطة الذي ينسقه مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي والوحدات الأخرى المعنية في الويبو، ونتائج إدارة أنشطة هذه الوحدات، قد تم تطبيقها على مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي في التقييم. ورأى الوفد أن بعض النقاط التي وردت في التوصيات المقدمة إلى المكتب يتعين توجيهها إلى الوحدات المسؤولة في الويبو أو إلى أعلى مستوى حتى تكون التغييرات متماثلة ومنظّمة قدر الإمكان في المنظمة. ولم يرغب الوفد في تقديم مزيد من التفاصيل بشأن النقاط المذكورة ولكنه احتفظ بالحق في توجيه شواغله بمزيد من التفصيل إلى حالات أخرى داخل الويبو وأعرب عن انفتاحه المستمر للمشاورات التي يمكن إجراؤها لمعالجة هذه الأمور بمزيد من التعمق.

116. وشكر وفد الصين شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي والعرض. وأولى الوفد أهمية كبيرة لعمل الشعبة ورأى أن الرقابة الداخلية التي تتسم بالشفافية والكفاءة تساعد الويبو في تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتوقعة وتحسين الإدارة. وعلى مدار العام الماضي، اضطلعت شعبة الرقابة الداخلية بدورها بكفاءة، على الرغم من القيود المفروضة على الموارد البشرية. وأعرب الوفد بشكل عام عن رضاه عن عمل الشعبة خلال السنة الماضية وتوقع من الأمانة أن تنفذ التوصيات بفاعلية.

وأشار إلى أنه منذ عام 2016، بدأت الشعبة في استخدام نظام الفريق المركزي لإدارة التوصيات وتقديم تقارير عنها، ورأى أن ذلك مفيد لمتابعة التوصيات المتأخرة. وفيما يتعلق بالتوصيات المتأخرة والبالغ عددها 180 توصية، أشار الوفد إلى أن بعضها يعود إلى عام 2011 أو 2013، وحث الشعبة والمدراء والإدارات ذات الصلة على تحليل هذه التوصيات المتأخرة لتوضيح ما إذا كانت لا تزال صالحة أم لا. وقال إنه يجب حذف التوصيات غير الصالحة. وينبغي إيلاء الاهتمام وتوفير الموارد الكافية إلى تلك التي لا تزال صالحة حتى يمكن تنفيذها في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالبرنامج 18، الملكية الفكرية والتحديات العالمية، هدف التنمية المستدامة لعام 2030، أشار الوفد إلى أهمية تنفيذ هذه المبادرة وأيد استراتيجية الخمس سنوات لبرنامج الويبو الأخضر "ويبو غرين". وأعرب عن أمله في أن توفر الويبو المزيد من الموارد حتى يتسنى للمنصة التقدم بشكل مطرد.

117. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر مدير شعبة الرقابة الداخلية على العمل المنجز والتقرير، وهو المعلومات الإقليمية المقدمة التي تساهم بالتأكيد في الشفافية والإدارة على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة، ذكر الوفد أنه في وقت إعداد التقرير قيد الاستعراض، هناك 180 توصية معلقة، من بينها 96 توصية ذات أولوية كبيرة و84 توصية مقدمة متوسطة الأولوية. وأشار أيضا إلى أنه قيل إن توصيات شعبة الرقابة الداخلية تمثل 74% من جميع توصيات الرقابة المعلقة. وطلب الوفد إيضاحات بشأن الظروف التي أدت إلى هذه التوصيات المعلقة وذكر أن إحدى التوصيات ذات الأولوية الخاصة ما زالت معلقة منذ عام 2011. وتساءل الوفد عن الكيفية التي يمكن بها تسريع تنفيذ التوصيات المعلقة.

118. وشكر وفد البرازيل شعبة الرقابة الداخلية على التقرير وأكد على الأهمية التي يعلقها على عمل الشعبة. وأشار بارتياح إلى عدم وجود أي حالات يمكن أن تؤثر على الاستقلال التشغيلي للشعبة. وشجع الوفد الشعبة على مواصلة علاقات العمل الجيدة مع المراجع الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأيد الدول الأعضاء الأخرى التي ذكرت الحاجة إلى تنفيذ التوصيات المفتوحة المتبقية. وعلى وجه الخصوص، هناك توصية مفتوحة للشعبة من عام 2013 بشأن خدمة المؤتمرات واللغات التي تشير إلى الحاجة إلى تطوير نظام إدارة المؤتمرات. وأشار إلى أنه بالنظر إلى عبء العمل في القسم، هناك حاجة إلى توفير موارد كافية للمؤتمر وخدمات اللغات، الأمر الذي يساهم بدرجة كبيرة في قيام الويبو والدول الأعضاء بأعمالهم بكفاءة. وأشار الوفد إلى أنه، فيما يتعلق بتقييم مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن التقرير السنوي أكد على المستوى المرتفع من رضا أصحاب المصلحة والعملاء عن الخدمات التي يقدمها المكتب. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن القضايا المنهجية التي يمكن تحسينها. وفي تقييم التقييم، رأى الوفد أن التحسينات ممكنة، مع الأخذ في الاعتبار أنه سيتم تقييم جميع المكاتب الإقليمية للويبو. وانتقل إلى تقييم البرنامج 18، وهو الملكية الفكرية والتحديات العالمية، وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى أن التقييم الذي يستند إليه عمل البرنامج يمكن تعزيزه من خلال تعميق التعاون مع المنظمات الدولية الرئيسية متعددة الأطراف و/أو غيرها من منظمات الأمم المتحدة. وتساءل الوفد عما إذا كانت هناك أي فرص حددها المقيّمون لتعزيز دور البرنامج 18 في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هو بمثابة إسناد للويبو ككل، قال الوفد إن البرنامج 18 يمكنه تطوير مبادرات جديدة ومقبولة للغاية. وثمة مثال على ذلك قد يكون مشابها لبرنامج الويبو الأخضر "ويبو غرين"، على نحو ما ذكره مندوب الصين الموقر.

119. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه لمدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير وخطة التنفيذ خلال هذه الفترة. وأعرب الوفد عن رغبته في لفت الانتباه إلى توصية الشعبة بشأن تعزيز إجراءات اختيار الموظفين من أجل ضمان استدامة التحسينات وزيادة الشفافية في إجراءات التوظيف. وأعرب عن أمله في تنفيذ توصيات الشعبة، لا سيما التوصيات ذات الصلة بالأداء المتعلق بالسفر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإجراءات الأمم المتحدة الخاصة بهذه الفئة. وأشار الوفد بارتياح إلى النتائج التي توصلت إليها الشعبة فيما يتعلق بتحسين الإجراءات الحكومية لنظام الإدارة القائمة على النتائج، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا العمل من أجل التنفيذ الفعال للبرامج والمشاريع ولضمان فعالية الإنفاق.

120. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي تم الإدلاء به باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره لعمل الشعبة ورحب بالمعلومات المقدمة بشأن نشاط المكتب خلال العام السابق. وأعرب الوفد عن سروره لأن الشعبة قد تمكنت من استكمال خطة عملها لعام 2017 بالإضافة إلى مسؤوليات أخرى. وأشار إلى أن تم إصدار ثلاثة من التقارير المتعلقة بالآثار الإدارية، وأعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات حول التوصيات المتعلقة بطلبات الشراء. وتساءل الوفد عما إذا كان بإمكان الدول الأعضاء الوصول إلى هذه التقارير عند الطلب. وفيما يتعلق بمراجعة التوظيف، رحب الوفد بالتفاصيل المتعلقة بالتوصيات الخمس الناتجة من تلك المراجعة وتساءل عما إذا كان قد تم تنفيذ التوصية المقرر تنفيذها في يونيو 2018. وأشار الوفد، من واقع مراجعة إدارة السفر، إلى وجود مجال للتحسين في خفض التكاليف وتعزيز الفعالية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى رؤية التوصيات الصادرة عن المراجعة قيد التنفيذ وشجع الأمانة على مواصلة البحث عن مكاسب زيادة الكفاءة وتعزيز الضوابط الداخلية في مجال إدارة السفر. وأعرب الوفد عن سروره لقيام المكتب بإجراء تقييم ذاتي لأفضل الممارسات في معايير معهد التدقيق الداخلي وتساءل عن الموعد المقرر لإجراء التقييم الخارجي التالي. وطلب من المكتب تأكيد أن التوصيات الواردة في التقييم الخارجي لوظيفة التحقيق قد نُفذت جميعها. وشكر الوفد الأمانة وشعبة الرقابة الداخلية على جهودهما الرامية إلى تنفيذ توصيات المراجعة وإغلاقها. ومع ذلك، أشار إلى أن عددا من التوصيات الصادرة في الأعوام 2013 و2014 و2015 ما زالت مفتوحة. وفي هذا الصدد، قال الوفد إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات حول الجهود المبذولة لإغلاق هذه التوصيات المتأخرة ومسؤولية المدراء. وشجع الأمانة على تنفيذ توصيات المراجعة المفتوحة الصادرة عن الشعبة في التوقيت الصحيح، ولا سيما التوصيات ذات الأولوية الكبيرة التي تعرّض المنظمة إلى مخاطر كبيرة كلما ظلت مفتوحة.

121. وشكر وفد المكسيك مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير المقدم ورحب بالتوصيات المقدمة. وواصل الوفد النظر بعين الاعتبار إلى التوصيات الـ 180 المعلقة التي لا يزال يتعين تنفيذها. وطلب معلومات إضافية من الأمانة بشأن التوصية المتعلقة بالتعديلات على لائحة الموظفين على النحو الوارد في الفقرة 75 (أ) من التقرير التي قيل إنها قد أبرمت. وطالب الوفد بمزيد من المعلومات فيما يتعلق بمتابعة حالات المضايقة، بما في ذلك التحرش الجنسي، التي وقعت في المنظمة، من أجل توفير فهم أفضل لكيفية إجراء هذه التحقيقات وإذا ما كانت هناك إدارات أخرى منخرطة.

122. وشكر وفد اليابان مدير شعبة الرقابة الداخلية على تقريره المفصل الذي يقدم لمحة شاملة عن أعمال شعبة الرقابة الداخلية. ورأى الوفد أن الأمانة ستتخذ الخطوات المناسبة لمعالجة التوصيات التي قدمتها الشعبة.

123. وشكرت الأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية) الدول الأعضاء على تقديرها لعمل الشعبة الأمر وتشجيعها الدائم. ورحبت الأمانة بالملاحظات وبعض القضايا التي أثارها المندوبون وشرعت في الإجابة على الأسئلة واحد تلو الآخر. وأشارت الأمانة إلى تعليقات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على تقييم مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعربت عن تقديرها لوجود مجال للتحسين في المنهجية المستخدمة في التقييمات، وأكدت أن شعبة الرقابة الداخلية تتبع بشكل صارم معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومعايير التقييم المتبعة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، حاولت الشعبة الحصول على أكبر مشاركة ممكنة من غالبية أصحاب المصلحة. وخلال التقييم، تم الاتصال بخمس عشرة بعثة دائمة مقرها جنيف، وثمانية مكاتب للملكية الفكرية، و33 من أصحاب المصلحة الوطنيين في كولومبيا و37 في المكسيك و63 في ترينيداد وتوباغو. وبشكل عام، فقد استجاب 33 من أصحاب المصلحة الوطنيين من 20 دولة للاستقصاء الوارد في التقرير. وبعد ذلك، أشارت الأمانة إلى التوصيات نفسها، وقالت إنها تقع في نطاق مسئولية المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي الذي سيعالجها بعناية شديدة. ولذا، أعربت الأمانة عن تقديرها لضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، لكنها أشارت إلى أن إعداد التقرير مرتبط بوقت العملية. وفيما يتعلق بالمشاركة، أشركت الأمانة بفاعلية أصحاب المصلحة في جميع المراحل. ووفقا للإجراء الموضح في الميثاق والمبادئ التوجيهية والسياسات، تم تقديم مسودة التقرير إلى مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي للتعليق عليه وإعطاء المكتب الفرصة للإشارة إلى أي ثغرات في الوضع الفعلي على النحو المبين. ولذلك، هناك فرصة عندما يتم إعداد مسودة التقرير لأن يرد مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي على

أي شيء يعتبره غير تمثيلي. وأحاطت الأمانة علما بالتعليقات التي أدلى بها وفد الصين بشأن أنشطة برنامج الويبو الأخضر "ويبو غرين" في مواجهة التحديات العالمية للملكية الفكرية.. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التقارير الثلاثة المتعلقة بالآثار الإدارية، وأكدت أنها تستطيع تقديم مزيد من المعلومات عن طلبات الشراء بشكل منفصل، وعن ماهية هذه المسألة وكيفية معالجتها. وأوضحت أنه من المقرر إجراء التقييم الخارجي التالي للجودة لأغراض المراجعة الداخلية في عام 2019، بعد دورة مدتها خمس سنوات. وتقوم شعبة الرقابة الداخلية أيضا بإجراء تقييم ذاتي للجودة كل عام وفقا للمعايير. وقد نفذت الشعبة جميع التوصيات الثلاثة عشر المنبثقة من التقييم الخارجي للجودة لوظيفة التحقيق. وقالت الأمانة إن هناك عملية منتظمة بين الشعبة والبرامج المعنية من خلال فريق مركزي، وأضافت أنه يتم عقد اجتماع انفرادي مع كل واحد من مدراء البرامج مرتين في السنة لمحاولة التعجيل بتنفيذ التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم تقرير إلى المدير العام وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كل ثلاثة أشهر. وفي جميع الدورات السنوية الأربع للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يتم استعراض تنفيذ التوصيات من قِبل اللجنة ويتم دعوة مدراء البرامج المعنيين لتوضيح أي قضايا وتحديد الوقت الذي سيستغرقه تنفيذ هذه التوصيات. ولذلك هناك عملية قوية للغاية لمتابعة التوصيات. وردا على سؤال طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أكدت الأمانة أن الدول الأعضاء لديها حق الوصول إلى التقارير المتعلقة بالآثار الإدارية عند الطلب. وفيما يتعلق بمسألة التحرش الجنسي، أبلغت الأمانة اللجنة أنه فيما يتعلق بتلقي الحالات، فإن هذه الإجراءات تخضع بدقة للميثاق والنظام الإداري للموظفين، وأن أي شخص في المنظمة يتمتع بالحرية في الإبلاغ عن حالات العمل التحرش ويمكن أن يظل مجهولا. في حالات النزاع، تقوم شعبة الرقابة الداخلية بإحالة الأمور إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لطلب المشورة. وقالت إنه سيتم توفير مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع للوفود المهتمة بعد الجلسة العامة.

124. وطلب وفد البرازيل أدلة إضافية حول كيفية مساهمة البرنامج 18 في أهداف التنمية المستدامة.

125. وأكدت الأمانة أنه يمكن تقديم هذه التفاصيل بعد الدورة إذا كان هذا مُرضيا للجميع.

126. وأكد الرئيس أن العرض سيعود بشكل ثنائي بعد الاجتماع.

127. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كانت الدول الأعضاء تستطيع الوصول إلى التقارير المتعلقة بالآثار الإدارية.

128. وأكدت الأمانة أن الدول الأعضاء لديها إمكانية الوصول إلى هذه التقارير وأنه يمكن تقديم تقارير كاملة عن الآثار الإدارية عند الطلب.

129. وأعرب وفد المكسيك عن رغبته في تكرار سؤاله بشأن دور شعبة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمتابعة حالات التحرش داخل المنظمة بما في ذلك حوادث التحرش الجنسي وما إذا كان لها دور مهم في عملية الشكاوى.

130. واقترحت الأمانة تقديم إحاطة لوفد المكسيك بشأن التحرش الجنسي بعد الدورة لأن هذا قد ينطوي على الكشف عن أشياء من الأفضل تناولها بعد الدورة. وأضافت الأمانة أنه فيما يتعلق بتلقي بالحالات، فإن ذلك يخضع بدقة للميثاق بحيث يكون أي شخص في الويبو حرا في الإبلاغ عن المضايقة أو التحرش الجنسي في مكان العمل، ويكون لدى صاحب الشكوى خيار البقاء مجهول الهوية. وإذا كان هناك تضارب في المصالح، فإن الشعبة ستلجأ إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لطلب المشورة. ويتم اتباع الإجراء على النحو المبين في النظام الإداري للموظفين وفي ميثاق الرقابة.

131. وقال وفد البرازيل إنه سيتشاور مع مدير شعبة الرقابة الداخلية بعد الاجتماع ولكنه يرغب في التأكيد على أن فريق التقييم لا يمكنه العثور على أدلة كافية للرد على السؤال بشأن الاختصاصات التي تتعلق بمدى مساهمة البرنامج 18 في

أهداف التنمية المستدامة وكيف يمكنه ذلك. وأقر الوفد بأن هذا السؤال تم استبعاده من نطاق التحليل وينبغي النظر فيه من أجل التقييم المستقبلي للاستعراض. وقال الوفد إنه سيتعامل مع شعبة الرقابة الداخلية في وقت لاحق من أجل بحث المزيد عن ذلك.

132. وأكد الرئيس أن هناك مسألتين تود بعض الوفود الحصول فيهما على مزيد من المعلومات بشأن موضوعات محددة، وهما التحرش الجنسي والبرنامج 18 المعني بأهداف التنمية المستدامة. وسيتم توفير هذه المعلومات للوفود المهتمة بعد الجلسة العامة.

133. وأعربت الأمانة عن رغبتها في الإشارة، في البداية ولمتابعة الملاحظات التي أبداها مدير شعبة الرقابة الداخلية، إلى أن الجهد المبذول في المراجعة تعاوني إلى حد كبير. وذكرت الأمانة أن الفقرتين 70 و71 تشيران إلى متابعة توصيات المراجعة من قبل مدراء البرامج، وأضافت أن المدير العام يأخذ توصيات المراجعة بجدية شديدة، ويشجع على متابعة هذه التوصيات. وفيما يتعلق بالتوصيات المعلقة، أشارت الأمانة إلى الجدول الوارد في أسفل الصفحة 14 من التقرير، وأوضحت أنه من بين 193 توصية، أغلقت الأمانة 90 توصية، مما يعني أن 46% من التوصيات التي كانت مفتوحة في البداية قد أُغلقت، وقد تجاوزتها التوصيات الأخرى التي أضيفت بعد ذلك. وأضافت الأمانة أن تنفيذ التوصيات يتطلب أحيانا بعض الوقت نظرا لأنها تتطرق إلى تغييرات في السياسة وتغييرات في النظام، وهذا جانب يجب أخذه في الاعتبار. وهناك جانب آخر يتعين النظر فيه هو أن بعض التوصيات تبدو عالية المخاطر أو ذات تأثير كبير مع مرور الوقت. وقد يعطي هذا الانطباع، إذا تم النظر إليه من حيث القيمة المطلقة، بأن التوصية لا يتم اتخاذ إجراء بشأنها وليس هذا هو الحال بالضرورة. وتبقى التوصيات التي لا تزال تحظى بأولوية كبيرة خلال فترة زمنية معينة على نفس المستوى العالي من الأولوية في بعض الأحيان، حتى لو تم تنفيذ التوصيات بشكل جزئي. وبعبارة أخرى، لا ينبغي النظر إلى التوصيات التي تظهر باللون الأحمر من حيث القيمة المطلقة، وإنما يتم تفسيرها بطريقة نسبية حيث أن الكثير منها قد مضى قُدما بالفعل. وهناك عنصر ثالث يتمثل في مسألة معايير الإغلاق. وأوضحت الأمانة أنه تم إيلاء الكثير من الاهتمام لضمان وجود حوار كافٍ مع شعبة الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي وغيرهم للتأكد من أن معايير الإغلاق واضحة للغاية في البداية بدلا من ترك هذا العنصر مفتوحا للتأويل. وقد أثار وفد البرازيل مسألة تنفيذ نظام المؤتمرات التي ارتبطت بأحد التوصيات القديمة. وهناك تقدم حثيث في ذلك، وتستغرق مثل هذه التوصيات بعض الوقت للتنفيذ. وأضافت الأمانة أنه لا ينبغي أن يكون هناك الكثير من القلق بشأن العدد الكبير من التوصيات المعلقة، فإن هذه الأرقام سوف ترتفع وتنخفض. ويجري معالجة جميع التوصيات لأن جميع توصيات شعبة الرقابة الداخلية قد قُبلت، وهي مسألة تتمثل في منح الأمانة الوقت والمكان اللازمين لتمكينها من المضي قدما فيها. وفيما يتعلق بمسألة تقارير الآثار الإدارية، أفادت بأن هذا يتعلق بالضوابط المفروضة على قسم المشتريات فيما يخص طلبات الشراء، ولا سيما تلك التي تبلغ قيمتها 20000 فرنك سويسري. ويوضح التقرير الذي قدمته شعبة الرقابة الداخلية أن الأمانة لديها بالفعل ضوابط جيدة معمول بها يتم تنفيذها يدويا من قِبل موظفي المشتريات. ويتمثل اقتراح الشعبة في أتمتة هذه الضوابط قدر الإمكان في تخطيط موارد المؤسسات في المنظمة، وليس مسألة عدم امتثال. ويُعد هذا مثالا نموذجيا لتحسين كفاءة العملية وتعزيز الضوابط في نظام المنظمة. ويُعد هذا بمثابة تطوير في نظام الإدارة المتكاملة يستغرق بعض الوقت. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الاتحاد الروسي بشأن السفر على النحو المبين في الفقرة 34، أعربت الأمانة عن رغبتها في اللجوء إلى الدول الأعضاء لمساعدتها. وأفادت بأن 80% من السفر هو للمسافرين من أطراف ثالثة، مما يعني أن هذا يشمل العديد من ممثلي الدول الأعضاء الذين يذهبون إلى اجتماعات ومجموعات عمل مختلفة. وقد أرسلت الأمانة مذكرة شفوية تطلب من الدول الأعضاء المساعدة في احترام هذه المواعيد النهائية من أجل احتواء التكاليف. وأن الأمر لا يتعلق بنسبة 20% من موظفي الويبو، حيث تم اتخاذ تدابير بالفعل، وتبدي الأمانة صرامة شديدة مسبقة في احترام "قاعدة مقدما قبل أيام". وقالت الأمانة إنها ستكون ممتنة للغاية إذا أعيدت المذكرة الشفوية إلى العواصم من أجل الحصول على وفورات الكفاءة التي لا تزال منشودة.

134. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار التي اُعتمدت.

135. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/PBC/28/5).

البند 8 من جدول الأعمال تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (JIU)

136. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/6.

137. وافتتح الرئيس البند 8 من جدول الأعمال، وهو التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الوارد في الوثيقة WO/PBC/28/6. وأشار إلى أن هذه الوثيقة تكمل التقارير المرحلية السابقة التي قُدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية لتزويد الدول الأعضاء بالجديد حول التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المعلقة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو والناتجة من آراء وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة من 2010 إلى مايو 2018. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم البند 8.

138. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة WO/PBC/28/6 المقدمة إلى الدول الأعضاء تشمل الفترة من 2010 إلى 2017، حيث تقدم نظرة عامة عن حالة التوصيات التي توجهها وحدة التفتيش المشتركة إلى الهيئات التشريعية للويبو. وذكرت الأمانة أنه منذ صدور التقرير الأخير المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن نفس الموضوع، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة تسعة تقارير تتصل سبعة منها بالويبو. وقد تمت الإشارة إلى التقارير الجديدة في التقرير المرحلي بصفتها هذه، مع عرض مستجدات الحالة المستمدة من التقارير الصادرة في السنوات السابقة والتي تسلط الضوء على التغيير بدءا من فترة التقرير السابقة. وأشارت الأمانة إلى أنه اعتبارا من منتصف مايو 2018، ورهنا بتصديق الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، سيكون هناك توصية واحدة فقط موجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو وستظل معلقة، وستكون جميع التوصيات الأخرى قد أغلقت. وبالطبع، ستكون هناك توصيات جديدة عندما تصدر استعراضات جديدة يتعين أن يتم تقديم تقارير بشأنها إلى الدول الأعضاء في العام التالي. ولم تبدأ بعد التوصية المفتوحة المتعلقة باستعراض عام 2017 لمتطلبات تقديم التقارير من جانب المانحين عبر منظومة الأمم المتحدة لأنها تخضع لإطلاق العملية من قِبل مجلس الرؤساء التنفيذيين. واعتبارا من شهر مايو، تم تنفيذ 84% من جميع التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة البالغ عددها 291 منذ عام 2010 والخاصة بالويبو، مع إغلاق 9% أخرى، أو عدم ملاءمتها أو عدم قبولها، وقبول ما نسبته 6%، وعملية التنفيذ، مع بقاء نسبة 1% فقط قيد النظر. وأخيرا، أعربت الأمانة عن رغبتها في تسليط الضوء على أنه، بالإضافة إلى رصد توصيات المعلقة لوحدة التفتيش المشتركة، فإنها تواصل عملها لتيسير وتنسيق الردود على استبيانات وحدة التفتيش المشتركة واستقصاءاتها ومقابلاتها فيما يتعلق بالاستعراضات الجارية والجديدة. وتمشيا مع برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة، أشارت الأمانة إلى وجود جدول موجز في الوثيقة يزود الدول الأعضاء بهذه المعلومات. ومن المقرر إصدار ثمانية تقارير في ذلك العام على أن يتم استكمال ثلاثة تقارير من تلك التي تم إصدارها في عام 2017. وفيما يتعلق بكل تقرير، قدمت وحدة التفتيش المشتركة صلاحيات لكل منظمة مشاركة للتعليق عليها، وطلبت استيفاء استبيان موسع، وإجراء المقابلات المطلوبة مع الموظفين المسؤولين، وأخيرا، طلبت تقديم تعليقات على مسودة تقريرها لمعالجة أي أخطاء واقعية. وأكدت الأمانة أنها عالجت كل استعراض عدة مرات في مراحل مختلفة في دعمها للعمل الذي تقوم به وحدة التفتيش المشتركة. وقالت إنها ستقدم في النهاية معلومات عن آراء الويبو الرفيعة المستوى بشأن التقرير بمجرد صدوره إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، لتجميعها في الوثيقة النهائية التي صدرت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

139. وشكر الرئيس الأمانة وفتح باب الأسئلة أو التعليقات على العرض أو التقرير.

140. وشكر وفد سويسرا الرئيس وأخذ الكلمة نيابة عن المجموعة باء. ورحّب الوفد بالتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي ساعدتهم على فهم التقدم المحرز في جهود الأمانة. ورحّب الوفد بحقيقة أنه حتى منتصف مايو 2018، تم تنفيذ 84% من جميع توصيات 291 الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة منذ 2010 والخاصة بالويبو، مع إغلاق

9% أخرى، أي أنها ليست ذات صلة أو غير مقبولة، وتم قبول 6% ويجري تنفيذها مع إبقاء ما نسبته 1% فقط قيد النظر. وتوقع الوفد استمرار تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة حسب الاقتضاء وأعرب عن دهشته لأنه لم يتم بعد قبول التوصية 3 من تقرير الوحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2012/9 المتعلق بـ "مدفوعات المبلغ الإجمالي بدلا من الاستحقاقات". وفي الواقع أقر الوفد بأن الأمانة اتخذت تدابير لتحسين الكفاءة المرتبطة بسفر الموظفين وأشار إلى أنه يسره تقديم تفسيرات إضافية حول السبب في أن اعتماد هذه التوصية لن يساهم أكثر في كفاءة تكاليف السفر.

141. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/28/6 التي تمكن الدول الأعضاء من رصد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد عن سروره بمعرفة أن 84% من توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالويبو من التقارير الصادرة عن الفترة من عام 2010 إلى 2017 قد نُفذت، إلى جانب 9% اعتبرت غير ملائمة أو غير مقبولة، ولم يتم قبول سوى 6% منها وهي قيد التنفيذ، وما زالت نسبة 1% فقط قيد الدراسة. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة عملها بشأن التوصيات المتبقية.

142. وشكر وفد الصين الأمانة على تقديم المستجدات عن حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في مايو 2018. وقال إن حالة التنفيذ مرضية بالنسبة لوفد الصين. وأشار الوفد إلى اقتراح الوحدة بشأن المساهمات الطوعية. وأشار أيضا إلى أن المساهمات الطوعية لا تمثل سوى 3% من تمويل الويبو، التي لا تواجه نفس التحديات التي تواجهها منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ ولذلك، أعرب عن أمله في أن ينظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في المستقبل في الاحتياجات المختلفة والنماذج التجارية المختلفة للمانحين فيما يتعلق بإنشاء أي معايير مشتركة في المستقبل. وأشار إلى أن إبداء المرونة مطلوب من جميع الأطراف. وشجع وفد الصين الويبو على توفير المعلومات ذات الصلة للجهات المانحة للمساهمات الطوعية. وأيد الوفد أيضا وضع حد زمني في سياسة السفر، وأشار إلى أن اختيار شركات الطيران الرخيصة لرحلات المسافات الطويلة أكثر كفاءة، خاصة عندما يكون هناك الكثير من الانتقالات. ومن أجل تحقيق الكفاءة في العمل والسفر، رأى الوفد أنه من الأفضل اختيار رحلات طيران مباشرة. وأعرب عن اعتقاده بأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة يساعد على عمل الويبو وإدماجها في إطار الأمم المتحدة. وأعرب وفد الصين عن أمله في أن تواصل الويبو تنفيذ التوصيات ذات الصلة. وأيد الوفد أيضا مواصلة الأمانة تقديم التقييمات والاستعراضات للتوصيات المعلقة، وأشار إلى أن عليها، في التقييم، أن تأخذ في الاعتبار خصوصية المنظمة واحترافها.

143. وأحاط وفد المكسيك علما بتقرير الأمانة وأعرب عن رغبته في تكرار وتأييد اقتراحات الوفود فيما يتعلق بسياسة السفر الخاصة بالمنظمة. وقال الوفد إن وحدة التفتيش المشتركة أوصت بالتخلص من السفر جوا على الدرجة الأولى على نطاق شامل لجميع الموظفين على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وأوضح أن هذا تدبير تم تنفيذه من قبل وكالات مختلفة. ودعا وفد المكسيك الأمانة إلى النظر في هذه الممارسة.

144. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لأحدث تقرير عن حالة الويبو فيما يتعلق بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي يعود تاريخها إلى عام 2010. وأعرب الوفد عن سروره لقيام الويبو بجهود حثيثة لمعالجة التوصيات وتنفيذ تلك التوصيات ذات الصلة بالمنظمة. وأشار إلى أن توصية وحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسات السفر في منظمات الأمم المتحدة تنص على ما يلي: " إذا لم تكن الهيئات التشريعية لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد فعلت ذلك بالفعل، فإن عليها إلغاء سفر الدرجة الأولى لجميع فئات الموظفين وغير الموظفين بحلول يناير 2019 والسماح باستخدامه فقط عندما تكون درجة رجال الأعمال غير متوفرة". ورأى الوفد أن الأمانة ربما تسعى للحصول على توضيح حول ما إذا كان الغرض من التوصية يجب أن يشمل أيضا رؤساء المنظمات؛ وبالتالي، اقترح الوفد حذف "والتوصية 2" من النقطة الرابعة في الفقرة 10 من القرار المقترح.

145. وانضم وفد البرازيل إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديره لعمل الأمانة في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2014/2، تحت عنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو"، أشار الوفد إلى أن وضعها قد تغير إلى "منفذة" بدلا من "قيد التنفيذ" الذي كان موجودا من قبل. وتشير هذه التوصية الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة إلى أن الويبو تستعرض إطارها الخاص بالحوكمة وكذلك الممارسة الحالية بهدف تعزيز قدرة الهيئات الرئاسية على توجيه ورصد عمل المنظمة. وأوضح وفد البرازيل أن تقييم التوصية يشير إلى مناقشات حول عملية الإصلاح الدستوري التي جرت في العام السابق عندما وافقت الدول الأعضاء أيضا على أن تقوم الأمانة بتعزيز جهود التواصل مع الدول الأعضاء. وأشار وفد البرازيل إلى أن عملية الإصلاح الدستوري لم تنته وأنها لا تزال في انتظار دخولها حيز النفاذ. وبالتالي، قال الوفد إنه ليس متأكدا حقا من أنه يمكن أن يوافق على النظر في هذه التوصية باعتبارها "منفذة"، لأنها لا تزال بانتظار التنفيذ. وأشار الوفد أيضا إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يشير ليس فقط إلى عملية الإصلاح الدستوري ولكن أيضا إلى حاجة الدول الأعضاء إلى التوصل إلى اتفاق لوضع نظام فعال لتقديم تقارير عن تنفيذ توصيات أجندة التنمية ورصدها وتقييمها. وأفاد بأنه لم يتم ذكر هذه المسألة في تقرير الأمانة. وطلب الوفد معلومات إضافية فيما يتعلق بهذا الأمر.

146. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على بعض أسئلة محددة طرحتها الدول الأعضاء ووعد بالعودة إلى اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بشأن توصية السفر على الدرجة الأولى التي أثارتها الوفود الأخرى.

147. وشكرت الأمانة الرئيس وطرحت سؤالين حول توصية السفر. أحدهما عن التوصية المتعلقة بالسفر على الدرجة الأولى والآخر يتعلق بالمسألة المتعلقة بمدفوعات المبلغ الإجمالي والتي تعود إلى عدد من السنوات. وأشارت الأمانة إلى أنها قد قدمت مداخلات سابقة بشأن هذه المسألة، مشيرة إلى أن السفر كان عبر سنوات من أكثر المجالات مراجعة، حيث أجريت ستة أو سبعة استعراضات حول هذا الموضوع من قبل مختلف الهيئات الرقابية. وأصرت الأمانة على أنه من المهم النظر في التوصيات لتقييم ما إذا كانت منطقية أو غير منطقية، وما إذا كانت مناسبة أو عملية، وما إذا كانت ذات صلة بالمنظمة فعلا. وأكدت الأمانة أن الويبو تنظر في السفر بصورة شاملة لضمان تحقيق المنظمة لأفضل فعالية ممكنة من حيث التكلفة. وفي هذا المسعى، أشارت الأمانة إلى أن الدول الأعضاء قد لاحظت على الأرجح أنه في تقرير أداء البرنامج السابق، الذي يسمى الآن تقرير أداء الويبو، كانت المنظمة قد أبلغت عن الكفاءات التي تحققت في هذا المجال من حيث استخدام أداة الحجز عبر الإنترنت (OBT)، وإعادة التفاوض على رسوم المعاملات مع وكالة السفر (كارلسون واغونليت). وأشارت الأمانة إلى أنها تمكنت من توفير حوالي مليوني فرنك سويسري. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت أن العديد من التوصيات المذكورة في مختلف عمليات الرقابة وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالسفر قد تم تنفيذها قبل الكثير من وكالات الويبو الشقيقة. وأبلغت الأمانة، كما ذكر سالفا، الدول الأعضاء بأن الويبو لا تنظر إلى السفر على أساس مجزأ، ولكنها بالأحرى تدرس ما يمكن أن يكون ذا مغزى في بيئة أعمالها وما يمكن أن ينجح بأفضل شكل في نموذجها للكفاءة من حيث التكلفة. وأشارت الأمانة إلى أنه إذا كانت الدول الأعضاء تسعى إلى تحقيق وفورات، فإن هاتين التوصيتين غيرا ذي شأن في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالسفر على الدرجة الأولى، أكدت الأمانة أن التوصية طُبقت بالفعل على جميع الموظفين، باستثناء الرئيس التنفيذي. وأشارت الأمانة إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة غامض فيما يتعلق بما إذا كان يشير إلى الرئيس التنفيذي أو لا يشر إليه. وأفادت بأنها قد التقت مع ما لا يقل عن ثماني كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأن العديد منها لا يزال يحتفظ بالسفر على الدرجة الأولى لفائدة رؤسائها التنفيذيين. وذكرت الأمانة أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يستثني الأمين العام للأمم المتحدة نفسه، مما يعني أن الأمين العام يسافر على الدرجة الأولى. وأكدت الأمانة أن منظمات أخرى أحدثت فرقا لرئيسها التنفيذي كما فعلت الويبو، وذلك لعدة أسباب. السبب الأول هو أن المدير العام للويبو لديه جدول زمني مرهق عندما يتعلق الأمر بالسفر. وأشارت الأمانة إلى أن المنظمة لديها واجب رعاية إزاء رئيسها التنفيذي، الذي يتعين عليه في بعض الأحيان زيارة عدد من البلدان خلال فترة قصيرة جدا ويكون عليه العودة إلى مقر الويبو لمواصلة أداء واجباته، ثم العودة مرة أخرى في مهام أخرى. على سبيل المثال، كان المدير العام في دولة عضو في الآونة الأخيرة، وعليه أن

يبدأ العمل بعد ثلاث ساعات من هبوط طائرته، بعد رحلة طويلة مدتها من 10 إلى 12 ساعة، والمشاركة في اجتماع رفيع المستوى. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن المدير العام للويبو، على عكس العديد من الوكالات الشقيقة الأخرى، لا يسافر مصحوبا بوفد مرافق له. ونتيجة لذلك، على المنظمة واجب ضمان حصوله على الدعم اللازم حيثما وصل ومتى ورحل من جهة إلى أخرى. كما أشارت الأمانة إلى أن السفر على الدرجة الأولى يتلاشى حاليا بسرعة، حيث إن هناك وجهات لم تعد توفر هذا النوع من السفر، ونتيجة لذلك فإن الرئيس التنفيذي سوف يسافر على درجة رجال الأعمال على أي حال. كما أوضحت أن حقيقة أن المدير العام سافر على الدرجة الأولى في هذه الحالات لا يمثل تكلفة كبيرة عند النظر إلى التكلفة الإجمالية للسفر في المنظمة؛ حيث أن 70 إلى 80% من تكاليف السفر في الويبو تتعلق بمسافرين من أطراف ثالثة، وحوالي 20% إلى 30% منها لسفر الموظفين، ومن بين هذا، ربما يتعلق ما بين 1% إلى 2% بتكاليف سفر المدير العام. وفيما يتعلق بالسؤال بشأن نسبة الـ 15% و40% لبدل المعيشة اليومي، الوارد في التوصية 3 من الوثيقة JIU/REP/2012/9 بعنوان "المدفوعات بمبالغ إجمالية بدلا من الاستحقاقات"، فإن الفكرة الرئيسية، من أجل تبسيط العملية، هي دفع المبلغ الإجمالي مرة واحدة بدلا من التفكير من حيث المعاملات التي يجب التعامل معها بشكل منفصل. ويتمثل معنى المبلغ الإجمالي في تفادي عودة المسافرين، ولا سيما على مستوى كبار الموظفين، مع تقديم مطالبات بشأن فواتير تفصيلية لسداد التكاليف، الأمر الذي من شأنه أن يخالف بالفعل الكفاءة من حيث التكلفة. وفي الواقع، ستكون تكلفة معالجة هذه المعاملات أكثر من الأموال التي كان الموظفون سينفقونها لو كانوا حصلوا على مبلغ إجمالي. وأوضحت الأمانة كذلك أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يطرح بالفعل التوصية فقط بشروط منصفة. وتحدثت وحدة التفتيش المشتركة عن الإنصاف، وروح المساواة، وأساس الإنصاف، وهذا هو السبب في إزالة التمييز القائم، بحيث لا يشعر الموظفون الذين يستفيدون من نفس ظروف السفر في المستويات الأدنى بأنهم معاقَبون. وأوضحت الأمانة أن نسبة بدل الإقامة اليومي التي تزيد بنسبة 15% و40% عن المعدل المعياري لا تزال قائمة بالفعل في الأمم المتحدة، ومطبقة على غير الموظفين. وعلاوة على ذلك، فإن غير الموظفين من مسؤولي الأمم المتحدة الذين تمنحهم الجمعية العامة أو مجلس الأمن هذا المركز، على سبيل المثال رئيس أو نائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ)، ومفتشو وحدة التفتيش المشتركة أنفسهم. وأكدت الأمانة مجددا أنه في ضوء ما تقدم، لن يكون تنفيذ هذه التوصية في أفضل مصالح أعمالها. وانتقلت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد البرازيل بشأن التوصية 1 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2014/2 بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)". وأوضحت الأمانة أن اقتراح تغيير حالة التنفيذ من "قيد التنفيذ" إلى "منفذة" ورد في التوصية نفسها: "ينبغي على الجمعية العامة للويبو مراجعة إطار الويبو للحوكمة وكذلك الممارسات الحالية من أجل تعزيز قدرات الهيئات الرئاسية لتوجيه ومراقبة عمل المنظمة. وعند القيام بذلك، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر أثناء مداولاتها في الخيارات المقترحة في هذا التقرير". ورأت الأمانة أن الجمعية العامة، في الواقع، قد استعرضت، على النحو الموصى به، إطار الويبو للحوكمة وكذلك الممارسات الحالية مع بهدف تعزيز قدرة الهيئات الرئاسية. وأوضحت الأمانة أن هذا الاستعراض كان موضوع العديد من المداولات والمناقشات في هذه اللجنة مع بعض النتائج المتباينة. ولكن إحدى نتائج هذه المناقشات هي تعليمات من جانب الويبو لتقديم تقرير عن وضع تنفيذ عملية الإصلاح الدستوري، عند اكتمالها، والتي تم إجراؤها في العام السابق، وتم تكراره في ذلك العام، بالإضافة إلى تعليمات إضافية تم تلقيها من لجنة البرنامج والميزانية في العام السابق. وقالت الأمانة إنه بالنظر إلى ما تم القيام به، قدمت الويبو هذه المستجدات بشأن حالة عملية الإصلاح الدستوري، وسيتم شرح ذلك في وقت لاحق خلال اجتماع اللجنة. كما شجعت الويبو الدول الأعضاء على استكمال إخطاراتها بقبول التعديلات المقدمة في مقترحات الإصلاح الدستوري. وبناء على ذلك، في هذا الصدد، فسرت الويبو التوصية بأنها تم تنفيذها. وهذا، بطبيعة الحال، هو الحد الذي يمكن للأمانة القيام به. وشددت الأمانة على أن الأمر يرجع في النهاية إلى الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء التي لم تقدم إخطارا بعد بقبولها للتعديلات، والتي من شأنها أن تكمل في نهاية المطاف عملية الإصلاح الدستوري بأكملها، والتي كما ستوضحه الويبو فيما بعد، تبدو أنها لا تزال تحتاج بعض الوقت. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى الإجراء الذي تم اتخاذه بالفعل، رأت الأمانة أنه من المعقول تغيير وضع هذه التوصية الخاصة وتقييمها من "قيد التنفيذ" إلى "منفذة".

148. وشكر الرئيس الأمانة على تلك البيانات الزاخرة بالمعلومات والتفسيرات الشاملة وفتح باب النقاش مرة أخرى.

149. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يرغب في الإبقاء على اقتراحه فيما يتعلق بحذف "و2" من فقرة القرار لأن الوفد يسعى للحصول على توضيحات من وحدة التفتيش المشتركة نفسها حول كيفية تطبيق هذه التوصية. وشكر الوفد الأمانة على التوضيحات لكنه أشار إلى أنه لا يزال هناك بعض الارتباك بشأن مضمون التوصية وكيف وأين ينبغي تطبيقها. ورأى الوفد، على سبيل المثال، كبار المسؤولين في منظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لا يسافرون على الدرجة الأولى، لذلك ربما يكونوا قد فسروا التوصية بشكل مختلف أو ربما كانت هذه السياسة قائمة بالفعل قبل التوصية التي اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة. وأشار الوفد إلى أنه يسعى للحصول على توضيح من وحدة التفتيش المشتركة نفسها، وإلى أنه ما زال يرغب في الإبقاء على اقتراحه.

150. وفتح الرئيس الباب للوفود الأخرى وطلب من وفد الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد مرة أخرى على أن الاقتراح بشأن فقرة القرار إلى النقطة الرابعة هو حذف "و2" من تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2017/3، حيث أن التوصية 2 هي التي تتناول السفر على الدرجة الأولى لمسؤولي الوكالة.

151. وشكر وفد البرازيل الأمانة على تقديم توضيح. ولم يرغب الوفد في وضع العبء على الأمانة، حيث كانت مسؤولية الدول الأعضاء هي استكمال عملية التصديق وإعلام الويبو حتى تدخل حيز النفاذ. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة مشاوراته واقترح على الرئيس ترك هذا البند مفتوحا ومواصلة العمل فيما بعد حيث توجد قضايا أخرى تتعلق بإطار حوكمة الويبو. فعلى سبيل المثال، أشار الوفد إلى أن جدول أعمال اليوم يشمل مراجعة اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي تشكل جزءا من إطار الحوكمة في الويبو.

152. وتناول الرئيس مسألة السفر على الدرجة الأولى، وسأل الوفود عن ارتياحها للاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بحذف "و2" من فقرة القرار المتعلقة بالتوصيات من الوثيقة JIU/REP/2017/3. ثم استفسر الرئيس عما إذا كان من المقبول لدى وفد البرازيل والدول الأعضاء الأخرى حذف الترحيب بالتوصية 1 والتأييد لها من تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/2014/2، المتعلقة بالتعديلات الدستورية. وأخيرا، اقترح الرئيس الموافقة على بقية القرار وفقا لمقترحات الوفدين، أي إبقاء البند 8 مفتوحا والعودة إلى هذه النقطة تحديدا في وقت لاحق خلال الأسبوع، على نحو ما اقترح وفد البرازيل، إذا كان ذلك مقبولا لدى جميع الوفود. وأشار الرئيس إلى أنه في حالة التوصل إلى اتفاق، يمكنه إعلان القرار فيما يتعلق بتلك التوصية بعينها باعتبارها موضع ترحيب وموافقة كذلك إذا كان هذا الاقتراح ينال رضا الدول الأعضاء. وعرض الرئيس أن يعلن الافتتاحية الشاملة والنقاط التي وافقت عليها الوفود وأن يواصل إجراء مناقشات بشأن تلك التوصيات تحديدا التي يوجد بشأنها اختلافات في وجهات النظر. وفتح الرئيس الباب لأية تعليقات قد تكون لدي الوفود على المقترحات وقرأ الفقرة المنقحة من القرار على النحو التالي:

153. "إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/28/6)؛

"2" وأبدت ترحيبها وتأييدها لتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات في إطار الوثائق التالية وبصيغتها المبينة في التقرير:

- JIU/REP/2017/9 (التوصيتان 3 و 6)؛
- JIU/REP/2017/7 (التوصية 7)؛
- JIU/REP/2017/6 (التوصية 6)؛
- JIU/REP/2017/3 (التوصية 1)؛

- JIU/REP/2016/7 (التوصية 8)؛
- JIU/REP/2014/9 (التوصية 3)؛
- JIU/REP/2012/9 (التوصية 3)

"3" ودون الإخلال بما ستقدمه الدول الأعضاء من اقتراحات في المستقبل بشأن استعراض إطار الحوكمة في الويبو أبدت تأييدها لتقديم الأمانة لحالة تنفيذ التوصية 1 الواردة في إطار الوثيقة JIU/REP/2014/2؛

"4" ودعت الأمانة إلى اقتراح تقييم للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة لكي تنظر فيه الدول الأعضاء."

154. ونظرا لعدم وجود معارضة، أعلن الرئيس القرار المذكور أعلاه. ثم اقترح الرئيس على الأمانة وعلى وفد البرازيل والوفود المعنية الأخرى أن تأخذ الوقت الكافي لإجراء مزيد من المناقشة غير الرسمية لحالة التوصية 1 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2014/2، وكذلك حالة التوصية 2 من تقرير الوحدة JIU/REP/2017/3 عن السفر على الدرجة الأولى.

155. وفي اليوم التالي، عاد الرئيس إلى المسألة المتعلقة بتلك التوصيتين. وأشار إلى أن لجنة البرنامج والميزانية ليست ملزمة بقول أي شيء، ولكنه ذكر أن اللجنة لم تؤيد الإجراء الذي اتخذته الأمانة بشأنها. وذكّر الرئيس بأن هاتين التوصيتين المقدمتين من وحدة التفتيش المشتركة تتعلقان بإصلاح السفر على الدرجة الأولى والحوكمة، حيث لم تتخذ لجنة البرنامج والميزانية قرارا في اليوم السابق. وذكّر كذلك بأنه قد قام بإعلان جميع النقاط التي قبلت فيها الدول الأعضاء مقترحات الأمانة. ثم فتح الرئيس الباب لمعرفة ما إذا كانت هناك أية تطورات أو تعليقات أخرى يرغب المندوبون في تقديمها تحديدا بشأن هاتين التوصيتين اللتين لم تغلقا في اليوم السابق.

156. وتحدث وفد السلفادور بصفته الوطنية، وأشار إلى النقطة الرابعة من القرار المقترح، الواردة في الوثيقة WO/PBC/28/6، الفقرة 10 (2). وشكر الوفد الأمانة على التوضيحات المقدمة فيما يتعلق بهذه النقطة والشفافية الممنوحة لهذا الموضوع. واستند الوفد إلى تفسيرات الأمانة، وعلى وجه التحديد انخفاض معدل هذا النوع من الرحلات، وانخفاض الأثر المالي بين اعتبارات أخرى، وفيما يتعلق بكفاءة وظروف السفر، وأعرب الوفد عن رغبته في أن يدون في السجل أنه يفضل الصيغة المقترحة من قِبل الأمانة. وأشار الوفد كذلك إلى أنه فيما يتعلق بهذه التوصية، تم النظر في الوضع على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة مصالح الدول الأعضاء ومصالح المنظمة. وأفاد الوفد بأنه سوف يواصل النظر في هذا الأمر والمناقشات المستقبلية المتوقعة حول هذا الموضوع.

157. واعتبر وفد بيلاروس أن النظام الحالي أظهر فعاليته، ولذا أعرب عن تأييده لاستمرار النظام الحالي.

158. وأشار وفد البرازيل إلى أنه لديه بعض القضايا المتعلقة بالإغلاق المقترح للتوصية 1 بشأن الحوكمة في إطار الوثيقة JIU/REP/2014/2، وأن هذا هو السبب في أنه طلب إبقاءها مفتوحة.

159. وتحدث وفد المغرب بصفته الوطنية، وأعرب عن اعتقاده بأن الإبقاء على التوصية 2 في JIU/REP/2017/3 في القرار مهم للغاية، وبالنظر إلى التوضيحات التي قدمتها الأمانة، أعرب الوفد عن رغبته في الحفاظ على القرار المقترح كما قدمته الأمانة.

160. وانتهز وفد تونس الفرصة لتهنئة الرئيس على رئاسته لعمل اللجنة والطريقة التي قاد بها المناقشات حول البنود. وفيما يتعلق بالبند الحالي لجدول الأعمال، رأى الوفد أن التفسيرات والتوضيحات التي قدمتها الأمانة تضمن أن المنظمة لديها

الاستخدام الأمثل والأفضل لسفر البعثات التي يقوم بها المدير العام. وشدد الوفد على اعتقاده بأن إدارة الويبو للموارد المالية ممتازة بوجه عام. ولذلك، أبدى الوفد رغبته في الحفاظ على النظام الحالي.

161. وأشار وفد الصين إلى أنه موافق على مواصلة الحفاظ على سياسة الويبو الحالية بشأن السفر.

162. وأثنى وفد إيران على الأمانة للتوضيح المقدم. وأشار إلى أنه من الأفضل للوفد أن يؤيد التوصيات التي تتوافق مع الممارسة والإجراء الحاليين. وأشار إلى أن هذا الإجراء الحالي أثبت أنه كاف وأن التوصية تتماشى معه. وأيد الوفد التوصية كما اقترحتها الأمانة.

163. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وشكر الأمانة على شرحها لسياسة الويبو الحالية بشأن السفر وأشار إلى أنه راض عن التفسير، ورأى أنه ثبت أن السياسة الحالية تكفل النظام الأكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق بالسفر. ولذلك أعرب الوفد عن رغبته في الحفاظ على السياسة الحالية فيما يتعلق بالسفر.

164. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه مرتبك إلى حد ما لأنه كان يعتقد أن هذه المسألة قد تم البت فيها في اليوم السابق، وأن "و2" سوف يتم حذفها من القرار. وأوضح أن القلق الذي أثاره وفد البرازيل بشأن الإصلاح الدستوري هو ما يظل مفتوحا وموضوع النقاش. وكما ذكر الوفد في تعليقاته في اليوم السابق، أعرب عن تقديره للتوضيح الذي قدمته الأمانة. ومع ذلك، أبدى الوفد رغبته في تلقي التوضيح من وحدة التفتيش المشتركة، لأن التوصية المعنية تؤثر ليس فقط على الويبو بل وأيضا على بقية منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن رغبته في ضمان أن تكون الويبو على قدم المساواة مع أي شخص آخر فيما يتعلق بتنفيذ هذه التوصية.

165. وأوضح الرئيس أنه قد أعلن ما استطاع في اليوم السابق، وإذا كانت الوفود في موقف يسمح لها في هذه المرحلة بالموافقة على التوصيات الأخرى، فهذا أمر جيد. وأشار إلى أن عدة وفود أشارت إلى تغييرات في سياسة السفر. ومع ذلك، رأى الرئيس أن هذا لا يتعلق بتغيير سياسة السفر، ولكن بما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية تؤيد تنفيذ الأمانة للتوصية أم لا. وأشار كذلك إلى أنه من الإنصاف القول إن سياسة السفر ستبقى كما هي الآن، حيث أن القرار لا ينطوي على تغيير فوري لسياسة السفر. وما ينطوي عليه هو أن لجنة البرنامج والميزانية بإجماع الآراء لا يمكن أن توافق على المصادقة على استمرار استخدام الأمانة للدرجة الأولى لبعض المسؤولين، وبالتالي، ما لم توافق جميع الوفود، سيظل القرار صامتا بشأن هذه النقطة. وأشار الرئيس إلى أنه لوحظ بوضوح في المحضر أن عدة وفود أشارت إلى موافقتها على تفسير الأمانة. ولإيضاح ذلك، أشار الرئيس إلى أن ممارسة الويبو الحالية تكمن في عدم سفر أي موظف، باستثناء المدير العام، على الدرجة الأولى وأن ذلك سيظل دون تغيير، وأن اتخاذ أو عدم اتخاذ قرار بشأن تلك النقطة لا يغير ذلك. وأوضح أن المسألة قيد النظر تتعلق بما إذا كانت الوفود توافق أم لا على رد الأمانة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن بإمكان اللجنة المضي قدما في هذه المسألة في اليوم التالي أو نحو ذلك، ولكن مما سمعه من وفد واحد على الأقل، رأى أنه ليس في وضع يسمح له بتأييد النهج الحالي الذي تتبعه الأمانة. وعليه، أشار الرئيس إلى أنه في الوقت الحالي، لا يمكن للجنة اتخاذ هذا القرار. وأشار إلى أنه سعيد بمواصلة المشاورات والمناقشات حسب الاقتضاء. وشكر الرئيس وفد البرازيل على الاقتراح المتعلق بالقرار ذي الصلة بتوصية الحوكمة، مشيرا إلى أنه من المتوقع تقديم المستجدات في اليوم التالي.

166. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الرئيس أوضح ما كان على وشك أن يقوله، ولكنه يريد فقط الإشارة إلى أن القرار هو أن اللجنة تؤيد وترحب بتقييم حالة التوصية.

167. وأكد الرئيس أن هذا هو رأيه وأنه لا يتعلق بقرار بشأن سياسة السفر نفسها.

168. وفي اليوم التالي، عاد الرئيس إلى البند 8 من جدول الأعمال، وأشار إلى أنه تم اتخاذ قرار بالفعل وأن اللجنة أقرت عددا من الإجراءات المتخذة بموجب هذه التوصيات، وهناك توصيتان لم تقررهما اللجنة بعد. وفتح الرئيس الباب للوفود لمشاركة أي تطورات بشأن هذا البند.

169. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقال إنه يعمل على فقرة قرار منقحة محتملة تتعلق بالتوصية 1 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2014/2، وأشار إلى أنه على اتصال مع وفد البرازيل. وأعرب الوفد عن ثقته في أنه سيكون هناك اقتراح مرضٍ للجميع في هذا الشأن.

170. واتفق وفد البرازيل في الرأي مع وفد سويسرا وأشار إلى أنهم بصدد مناقشة قرار لمعالجة مخاوف الجميع وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء. كما أعرب عن أمله في الإبلاغ في أقرب وقت ممكن.

171. وأعرب الرئيس عن امتنانه العميق لهذين الوفدين وللزملاء والآخرين في القاعة لمشاركتهم النشطة في هذا الموضوع وشكر جميع الوفود على جهودها في المضي قدما. واقترح أن يتم تعميم مقترح يحظى بموافقة الأطراف المعنية في القاعة ليتم مراجعته من قِبل منسقي المجموعات الإقليمية، بالإضافة إلى جميع أعضاء لجنة البرنامج والميزانية الآخرين. وشكر الرئيس وفدي سويسرا والبرازيل على العمل على هذه المسألة حتى الصباح.

172. وفي اليوم التالي، عقب المناقشات التي أجرتها الوفود، رأى الرئيس أن اللجنة في وضع يسمح لها بتأييد تقييم الأمانة لتوصية إضافية لوحدة التفتيش المشتركة، وهي التوصية 1 في الوثيقة JIU/REP/2014/2 التي تشير إلى مراجعة لإطار الحوكمة في بالويبو.

173. وأشار وفد البرازيل إلى أنه تم تنظيم مشاورات مع الوفود المعنية حول المسألة المشار إليها في وقت سابق، وأعرب عن موافقته على هذا التقييم المقدم، والذي يتضمن بعض العبارات الإضافية في فقرة القرار.

174. وقرأ الرئيس القرار المقترح على النحو التالي: "دون الإخلال بما ستقدمه الدول الأعضاء من اقتراحات في المستقبل بشأن استعراض إطار الحوكمة في الويبو أبدت تأييدها لتقديم الأمانة لحالة تنفيذ التوصية 1 الواردة في إطار الوثيقة JIU/REP/2014/2". وأعرب الرئيس عن أمله في أن يستوعب القرار المذكور أعلاه المخاوف التي تم الإعراب عنها.

175. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره لجهود الرئيس والاقتراح الذي تلاه الرئيس للتو. وأكد الوفد أنه يؤيد الاقتراح، مع مراعاة أن ذلك كان دون الإخلال بالمناقشات التي قد تجرى في المستقبل بشأن حوكمة الويبو أثناء لجنة البرنامج والميزانية.

176. وشكر الرئيس وفد البرازيل على مشاركته والمرونة التي أبداها.

177. وشكر وفد سويسرا الرئيس ووفد البرازيل على المناقشات وأضاف نقطة واحدة بشأن القرار الذي تمت تلاوته للتو. وأشار الوفد إلى وجود اختلاف طفيف في النسخة التي اقترحتها المجموعة باء. وقال الوفد إن عليه العودة إلى المجموعة باء للتشاور معها لأن الصياغة المقترحة مختلفة قليلا.

178. ووافق الرئيس على منح مزيد من الوقت لوفد سويسرا، ودعا الأمانة إلى تقديم إيضاحات أو تعليقات بشأن ما اقترحته الأمانة، وهو تغيير طفيف للصياغة كما اقترحتها الوفود.

179. وأكدت الأمانة أن النسخة التي قرأها الرئيس للتو تشير على وجه التحديد إلى "استعراض" إطار الحوكمة في الويبو وأن تلك هي كلمات إضافية مقترحة من أجل الحفاظ على توافق النص مع نص التوصية الفعلية. ورأت الأمانة أن فقرة القرار المقترحة تتناول أو ترصد الهدف من التوصية الأصلية المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة.

180. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى أنه يؤيد الإضافات التي قدمها وفد البرازيل وأنه يوافق على الاقتراح على النحو الذي تناولته إليه الأمانة.

181. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن بعض أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أعربوا عن موقفهم وقد تكون لديهم قضية تتعلق بمسائل الحوكمة، حيث أن هذه قد نوقشت بالفعل في الماضي وأن المندوبين لا يرغبون في مناقشتها بشكل أكثر. ولكن الوفد أوضح أنه لن يعارض مواصلة المناقشة إذا تم تقديم أي مقترحات محايدة.

182. وشكر الرئيس الوفود على مرونتها، واقترح توزيع القرار ذي الصلة في نسخة ورقية يمكن قراءتها بعد ظهر ذلك اليوم، مع الاعتراف بأن هناك مجموعة واحدة تحتاج إلى مزيد من الوقت لاتخاذ قرار نهائي. وقال الرئيس إنه سيعود إلى هذا البند بعد ظهر ذلك اليوم، وطلب إرسال أي تعليقات إضافية من الوفود إلى الأمانة.

183. وبعد ظهر ذلك اليوم، عاد الرئيس إلى البند 8 من جدول الأعمال، وهو تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد تم بالفعل تلاوة فقرة القرار على الوفود. ورأى الرئيس أن هناك إجماعا حول الفقرة ومن ثم لم يقرأها مرة أخرى. وتم توزيعها على الوفود في نسخة ورقية.

184. ثم قرأ الرئيس القرار المتفق عليه على النحو التالي:

"3" ودون الإخلال بما ستقدمه الدول الأعضاء من اقتراحات في المستقبل بشأن استعراض إطار الحوكمة في الويبو أبدت تأييدها لتقديم الأمانة لحالة تنفيذ التوصية 1 الواردة في إطار الوثيقة JIU/REP/2014/2؛"

185. وأشار الرئيس لاحقا إلى أن فقرة القرار النهائي والكامل تنص على ما يلي:

186. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/28/6)؛

"2" وأبدت ترحيبها وتأييدها لتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات في إطار الوثائق التالية وبصيغتها المبينة في التقرير:

- JIU/REP/2017/9 (التوصيتان 3 و 6)؛
- JIU/REP/2017/7 (التوصية 7)؛
- JIU/REP/2017/6 (التوصية 6)؛
- JIU/REP/2017/3 (التوصية 1)؛
- JIU/REP/2016/7 (التوصية 8)؛
- JIU/REP/2014/9 (التوصية 3)؛
- JIU/REP/2012/9 (التوصية 3)

"3" ودون الإخلال بما ستقدمه الدول الأعضاء من اقتراحات في المستقبل بشأن استعراض إطار الحوكمة في الويبو أبدت تأييدها لتقديم الأمانة لحالة تنفيذ التوصية 1 الواردة في إطار الوثيقة JIU/REP/2014/2؛

"4" ودعت الأمانة إلى اقتراح تقييم للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة لكي تنظر فيه الدول الأعضاء.

البند 9 من جدول الأعمال تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016

187. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/7.

وأوضح الرئيس أن تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016 هو تقرير للتقييم الذاتي لإنجاز البرامج وتحقيق النتائج التنظيمية للثنائية 2017/2016.

188. وأوضحت الأمانة أن تقرير الأداء للويبو للفترة 2017/2016 هو تقرير جديد مبسط يدعم التقرير السابق للإدارة المالية وتقرير أداء البرنامج. وفي السابق، كان هناك تقريران منفصلان، تم جمعهما وتوحيدهما لتوفير تقييم شامل وشفاف لكل من الأداء المالي والبرنامجي للمنظمة في الثنائية 2017/2016. وتم إعداد تقرير أداء الويبو وفقا للوائح 2.14 و2.14 ثان من اللوائح والقواعد المالية التي أقرتها الجمعيات في أكتوبر 2017. وألغى التقرير الموحد تكرار المعلومات التي تم تقديمها في تقرير الإدارة المالية وتقرير أداء البرنامج والتقرير المالي السنوي والبيانات المالية، في حين أنه يكفل عدم فقد المعلومات، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءات وفوائد الإنتاجية، ليس فقط للأمانة ولكن أيضا لأولئك الذين يتلقون التقرير ويقرؤوه. وأشارت الأمانة إلى أن تقرير أداء الويبو لا يزال كبيرا جدا، وأكدت أنها ستواصل بذل كل الجهود المفيدة لتبسيطه من أجل سهولة القراءة وتحسين العروض. وأفادت بأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016 هو تقرير نهاية الثنائية الذي قام بتقييم التقدم المحرز نحو النتائج المتوقعة أو تحقيقها وفقا لقياس مؤشرات الأداء والموارد المعتمدة في البرنامج والميزانية للثنائية 2017/2016. وعلى هذا النحو، يقدم تقرير أداء الويبو نظرة شاملة للغاية للأداء الفني والمالي للمنظمة. واستندت الأمانة إلى تقييم بيانات الأداء للثنائية 2017/2016 لكل تقييم من تقييمات مؤشرات أداء البرامج، وأعربت عن سرورها بأن تصرح بأن أكثر من 74% قد تحققت بالكامل، وأن 6% منها قد تحققت جزئيا، وأن 14% منها لم يتم تحقيقها وأن 4% لم يتم تقييمها. وأشارت الأمانة إلى وجود أسباب مبررة وموثقة تفسر النسبة غير القابلة للتقييم. وأخيرا، هناك 9 مؤشرات أداء توقفت عن العمل بلغت 2%. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت الأمانة أن تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016، يقدم الدعم في ضمان موثوقية وأصالة تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016. واعتمدت الويبو على مدار عدة سنوات أفضل الممارسات المتمثلة في إجراء فحص مستقل والتحقق من صحة بيانات الأداء التي قُدمت إلى الدول الأعضاء من خلال تقرير أداء الويبو، وهي أداة للمساءلة الذاتية لإدارة الأمانة للدول الأعضاء من أجل استعراض الأداء خلال الثنائية.

189. وفتح الرئيس باب الأسئلة والتعليقات على عرض الأمانة.

190. وشكر وفد الصين الأمانة على تقرير الأداء التفصيلي للويبو للثنائية 2017/2016. وأوضح الوفد أن التقرير يساعد الدول الأعضاء على فهم عمل الويبو خلال العامين الماضيين وأنه مفيدا للغاية. وأشار الوفد إلى أن المنظمة حققت تقدما خلال العامين الماضيين في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التسعة. وبما أن 80% من أهداف الأداء قد اكتملت، فإن هذا الإنجاز يُعد بمثابة تقدم كبير. وأشار الوفد أيضا إلى أن بعض المؤشرات لم تتحقق أو تحققت جزئيا. وطلب الوفد من الأمانة تحديد أسباب ذلك واتخاذ تدابير فعالة للمضي قُدما بهذه الأهداف.

191. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن امتنانه للأمانة لإعدادها تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016، وهو الوثيقة WO/PBC/28/7. وأعرب الوفد عن ارتياحه إلى أن شكل التقارير الجديد

يتجنب الازدواجية في المعلومات المقدمة وأسهل في القراءة. كما أعرب عن سروره بالنتائج الإيجابية بدرجة أكثر مما كان متوقعا في الثنائية 2017/2016 بفائض قدره 55.9 مليون فرنك سويسري. وأفاد الوفد بأن 74% من تقييمات مؤشرات الأداء البالغ عددها 506 تحققت بالكامل وهنأ الأمانة والمنظمة بأكملها على هذه النتيجة. وأبدى الوفد ترحيبه بجهود الأمانة في تنفيذ تدابير فعالية التكاليف التي تساهم في تحقيق هذا الأداء الإيجابي. وأشار إلى أن الدول الأعضاء تدرك تماما أن بعض المؤشرات تتأثر مباشرة بأنشطة وضع القواعد التي تندرج ضمن مسؤولية الدول الأعضاء. ورحّب الوفد بحقيقة أن هذه الثنائية مثّلت سنوات قياسية في أنظمة الويبو الدولية للتسجيل التي شهدت نموا كبيرا على مدار السنتين السابعة والثامنة على التوالي. وبالرغم من أن نمو طلبات لاهاي بنسبة 53% مثير للإعجاب بشكل خاص، إلا أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يظل أكبر نظام تسجيل ويحقق الجزء الأكبر من الدخل المالي للويبو. وأعرب الوفد عن ترحيبه بحقيقة أن جميع مؤشرات الأداء تقريبا للنتائج المتوقعة في إطار البرنامج 10 تحت عنوان "البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة" قد تحققت بالكامل. وأشاد الوفد بالعمل الممتاز الذي قامت به الأمانة، كما أشار إلى رضاه عن أداء "أكاديمية الويبو" في إطار البرنامج 11، و"إذكاء الاحترام للملكية الفكرية" في إطار البرنامج 17، حيث تحظى هذه البرامج بأهمية خاصة بالنسبة لأعضاء المجموعة. وفي الختام، أعرب الوفد عن سروره بالنتائج الإيجابية لأداء الويبو خلال الثنائية 2017/2016 وهنأ الأمانة على هذا الإنجاز.

192. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد تقرير الأداء الشامل للويبو للثنائية 2017/2016. وأوضح الوفد أن الصيغة الجديدة لتقديم التقارير مفيدة للغاية. وأتاح الجمع بين الأداء المالي والبرنامجي، إلى جانب مواءمة العرض التقديمي مع برنامج المنظمة وميزانيتها، للدول الأعضاء الحصول على نظرة عامة شاملة مع تجنب الازدواجية في المعلومات المقدمة. ولذلك فإن التقرير المبسط يعتبر تدبيرا جيدا لتحقيق الوفورات والفعالية فيما يتعلق باستخدام موارد الأمانة وشجع الوفد على استمرار هذه الجهود في المستقبل. وفيما يتعلق بالأداء المالي، رحب الوفد بالنتائج المالية الإيجابية للغاية للثنائية 2017/2016. وبالفعل، فإن مبلغ 55.9 مليون فرنك سويسري يتجاوز بنسبة 269% مبلغ 15.1 مليون فرنك سويسري المتوقع في البرنامج والميزانية للثنائية 2017/2016. وتُعد هذه نتيجة إيجابية للغاية، وهنأ الوفد عليها الأمانة والمنظمة ككل. وتعزى هذه النتيجة إلى حد كبير إلى الدخل الذي تجاوز المستويات المتوقعة. وهذا يؤكد مرة أخرى الطابع الهام لأنظمة التسجيل في الويبو، وعلى وجه الخصوص نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي يشكل العمود الفقري المالي للمنظمة. ورحبت الوفد بجهود الأمانة فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية المتعلقة بخدمات الملكية الفكرية العالمية ومساعيها في تنفيذ تدابير فعالية التكلفة التي لعبت دورها في تحقيق الأداء الإيجابي. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن رغبته في التذكير بأن الدافع الرئيسي لإيرادات الويبو هو الطلب العالمي على سندات الملكية الفكرية من خلال خدمات الويبو التي تعتمد بدورها على الاقتصاد العالمي ونوعية هذه الخدمات وحسن توقيتها. وهذا يعني أن استمرار الحصافة والحذر والفعالية في الإدارة هو المفتاح لاستمرار الأداء الإيجابي في الثنائيات المقبلة. وفيما يتعلق بأداء البرنامج، أقرت المجموعة باء بأن 377 مؤشر من مؤشرات الأداء البالغ عددها 506 تم تقييمها على أنها تحققت بالكامل، في حين تم تحقيق 28 مؤشر منها جزئيا، ولم يتحقق 71 مؤشر منها. وعموما تمثل 74% من مؤشرات الأداء التي تحققت بالكامل أداء جيدا. ورحبت الوفد بالأداء في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني، وتقديم خدمات عالمية رئيسية في مجال الملكية الفكرية، بما يتماشى مع النتائج الجيدة للمنظمة ككل، والأداء المتوسط أعلاه في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع، وتنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية. ومن أجل زيادة تحسين الأداء، شجعت المجموعة باء الأمانة على اتخاذ تدابير، عند الضرورة، لتلبية توقعات العملاء من حيث جودة الخدمة وحسن توقيتها وضمان التشغيل السلس لأنظمة تكنولوجيا المعلومات. وأعربت المجموعة باء عن سرورها بملاحظة أن الأنشطة في إطار هذين الهدفين، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بولايتها، تحقق عموما نتائجها المتوقعة وأداءها بشكل جيد. أقرت المجموعة باء بأن النسبة المئوية الهامة نسبيا لمؤشرات الأداء التي تم تحقيقها جزئيا أو التي لم تتحقق في بعض الأحيان هي متعلقة بالهدف الاستراتيجي السابع، الذي يتناول الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسات العالمية. وفي هذا السياق، أوضحت المجموعة باء أنه سواء انضم أصحاب المصلحة إلى مبادرات الويبو أم لا، ففي نهاية الأمر، هذا قرارهم. ومع ذلك، اتخذت الأمانة إجراءات تبعث على التفاؤل بشأن مستقبل كل من قاعدة بيانات الويبو للبحث (ويبو ريسيرش) وبرنامج

الويبو الأخضر (ويبو غرين). وفيما يتعلق بهذا الأخير، رحّبت المجموعة باء على وجه الخصوص بإنجاز أول صفقتين خلال الفترة قيد الاستعراض. وذكرت المجموعة كذلك أنها تدرك أن وضع القواعد والمعايير يتطلب وقتا طويلا ويعتمد إلى حد كبير على قرارات الدول الأعضاء. وينطبق الشيء نفسه على التصديق على المعاهدات التي يصعب معها التنبؤ بدقة بمدى طول مدة الانضمام وما إذا كان سيتم تحقيقها. وأعربت المجموعة باء عن رغبتها في تهنئة الويبو على أدائها الممتاز في إطار الهدف الاستراتيجي السادس، وهو "احترام الاحترام للملكية الفكرية"، حيث تم تحقيق جميع النتائج المتوقعة بالكامل. وفي الختام، أقرت المجموعة باء بالأداء المالي والبرنامجي الإيجابي للويبو في الثنائية 2017/2016 وشجعت الأمانة على مواصلة هذا المسار.

193. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه للأمانة على تقريرها الشامل في الشكل الجديد. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة نتائج العمل الإنتاجي للويبو خلال الثنائية الماضية، وعلى نحو ما يمكن رؤيته في تحقيق فائض كبير من ملايين الفرنكات السويسرية ناتج عن نظامي لاهاي ومدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، فضلا عن التحكيم والوساطة في الويبو. وصرح الوفد بأنه ينبغي على الأمانة أن تضطلع بمزيد من العمل لزيادة أداء برامجها المختلفة، واتفق في الرأي مع عدد من الوفود الأخرى بشأن أن 74% من مؤشرات الأداء قد تحقيقها. وأعرب عن تقديره لهذه النتيجة لكنه رأى أنه يمكن القيام بالمزيد من العمل. ورأى الوفد أيضا أنه يمكن خفض تكاليف الموظفين. وأوضح أنه في الثنائية 2017/2016، بلغت هذه الزيادة 1.8% مقارنة بالثنائية السابقة حيث بلغت تكاليف الموظفين 63% من مجموع النفقات الإجمالية. ورحّب الوفد بجهود الأمانة في زيادة فعالية النفقات والإنجازات من حيث وفورات التكاليف التي بلغت أكثر من 34 مليون فرنك سويسري، بما في ذلك من خلال تحسين عملية الشراء. ووافق الوفد على مقترح أن يتم توصية جمعية الويبو بمراعاة نتائج الثنائية 2017/2016 على النحو المقترح.

194. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه للأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج للثنائية 2017/2016. وأعرب الوفد عن سروره بالإنجازات الرئيسية في البرنامج المتعلقة بوضع إطار معياري دولي متوازن للملكية الفكرية وخدمات الملكية الفكرية العالمية والبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وهياكل الدعم الإداري والمالي الفعالة. وعلى وجه الخصوص، أحاط الوفد علما بالإنجاز الذي تحقق في البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية مع إطلاق أداة جديدة في مجال الترجمة الآلية تقوم على الذكاء الاصطناعي لترجمة وثائق البراءات في عام 2016. وتوقع الوفد أن توفر هذه الأدوات والخدمات لمستخدمي الملكية الفكرية خدمات ترجمة عالية الجودة وسهولة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات والتكنولوجيات الجديدة.

195. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد تقرير أداء الويبو. وأقر الوفد أنه من وجهة نظر أحد المندوبين الذي كان عليه قراءة وثيقة من 300 صفحة، أنه التقرير في الواقع أكثر سهولة، مما يسهل استعراضه. وأشار الوفد إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت بدء سريان معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات، وهو إنجاز كبير للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وأقر الوفد باستمرار الأداء الإيجابي لأنظمة التسجيل التي تديرها الويبو ومساهمتها في ضمان مستوى دخل مستدام للمنظمة. وعلاوة على ذلك، أشاد الوفد بالمستوى العالي لبلوغ أهداف مؤشرات الأداء التي تبين الجهود المتواصلة التي يبذلها موظفو الويبو. ورأى الوفد أن 74% رقم يمكن تحسينه، ومع ذلك قال إنه لا يزال سعيدا بمستوى الإنجاز العالي. ومن ناحية أخرى، أشار إلى أن التقرير يستمر في عرض أهداف التنمية المستدامة على أنها تقتصر في الغالب على الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. ورأى أن هذا استمرار للاتجاه المثير للقلق للطابع الانتقائي لاختيار أهداف التنمية المستدامة الذي يخالف روح أجندة عام 2030. واشار الوفد إلى أنه لا يعلم، استنادا إلى المعلومات المتوفرة في التقرير، كيف قامت الويبو بتعميم أهداف التنمية المستدامة عبر الأهداف الاستراتيجية. وأفاد بأنه من الضروري الحصول على مزيد من المعلومات حول الكيفية التي يقوم بها كل برنامج تنفيذ أهداف محددة للتنمية المستدامة وغاياتها. ومن شأن ذلك أن يزود الدول الأعضاء بمزيد من المعلومات لتقييم تنفيذ الويبو لأهداف التنمية المستدامة والمساعدة التي تقدمها المنظمة إليها. وهذه، بطبيعة الحال، قضية نوقشت أيضا في لجنة التنمية والملكية الفكرية وأعرب الوفد عن عدم نيته تكرار العمل، ولكن يتضمن تقرير أداء الويبو المعلومات المحددة عن نفقات الميزانية، والتي تُعد أيضا معلومات مهمة. وأخيرا، أشار الوفد إلى حدوث انخفاض في نفقات التطوير مقارنة بالميزانية المعتمدة.

ثم طلب من الأمانة توضيح ما إذا كان تحقيق أهداف الثنائية بأقل من المصروفات المدرجة في الميزانية ناجما عن زيادة الكفاءة أو بسبب عوامل أخرى، مثل عدم تنفيذ المشاريع. وذكر الوفد في هذا السياق أن معدل الاستخدام الإجمالي للميزانية بلغ 98% (الصفحة 28)، لكن مشاريع أجندة التنمية أقل بكثير من ذلك. ثم طلب الوفد مزيدا من التوضيحات فيما يتعلق بالجوانب المحددة لبعض البرامج. وتناول الوفد بالحديث البرنامج 4، الذي يتعلق باللجنة الحكومية الدولية، وأوضح أن (صفحة 44) تعرض مخاطر فقدان صلة الأنشطة المعيارية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور في الويبو. وبينما ظل هذا الخطر في الثنائية الماضية في مستوى ما بين منخفض إلى متوسط، فمن الممكن زيادته في الثنائية الحالية، مع مراعاة النتائج المخيبة للآمال للمناقشات بشأن الموارد الوراثية التي جرت في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية في شهر يونيو. وفيما يتعلق بالبرنامج 8، وهو تنسيق أجندة التنمية، أشار الوفد إلى حدوث انخفاض بنسبة 7.1% في نفقات البرنامج مقارنة بالميزانية المعتمدة، وطلب تفسيرا للأسباب الكامنة وراء ذلك. وأعرب الوفد أيضا عن اهتمامه بأن يفهم على أفضل توقف تطوير نظام لضمان امتثال جميع أنشطة المساعدة التقنية لمبادئ أجندة التنمية. وأوضح أن هذه المعلومات وردت في الصفحة 75. وفيما يتعلق بالبرنامج 9، أشار الوفد إلى حدوث زيادة بنسبة 24% في استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية التي اعتمدتها البلدان النامية بمساعدة من الويبو. وأعرب الوفد عن شكره للويبو على هذه النتيجة، حيث أن اعتماد تلك الاستراتيجيات ينطوي على إمكانية إتاحة فوائد الملكية الفكرية في تلك البلدان من حيث إنتاج منتجات وخدمات جديدة والحصول على نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالبرنامج 20 بشأن المكاتب الخارجية، أثنى الوفد على العمل الذي قام به مكتب الويبو في البرازيل لدعمه وفد البرازيل في عملية الانضمام إلى بروتوكول مدريد. وأوضح أن الانضمام قيد البحث في الكونغرس البرازيلي. ومن بين الأنشطة الأخرى، يقوم المكتب في ريو دي جانيرو مساعد وفد البراءات والعلامات التجارية في البرازيل في تجهيزه التقني، على سبيل المثال أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وأعرب الوفد عن تطلعه إلى استمرار التعاون مع الويبو بشأن هذه المسألة. وفي الختام، أشار وفد البرازيل إلى أن الوثيقة المقدمة هي تقييم ذاتي من جانب الأمانة يؤدي مهمة واضحة. وفي ضوء ذلك، طلب الوفد إدخال تعديل على فقرة القرار لاتباع الممارسة الناتجة من الدورة الماضية للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن رغبته في إضافة الجملة التالية إلى فقرة القرار: "[...] إقرارا بطبيعته كتقييم ذاتي للأمانة، يوصى بأن جمعيات الويبو [...]".

196. وشكر الرئيس وفد البرازيل على مداخلته وأشار إلى التعديل المطلوب لفقرة القرار.

197. وأشاد وفد أستراليا بالويبو لأدائها القوي في الثنائية 2017/2016 والذي أسفر عن فائض قدره 55.9 مليون فرنك سويسري. ورأى أن تقديم هذه المعلومات المالية في شكلها الجديد المبسط يوفر تقييما شاملا وشفافا لأداء الويبو في المجال المالي وفي أداء البرنامج للثنائية. وشكر الوفد الأمانة على ما قامت به من عمل في هذه الوثيقة.

198. وأثنى وفد اليابان على الأمانة لعملها الشاق في إعداد تقرير أداء الويبو. وقال إنه، وفقا للاستعراض المالي في تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016، فإن الفائض يُظهر زيادة قدرها 42.7 مليون فرنك سويسري مقارنة بالبرنامج والميزانية للثنائية 2017/2016، وهو ما يرجع أساسا إلى ارتفاع الدخل من 34.1 مليون فرنك سويسري وانخفاض في النفقات عن الميزانية بما قيمته 8.6 مليون فرنك سويسري. وبلغ الفائض في الثنائية 55.9 مليون فرنك سويسري. ورحب وفد اليابان بزيادة الدخل القائم على الرسوم وأقر بأن دخل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يمثل جزءا كبيرا من الزيادة الإجمالية في الدخل القائم على الرسوم. وعبّر الوفد عن تقديره لعمل الويبو في خفض النفقات وتطّلع إلى أن تواصل الويبو جهودها في هذا الصدد. وتطرق الوفد إلى لوحات الأداء حسب الهدف الاستراتيجي في 2017/2016، وقال إن من مجموع 506 تقييم لمؤشرات الأداء في البرنامج والميزانية 2017/2016، تم تقييم 377 مؤشرا، أو 74%، على أنها تحققت بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، يشتمل تقرير أداء الويبو، لأول مرة، على بيانات الأداء للثنائية لكل من الأهداف الاستراتيجية التسعة. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية الجهود الجبارة التي بذلتها الأمانة في تنفيذ البرامج. وعلى وجه الخصوص، أعرب الوفد عن تأييده الشديد للجهود التي بذلتها الويبو في البرنامج 13 لتطوير قواعد بيانات عالمية، مثل ركن البراءات نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص وقاعدة بيانات العلامات العالمية وقاعدة بيانات التصاميم العالمية وإنشاء مركز الويبو للتطبيقات

التكنولوجية المتقدمة (ATAC) لإجراء البحوث والتطوير في مجال إيجاد طرق لاستخدام أنواع أخرى من التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي. وذكر الوفد أن البرنامج 9، بعنوان "أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية والبلدان الأقل نموا" والبرنامج 30، بعنوان "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال" والبرنامج 18، بعنوان "الملكية الفكرية والتحديات العالمية" والبرنامج 25، بعنوان "المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات"، هي برامج أساسية تنفذها الويبو. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إدخال تحسينات على هذه البرامج في المستقبل. وأوضح أن من الضروري أن تتناول الأمانة بشكل مناسب مؤشرات الأداء التي تم تقييمها بأنها قد تحققت جزئيا أو لم تتحقق عند تنفيذ البرنامج والميزانية للثنائية الحالية من خلال تطبيق الدروس المستفادة من الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الوفد أن تقوم الأمانة بمراجعة ما إذا كانت الأهداف الأولية ومؤشرات الأداء مناسبة، إذا لزم الأمر. وأعرب الوفد عن عدم نيته ضبط أعمال الأمانة، ولكن في الوقت نفسه، رأى الوفد أن أحد أهم مقاصد التقرير هو الاستمرار دائما في تحسين البرامج. ولذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن يتم تكييف تدابير هادفة للتخفيف من حدة القضايا وأن تنعكس مثل هذه التدابير بشكل مناسب في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2019/2018.

199. وشكرت الأمانة الوفود على بياناتها المؤيدة للشكل الجديد لتقرير أداء الويبو. وقالت إن ذلك ثمرة لجهد مكثف، بما في ذلك إجراء حوار موسع مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي قدمت توجيهاتها لهذه المبادرة ورحبت بها. وأعربت الأمانة عن أملها في الاستمرار في تحسين إعداد التقارير أثناء تقدمه. وأوضحت أن بعض جوانب التقرير تضمنت أيضا أقساما مخصصة للمخاطر بالإضافة إلى أقسام عن التطلع إلى الأمام، وهي أقسام مخصصة لتعلم الدروس المستفادة من أجل تلك المؤشرات التي تم تحقيقها جزئيا أو غير مكتمل، بعد أن يتم أولا تقييم الأسباب التي دفعت مدراء البرامج عبر الأمانة إلى المشاركة الكاملة في هذه العملية لتحديد ما يمكن تحسينه في المستقبل. وتناولت الأمانة السؤال الذي طرحه وفد البرازيل فيما يتعلق بانخفاض النفقات، أو انخفاض استخدام الموارد، بينما تم تنفيذ أو تحقيق النتائج في نفس الوقت، أشارت الأمانة إلى وجود عدد من العوامل التي تساهم في إدارة برنامج العمل مع انخفاض مستوى الإنفاق. أولا وقبل كل شيء، فإن البرنامج والميزانية عبارة عن ميزانية لثنائية واحدة تم إعدادها قبل فترة طويلة من الفترة التي تشملها، وفي الواقع بدأت الأمانة التحضير قبل ثلاث سنوات تقريبا من الفترة، ولذلك اضطرت الأمانة إلى وضع عدد من الافتراضات المتعلقة بتقدير التكاليف. وفي بعض الأحيان، يتبين أن هذه الافتراضات متحفظة وعندما يتعلق الأمر بتنفيذ الخطة، فإن الأمانة قادرة أكثر على التفاوض بشأن أسعار أفضل، على سبيل المثال، للترتيبات التعاقدية أو للحصول على موارد أكثر فعالية من حيث التكلفة. ولذلك، هناك عدد من الأسباب المختلفة التي تجعل الويبو قادرة على تنفيذ برنامج العمل وتحقيق نتائج بمستوى أقل من الموارد. وفي بعض الحالات الأخرى، لم يتم تنفيذ الأنشطة، ولكن تم بطبيعة الحال إطلاع الدول الأعضاء على هذه التقارير بطريقة شفافة وبطريقة. وفي كل قسم من أقسام برنامج التقرير، سوف ترى الدول الأعضاء تفسيرات توضح لماذا تكون هناك موارد أكثر أو موارد أقل تستخدم لتحقيق نتيجة معينة أو لنشاط معين. وفيما يتعلق بالمسألة المحددة في البرنامج 8 المتعلقة بالسبب في تقييم مؤشر الأداء بالطريقة التي تم بها، أوضحت الأمانة أن التقييم ليس انعكاسا لمدى مراعاة أنشطة المساعدة التقنية لبعد أجندة التنمية. كما أوضحت الأمانة أن الهدف المحدد لهذا المؤشر هو وضع نظام رسمي لتتبع كيفية التي يراعي بها عمل المنظمة توصيات أجندة التنمية، وأن النظام الرسمي لم يتم تطويره بعد. وهذا ما ينعكس في تقييم مؤشر الأداء ولكن هذا لا يعني أن توصيات أجندة التنمية لا تؤخذ في الاعتبار في عمل الويبو. وفيما يتعلق بالسؤال المحدد بشأن الاستخدام الإجمالي للميزانية، أوضحت الأمانة أن استخدام الميزانية للبرنامج 8 بلغ في مجمله 93%، ويعتبر ذلك استخداما عاديا للميزانية وليس هناك أي تفسير محدد للسبب في أن استخدام الميزانية أقل من 100% بخلاف تحقيق بعض كفاءات التكلفة، على سبيل المثال، من أجل تنظيم دورات لجنة التنمية وتكاليف السفر، وما إلى ذلك. أوضحت الأمانة أنه من المعتاد في بعض البرامج أن يكون استخدام الميزانية أقل من 100%، وفي برامج أخرى يزيد عن 100%، كما هو موضح في تقرير أداء الويبو. وفيما يتعلق بمسألة تعميم أهداف التنمية المستدامة، أبلغت الأمانة اللجنة بأن منسق أهداف التنمية المستدامة سيقدم المزيد من المعلومات، إذا لزم الأمر، ولكن كملاحظة عامة، وكما ذكر وفد البرازيل، فإن المناقشات جارية في لجنة التنمية، وفي الواقع قدمت الأمانة خريطة مفصلة للغاية لجميع أعمال الويبو في أهداف التنمية المستدامة، سواء تلك التي ترى الأمانة أنها تساهم

فيها مباشرة وكذلك لتلك التي تعتبرها تساهم بشكل غير مباشر. وقد تم القيام برسم المخططات التفصيلية هذا باستمرار وصولا إلى مؤشرات الأداء في تقرير أداء الويبو. ومع ذلك، أشارت الأمانة إلى أن الرسم الأولي للمخططات لأهداف التنمية المستدامة قد تم إنجازه للبرنامج والميزانية للثنائية 2019/2018 وأن تقرير أداء الويبو ينظر إلى العمل تم في الثنائية 2017/2016. ولم تكن رسم المخططات موجودة في ذلك الوقت لأنها كان قبل الموافقة على أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أن منسق أهداف التنمية المستدامة على استعداد لتقديم توضيحات إضافية إذا لزم الأمر. ثم عادت الأمانة إلى مسألة ما إذا كانت الأمانة قد خفضت عدد الأنشطة في البرنامج 8. وأوضحت أن الميزانية تم تقديرها قبل عامين أو أكثر وأن التنفيذ الفعلي استند إلى طلبات الدول الأعضاء، وأن ذلك هو أحد المبادئ الأساسية لأجندة التنمية. ولذلك فإن الإجابة البسيطة على الأسئلة هي أن الأمانة لم تتلق الكثير من مقترحات المشاريع من الدول الأعضاء. وقد تم اقتراح بعض المشاريع لكن الويبو لم تكن قادرة على تنفيذها. وأحد الأمثلة على ذلك هو مؤتمر حول الملكية الفكرية، وتمت مناقشة هذا الحدث، لكن الدول الأعضاء لم توافق بعد على طرائق التنفيذ. وهناك العديد من الأمثلة التي تحتاج إلى التزام قوي من الدول الأعضاء.

200. وفي اليوم التالي، أعاد الرئيس فتح الباب لكلمات الوفود فيما يتعلق بتعديل وفد البرازيل المقترح لفقرة القرار.

201. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن ارتياحه إزاء الصيغة السابقة للقرار ولم ير قيمة مضافة للاقتراح المقدم من البرازيل. ومع ذلك، لم يبد الوفد رغبة في معارضة التعديل إذا كان يحظى بقبول البرازيل والوفود الأخرى.

202. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأيد إدراج الصيغة التي اقترحتها البرازيل.

203. وهنأ وفد إيطاليا الرئيس على تعيينه وذكر أنه ليس لديه اعتراض على قبول التعديل المقترح لفقرة القرار حيث إنه نفس الصيغة التي أدرجتها لجنة البرنامج والميزانية في عام 2016.

204. وطلب وفد فرنسا الكلمة بشأن تفصيل، لا علاقة له بالمناقشة التي تدور حول فقرة القرار المقترحة، يوجد في الوثيقة الواردة في المرفق الرابع. وقال إن الملاحظة 2 من ذلك الملحق، التي تتعلق باتحاد لشبونة واتحادات الممولة من المساهمات، ذكرت حدوث عجز لدى اتحاد لشبونة في الثنائية 2017/2016 بمبلغ قدره 75000 فرنك سويسري. وأشار الوفد إلى أن هذا المبلغ لا يتماشى مع العجز في اتحاد لشبونة الذي ظهر في الجدول أعلاه. وطلب الوفد من الأمانة إعادة تنظيم تلك الأرقام بحيث يتوافق العجز الذي يظهر هناك مع العجز المذكور في الجدول.

205. وأوضحت الأمانة أن الحاشية في المرفق الرابع تشير إلى 75550 فرنك سويسري باعتبارها عجزا لدى اتحاد لشبونة في الثنائية 2017/2016. وهذا يقابل العجز الذي ظهر قبل إعادة صياغة النتائج المالية لعام 2016، عقب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 39. وبعد إعادة صياغة النتائج المالية لعام 2016، بلغ مجموع العجز المعاد تقديره للثنائية لاتحاد لشبونة 5615 فرنكا سويسريا. وسيتم تصحيح الأرقام وفقا لذلك في التقارير ذات الصلة في المستقبل.

206. وقرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة للوثيقة WO/PBC28/7، وهي تقرير أداء الويبو:

207. إن لجنة البرنامج والميزانية إذ استعرضت تقرير أداء الويبو (الوثيقة WO/PBC/28/7)، وأقرت بطبيعة التقرير كتقييم ذاتي للأمانة، أوصت بأن تحيط جمعيات الويبو علما بالأداء المالي والبرنامجي الإيجابي للمنظمة في الثنائية 2017/2016.

208. ثم أعلن الرئيس القرار وأغلق البند 9 من جدول الأعمال.

البند 10 من جدول الأعمال تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016

209. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/8.

210. وافتتح الرئيس البند 10 من جدول الأعمال ودعا الأمانة إلى عرض هذا البند.

211. وعرضت الأمانة البند الذي يوضح أن الويبو تقوم بتقييم أداء برامجها سنويا، استنادا إلى إطار الأداء المعتمد من خلال تقرير أداء البرنامج. وقالت إن تقرير أداء البرنامج لتلك السنة تمت إعادة هيكلته ليشمل معلومات مالية وأخرى متعلقة بالأداء أكثر شمولية وأعيدت تسميته بـ "تقرير أداء الويبو". ووفقا لطلب الدول الأعضاء، قامت شعبة الرقابة الداخلية بإجراء تثبيت مستقل بشأن تقرير أداء الويبو استنادا إلى اختيار عشوائي لأحد مؤشرات الأداء لكل برنامج. وأشارت إلى أن عملية التثبيت تساهم في زيادة تعزيز المساءلة عن النتائج داخل المنظمة وهي التثبيت الخامس المستقل بشأن تقرير أداء الويبو الذي أجرته شعبة الرقابة الداخلية. وأوضحت الأمانة أن أهداف التثبيت تتمثل في توفير التحقق المستقل من موثوقية ومصداقية معلومات الأداء الواردة في تقرير أداء الويبو في الثنائية 2017/2016؛ متابعة حالة تنفيذ توصيات تقرير التثبيت السابق من خلال أدلة وثائقية وأخرى معززة؛ وتقديم توصيات، عند الاقتضاء، لتعزيز إطار الأداء. كما أوضحت أن النطاق والمنهجية يتألفان من تقييم بيانات الأداء لأحد المؤشرات المختار بشكل عشوائي من كل برنامج، كما هو مذكور في تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016. وأفادت الأمانة بأنه تم استعراض ما مجموعه 31 برنامجا وأن الشعبة قامت أيضا بتقييم دقة نظام إشارات السير المستخدم في تقديم تقارير عن تحقيق الهدف المحدد لكل مؤشر أداء وأجرت دراسة استقصائية لعدد 121 من مدراء البرنامج والمناوبين وغيرهم من الموظفين المسؤولين عن تقديم تقارير عن أداء البرنامج. ويمكن تلخيص النتائج الإيجابية الرئيسية لعملية التثبيت كما يلي: قام (28) برامجا (90%) بجمع وتقديم بيانات ذات صلة وقيمة، مما يمثل تحسنا طفيفا مقارنة بالثنائية 2015/2014 حيث قدم 27 برنامج معلومات ذات صلة ومفيدة؛ و قام 25 برنامجا (81%) بجمع وتقديم بيانات دقيقة ويمكن التحقق منها مقارنة بـ 23 برنامجا في الثنائية 15/2014؛ وقام 26 برنامجا (84%) بجمع بيانات من السهل الوصول إليها أيضا وتم الإبلاغ عنها في الوقت المناسب، مقارنة بـ 21 برنامجا في الثنائية 2015/2014. وأخيرا، ارتفع عدد البرامج التي قدمت تقارير عن وجود تقييم ذاتي دقيق لنظام إشارات السير من 25 (81%) في الثنائية 2015/2014 إلى 26 (84%) في الثنائية 2017/2016. ثم أشارت الأمانة إلى بعض الإنجازات الرئيسية المتعلقة بإدارة أداء البرامج وإطار الإدارة القائمة على النتائج خلال الثنائية 2017/2016، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: تبسيط وتنسيق نموذج تقديم التقارير؛ واستمرار الجهود لتحسين تنسيق الموارد مع النتائج التنظيمية المتوقعة؛ وإحراز تقدم جيد لزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو. وأشارت الأمانة إلى أنه، في الجهود المتواصلة لتبسيط إطار الإدارة القائمة على النتائج، انخفض عدد الخبراء التقنيين من 60% في الثنائية 2013/2012 إلى 38 في الثنائية 2015/2014، وظل مستقرا عند 39 نتيجة متوقعة خلال الثنائية 2017/2016. وأوضحت كذلك أن فرص التدريب لكل من التخطيط كل سنتين والتخطيط السنوي تضمنت جلسات إحاطة وتدريب عملي للمستخدمين في نظام إدارة أداء المؤسسات، وعيادات دعم بدون موعد محدد، ودورات تدريبية فردية. وأوضحت الأمانة أن هناك نموذج لتخطيط القوة العاملة المخصص قد أُدرج في تطبيق تخطيط إدارة أداء المؤسسة للثنائية من أجل تسهيل اتباع نهج أكثر شمولا للتخطيط العام للويبو، وأن وحدة إدارة أداء المؤسسة المستخدمة في رصد أنشطة خطة العمل والإبلاغ عنها قد تم ربطها بعملية إدارة المخاطر من أجل زيادة إدماج إدارة المخاطر في إطار الإدارة القائمة على النتائج. كما أُدخلت علامة جنسانية في عملية التخطيط السنوي للعمل كجزء من الجهد المتواصل لإدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإطار التنظيمي للإدارة القائمة على النتائج. وأفادت الأمانة بأن هناك مجالا لإدخال مزيد من التحسينات في المجالات التالية: يمكن لسبعة برامج أن تحسن من الوضوح والشفافية وكفاية بيانات الأداء المستخدمة لتقديم تقارير عن مؤشرات الأداء لكل منها؛ ويمكن لستة برامج أن تحسن من دقة بياناتها؛ ويمكن لخمسة برامج تحسين الكفاءة في جمع البيانات واتخاذ تدابير لتعزيز العمليات الحالية لتقديم التقارير، وأضافت أنه يمكن أيضا تحسين صياغة بعض "مؤشرات الأداء" الخاصة بالبرامج من أجل قياسها وتقديم تقارير عنها

بفعالية، وبالتالي التأثير على دقة نظام إشارات السير الخاصة بها. وأبلغت الأمانة اللجنة أن نتائج الدراسة الاستقصائية أظهرت أن أغلبية المستجيبين يرون أن الإدارة القائمة على النتائج تتم بطريقة تشاركية وبناءة، مما يجعلها مفيدة، وأن الإطار مناسب وملائم لأهداف الويبو الاستراتيجية، وكذلك مفيد للمساءلة للدول الأعضاء. وقد شمل استقصاء ذلك العام أيضا سؤالا بشأن مؤشرات التأثير، وذكر 17% من المشاركين في الاستقصاء أن نصف مؤشرات الأداء الرئيسية لديهم تركز على الأثر، وبالتالي تقيس الأثر الطويل الأجل الناتج عن برامجهم. ومع ذلك، لوحظ أن حوالي 54% من المشاركين في الاستقصاء أفادوا بأن أقل من 20% أو لا شيء من مؤشرات الأداء الخاصة بهم تقيس التأثير. وأبرز 69% من التعليقات الواردة في الاستقصاء فرصا لزيادة تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الحاجة إلى مواصلة تعزيز ومعالجة تصميم وجودة مؤشرات الأداء وتوضيح ملكيتها، ومعالجة الصعوبات في قياس النتائج في دورة قصيرة نسبيا عند تنفيذ الأنشطة المعيارية وفي بعض أنشطة بناء القدرات.

212. وخلصت الأمانة إلى بعض الاستنتاجات، وأشارت إلى أن عملية التثبيت قد أكدت، بشكل عام، التحسينات المستمرة في إطار الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة، مشيرة إلى أن المزيد من بيانات الأداء قد استوفت معايير التقييم، وأن الطريقة المستخدمة لتسجيل الإنجازات قد تحسنت مقارنة بما كانت عليه في السابق عملية التثبيت. وأبرزت نتائج الاستقصاء الحاجة إلى الاستمرار في توفير التوجيه التقني للبرامج، وعلى وجه الخصوص المساعدة في وضع مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة زمنيا (SMART) وكذلك الأدوات المناسبة لاستيعاب البيانات ذات الصلة تقديم تقارير عن المؤشرات، مما يساعد على ضمان أن يكون إطار الإدارة القائمة على النتائج صالحا لرصد التقدم والنجاح المنشود وصنع القرار فيما يتعلق بالبرامج. وذكرت الأمانة أن استعراض شعبة الرقابة الداخلية شمل تحديد الفرص لمواصلة تعزيز المؤشرات و/أو الأدوات والعمليات القائمة لجمع البيانات ذات الصلة لتقديم تقارير عن هذه المؤشرات. وأفادت بأنه جرى التركيز بشكل خاص على المؤشرات التي تفي جزئيا أو لا تفي بمعايير التثبيت خلال عملية التثبيت، مما أسفر عن تقديم توصيتين. تنص التوصية الأولى على أنه: ينبغي أن تعمل برامج الويبو 9 و10 و30 مع شعبة أداء البرنامج والميزانية (PPBD) لتقييم مؤشرات الأداء الخاصة بها بهدف: "1" تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصعوبات في القياس الفعال لبيانات الأداء الخاصة بهذه المؤشرات؛ "2" الاستعانة بالبرامج الأخرى ذات المؤشرات المماثلة للحصول على المشورة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالطرق المستخدمة لقياس هذه المؤشرات. وتنص التوصية الثانية على أنه: ينبغي على شعبة الاقتصاد والإحصاء (البرنامج 16) وشعبة الاتصالات (البرنامج 19) أن تستعرضا وتراجعا بشكل منتظم البيانات المتعلقة بعدد زوار مواقع الويب الخاص بمؤشر الابتكار العالمي من أجل تحسين كفاءة طريقة الجمع والإرسال، وكذلك توقيت ووضوح البيانات المبلغ عنها في نهاية العام. ويمكن تزويد الموظفين في شعبة الاقتصاد والإحصاء بالتدريب المناسب في استخدام أدوات التحليل لتمكينهم من القيام بعمليات التجميع والتحليل وإعداد التقارير المستقلة بشأن مؤشرات الأداء.

213. وأشارت الأمانة، فيما يتعلق بمتابعة التوصيات السابقة، إلى أنه لا تزال هناك توصيات مفتوحة حتى الآن من توصيات التثبيت بشأن تقرير الثنائية 2015/2014، ومع ذلك، لا تزال هناك توصية مفتوحة من توصيات التثبيت بشأن التقرير الثنائية 2013/2012، وتنص على ما يلي: "وضع إجراء لضمان أن تتضمن عملية تسليم الموظفين فيما بين البرامج إحاطة كافية ومستجدات حالة بشأن جميع تدابير أداء البرنامج التي سيتم الاضطلاع بها أو إدارتها من قِبل الموظفين المثبتين". وأشارت كذلك إلى أنه يجري اتخاذ تدابير لتنفيذ هذه التوصية وإغلاقها بنهاية ذلك العام. وبعد أن أنهت ملاحظاتها، أعربت الأمانة عن استعدادها للإجابة على أي أسئلة أو تلقي أي تعليقات.

214. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحّب بتقرير التثبيت الصادر عن شعبة الرقابة الداخلية. وأفاد بأن هذا التثبيت المستقل لتقرير أداء الويبو هو ممارسة جيدة، وأعرب عن تقديره له وقال إنه مفيد للغاية. وأشار إلى أن تقرير التثبيت يوضح أن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج يعمل بشكل جيد وأنه يحظى باحترام وتقدير مدراء البرامج الذين، في غالبيتهم، يرون أنه مناسب وملائم. ورحّب الوفد بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل مواصلة تحسين نوعية مؤشرات الأداء والبيانات ذات الصلة، مشيرا إلى أن تقرير التثبيت يبين أن هذه الجهود قد أسفرت عن نتائج. وأشار الوفد كذلك إلى أن

90% من البرامج قد جمعت بيانات أداء ذات صلة ويقدم 81% من البرامج بيانات دقيقة ويمكن التحقق منها، مما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالثنائية السابقة. وأقر بأنه تم إحراز تقدم كبير من حيث جمع بيانات الأداء بكفاءة وفي الوقت المناسب وأن دقة التقييمات الذاتية للبرامج قد تحسنت. وأفاد بأنه بالنسبة لبعض البرامج، لا يزال هناك مجال للتحسينات من حيث الوضوح والشفافية والكفاءة من ناحية، ودقة بيانات الأداء والتحقق منها من ناحية أخرى، وكذلك بالنظر إلى التجميع الفعال لهذه البيانات وإجراءات تقديم التقارير ذات الصلة. وأوضح الوفد أنه بالنسبة لغالبية البرامج، لا يزال يتعين إحراز تقدم في التحرك نحو مؤشرات موجهة نحو النتائج، مما يساهم في تعزيز استدامة عمل الويبو وتأثيره على المدى الطويل. وشجع الأمانة على مواصلة العمل بشأن هذه الجوانب، بما في ذلك من خلال تزويد البرامج بالمساعدة التقنية اللازمة لتعزيز معرفتها باستمرار بنظام إدارة الأداء. ورحّب الوفد بأن النظام ككل يعمل بشكل جيد. وأخيرا، أشار بارتياح إلى بأن معظم التوصيات الواردة في عمليات التثبيت السابقة نُفذت بالكامل، وشجع الأمانة على مواصلة العمل بشأن تنفيذ التوصية الوحيدة المتبقية بحلول نهاية ذلك العام.

215. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر شعبة الرقابة الداخلية على تقديم تقرير التثبيت بشأن تقرير أداء الويبو في الثنائية 2017/2016، والذي ورد في الوثيقة WO/PBC/28/8، ورحّب بالجهود التي بذلتها الأمانة لتحسين دقة وكفاءة وتوقيت جمع البيانات التي أدت إلى نتائج أفضل مقارنة بالثنائيات السابقة. وأعرب عن سروره بملاحظة أن جميع التوصيات باستثناء توصية واحدة الصادرة من عمليات تثبيت سابقة قد تم تنفيذها بالكامل وشجع الأمانة على الانتهاء من تنفيذ التوصية المتبقية. وعلى نفس المنوال، أعرب الوفد عن توقعه تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب خلال عملية التثبيت. وعلى هذه الخلفية، رحّب الوفد بالأداء الجيد للنظام.

216. ظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار التي اعتمدت.

217. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بتقرير التثبيت المُعد من قِبل شعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2017/2016 (الوثيقة WO/PBC/28/8).

البند 11 من جدول الأعمال التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2017

218. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/9.

219. وقدم الرئيس البند الذي يشرح المتطلبات، بموجب اللائحة 8.11 من اللوائح والقواعد المالية، لكي تنظر لجنة البرنامج والميزانية في البيانات المالية على النحو الوارد في التقرير السنوي.

220. وذكرت الأمانة أن البيانات المالية السنوية لعام 2017 تشتمل على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وقد تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وصدر بشأنها تقرير مالي غير مؤهل. ويقدم التقرير المالي مناقشة وتحليل لنتائج السنة وكذلك شرحا تفصيليا للأجزاء المكونة للبيانات المالية المشار إليها باسم "نظرة عامة على البيانات المالية" في صفحة 5 من النسخة الإنجليزية. وتلا البيانات نفسها عدد من الجداول التي لا تُعد إلزامية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولكنها تقدم معلومات مفيدة مثل الجدولين الأوليين في المرفقين 1 و2 اللذين قدما تفاصيل عن المركز المالي والأداء المالي للمنظمة أعدتها وحدة الأعمال. وأظهرت نتائج المنظمة لعام 2017 فائضا قدره 18.6 مليون فرنك سويسري بإجمالي إيرادات قدره 413.5 مليون فرنك سويسري ونفقات إجمالية قدرها 394.8 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة ذلك بالفائض المعاد تقديره البالغ 37.3 مليون فرنك سويسري في عام 2016 بإجمالي إيرادات قدره 387.7 مليون فرنك سويسري وبإجمالي نفقات 350.5 مليون فرنك سويسري. وارتفع إجمالي الإيرادات في عام 2017 بمقدار 25.8 مليون فرنك سويسري، أو 6.6% على أساس أرقام عام 2016. وارتفع صافي أصول المنظمة المكونة من احتياطياتها وصناديق رأس المال المتداول من الرقم المعاد تقديره 149.4 مليون فرنك سويسري في عام

2016 إلى 202.7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2017. وقد نتجت هذه الإشارات إلى الأرقام المعاد تقديرها من تطبيق المنظمة وقد نتجت هذه الإشارات إلى الأرقام المعاد بيانها من اعتماد المنظمة الدولية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 39 اعتبارًا من يناير 2017، أي قبل عام من تاريخ تنفيذها الإلزامي. وعلى عكس المعيار 25 الذي طبقته الويبو فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين، لا يسمح المعيار 39 بالاعتراف بالأرباح والخسائر الاكتوارية الناشئة عن التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، ولذلك التزمت الويبو بتغيير سياستها المحاسبية وفقا لذلك. وهذا يعني إعادة صياغة صافي أصول عامي 2015 و2016 للمنظمة لعرضها في البيانات المالية. ويتم الاعتراف في الوقت الحالي بالخسائر الاكتوارية غير المعترف بها سابقا فيما يتعلق بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الويبو في بيان الوضع المالي وتوضح السبب في أن صافي الأصول المسجلة في عام 2016، وهو 311.3 مليون فرنك سويسري، يظهر الآن بمبلغ 149.4 مليون فرنك سويسري. وقد زادت التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة والبالغة 154.3 مليون فرنك سويسري التي تم الإبلاغ عنها في عام 2016 نتيجة لتطبيق المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأصبحت الآن التزاما معاد تقديره بمبلغ 320.9 مليون فرنك سويسري. وانخفضت التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في 31 ديسمبر 2017 مقارنة مع رصيدها المعاد تقديره للعام 2016. وهذا يمثل انخفاضا بمقدار 16.5 مليون فرنك سويسري. وتم حساب هذا الالتزام من قِبل خبير اكتواري مستقل، وبعد مشروع لتطبيق تطبيقات اكتوارية متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قاموا في هذا العام بإجراء العديد من التعديلات أبرزها فيما يتعلق بجداول الوفيات المستخدمة. كما تم تطبيق إحصاءات دوران الموظفين وأدت إلى تخفيض التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. واستمر تخصيص الأموال لتمويل برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أن يتم على أساس سنوي إضافة الأموال المتبقية بعد سداد المدفوعات من نسبة 6% المفروضة على تكاليف الموظفين. واعتبارا من 31 ديسمبر 2017، بلغ الرصيد الإجمالي للأموال المخصصة للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة 124.4 مليون فرنك سويسري بما يمثل 40.9% من التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في 31 ديسمبر 2017.

221. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحب بالنتائج المالية الإيجابية لعام 2017. وأشار الوفد إلى أن الويبو حققت أداءً ماليا طيبا للعام السادس على التوالي. وكما سبق توضيحه، فإن الحكمة مهمة لضمان مواصلة المنظمة لأدائها الإيجابي في السنوات القادمة. ورأى الوفد أن صافي الانخفاض الهام في النقد ناتج عن تنفيذ سياسة الاستثمار الخاصة بالويبو. وفي هذا الصدد، قال إنه سوف يتابع التطورات باهتمام. وأشار الوفد إلى أن الجدول الموضح في الصفحة 73 يشير إلى صافي "الأصول" و"الأصول المعاد تقديرها" ولا يشتمل على صناديق العمل ورؤوس المال لكل وحدة على عكس البيانات المالية لعام 2016 والأعوام السابقة. وطلب الوفد إيضاحات بشأن استخدام مصطلحات مثل "صافي الأصول" و"الأصول المعاد تقديرها". وفي النهاية، أشار الوفد إلى أن صافي أصول الويبو قد أعيد تقديره من 311 مليون إلى 149 مليون فرنك سويسري بسبب تطبيق المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ورحّب الوفد بقيام الويبو بإدخال المعيار 39 في الوقت المناسب قبل سنة واحدة من الموعد النهائي المطلوب.

222. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار بارتياح إلى النتيجة المالية الإيجابية لعام 2017 التي أظهرت وجود فائض قدره 18.6 مليون فرنك سويسري بالإضافة إلى إجمالي إيرادات قدره 413.5 مليون فرنك سويسري. وقد ازداد ذلك بنسبة 6.6% مقارنة بعام 2016. وأفاد الوفد بأن التقرير المالي والبيانات المالية تم إعدادهما وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، رغم أن تأثير التعديلات المتصلة بالمنهجية الجديدة أدت إلى انخفاض صافي الفائض بمقدار 31.8 مليون فرنك سويسري مقارنةً بالنتائج لعام 2017 التي تم إعدادها على أساس الاستحقاق المعدل. وأبدى الوفد ترحيبه الشديد بقيام الويبو بإدخال المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل سنة من الموعد النهائي المطلوب. وأعرب عن سعادته بالفائض المحقق للسنة السادسة على التوالي، مما يجعل الأداء المالي للويبو سليما ومستقرا. ومع ذلك، أضافت الوفد أنه من المهم التأكد من استمرار الاتجاه الإيجابي في المستقبل.

223. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد الوثيقة في نسخة سهلة الاستخدام. وقال الوفد إن ذلك يثبت أسلوب الإدارة المفتوح والشفاف للمنظمة. وأشار الوفد بارتياح إلى استمرار الويبو في الحفاظ على وضع مالي سليم ينعكس في الفائض

والارتفاع في صافي الأصول بنسبة 35% مقارنة بعام 2016. وأفاد بأن هذه النتائج الإيجابية متماشية مع تلك التي تم تحقيقها في السنوات السابقة وجاءت نتيجة الطلب المستدام على رسوم الويبو من نظم الحماية العالمية إلى جانب الإدارة الحكيمة للنفقات. وأوضح الوفد أنه، في العام الماضي، كان عدد الإيداعات السنوية للبراءات والعلامات التجارية على المستوى العالمي مصحوبا بعدد متزايد من طلبات الإيداع الدولية في نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد مع الزيادة المقابلة في إيرادات الرسوم من المستخدمين، ومن هنا جاء الدخل القياسي للويبو الذي بلغ، في عام 2017، أكثر من 400 مليون فرنك سويسري لأول مرة في تاريخه. وأوضح كذلك أن سياسة الاستثمار تضمن تحقيق الأهداف الرئيسية للويبو. وفيما يتعلق بتوقعات دخل معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل، رأى الوفد أن الاتجاه الإيجابي الذي لوحظ خلال السنوات العشر الماضية ينبغي أن يستمر. وقال إنه يمكن الاستفادة من الزيادة المتوقعة في الفائض في معاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال توفير تخفيضات في الرسوم لأصحاب مصلحة معينين على النحو الذي اقترحه وفد البرازيل في الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بتخفيض الرسوم للجامعات. وهذا من شأنه أن يكون وسيلة فعالة لزيادة نشاط البراءات من قِبل الجامعات التي تقدم البحوث القيمة في مجال التكنولوجيا. كما أنه سيوفر حافزا قويا لتحقيق النتائج المتوقعة في الثنائية الحالية. كما سيكون الاقتراح متوافقا مع الأهداف الاستراتيجية، مع التأكيد على التأثير الشامل والإيجابي للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وبهذا المعنى، حث الوفد الوفود مرة أخرى على الموافقة على اقتراح تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بالنسبة للجامعات في الدورة القادمة للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

224. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بيان المجموعة باء ورحّب بعرض التقرير المالي والبيانات المالية لعام 2017. وأعرب الوفد عن سروره بأن البيانات المالية لعام 2017 للويبو قد أعدت مرة أخرى امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأعرب عن سروره أيضا بأن الويبو تواصل تخصيص التمويل اللازم للالتزامات المستقبلية المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة. واعتبر الوفد ذلك بمثابة خطوة مهمة في تغطية التزام غير ممول. وأيد الوفد السؤال الذي طرحته المجموعة باء بشأن المصطلحات المستخدمة والقدرة على رؤية أرصدة الأموال الاحتياطية بسهولة. وتابع الوفد قائلا إنه على الرغم من أن هذه نقطة مفصّلة، فإن القدرة على إجراء استعراض مالي لكل اتحاد بعناية هي مسؤولية أساسية لكل عضو في ذلك الاتحاد. ولهذا السبب، فإن اتفاقيات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي ولشبونة تنص على أن يكون اتحاد الدول الأعضاء في كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات له ميزانيته الخاصة. وأشار إلى أن القواعد والأنظمة المالية للويبو تنص أيضا على حساب منفصل لكل صندوق احتياطي. ولمساعدة الأعضاء على مراقبة هذه الحسابات بشكل أفضل، طلب الوفد بعض المساعدة في توضيح التسمية، على نحو ما فعلت الويبو لسنوات عديدة من خلال وجود خط يوضح الاحتياطيات لكل اتحاد.

225. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن سعادته بوجود اتجاه لتزايد دخل الويبو على مر السنين. وأشار إلى أن الموارد المالية للويبو تعتمد بشكل كبير على رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، التي تمثل نحو 72% من إجمالي الإيرادات في عام 2017، ورأى الوفد أن من مصلحة الويبو تعزيز القدرة المتعلقة بخدمة العملاء فيما يتعلق بإجراءات تطبيق معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل الحفاظ على وضع مالي سليم.

226. وقالت الأمانة إن النقطة الأساسية التي أثيرت هي ما ذكره وفدا سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالكشف المتعلق بـ "صافي الأصول" و" الأصول المعاد تقديرها" في جدول الشرائح في صفحة 73. وتم إجراء التغيير بشكل أساسي من العام السابق عندما تمت الإشارة إلى الاحتياطيات وصناديق رأس المال العامل لتعزيز الاتساق عبر البيانات المالية. وقد أدت الإشارة المتكررة إلى صافي الأصول في البيانات إلى حدوث تغيير في هذا الجدول لتحسين الاتساق مع تلك التسمية. ومع ذلك، في الصفحة 61، هناك تفصيل لصافي الأصول وتوضح الفقرة الأولى تحت الجدول بدقة مما يتكون صافي الأصول. وظهرت هناك أنواع مختلفة من الاحتياطيات، والفوائض المتراكمة، واحتياطي المشاريع الخاصة، واحتياطي إعادة التقييم، وصناديق رأس المال العامل. وتشكل هذه الاحتياطيات وصناديق رأس المال العامل ما يُعرف باسم صافي الأصول.

وأضافت الأمانة أنه، وبالرجوع إلى جدول الشرائح في الصفحة 73 والإشارة إلى صافي الأصول، سيكون من الممكن إضافة "الاحتياطيات وصناديق رأس المال العامل" بين الأقواس إذا جعلت الأمور أكثر وضوحا في المستقبل.

227. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار، التي اعتمدت.

228. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على "التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2017" (الوثيقة WO/PBC/28/9).

البند 12 من جدول الأعمال وضع تسديد الاشتراكات وصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2018

229. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/10.

230. وافتتح الرئيس البند 12 من جدول الأعمال، وهو "وضع سداد الاشتراكات وصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2018". وقال إن الوثيقة WO/PBC/28/10 توضح وضع سداد الاشتراكات وصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2018، وتقدمت تفاصيل عن وضع الاشتراكات والمتأخرات منذ عام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الأمانة مستجدات عن المبالغ المستلمة منذ 30 يونيو 2018. وتحتوي وثيقة "وضع سداد الاشتراكات" على معلومات تتعلق بالمتأخرات في الاشتراكات السنوية والمدفوعات لصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2018. وتتضمن المرفقات معلومات تتعلق بنظام الاشتراك الأحادي ووضع الاشتراكات وصناديق رؤوس الأموال العاملة للثنائية 2017/2016.

231. وأوضحت الأمانة أنه خلال توحيد التقارير من خلال تقرير الأداء الخاص بالويبو، تم إدخال بعض التغييرات وتم الآن إدراج بعض المعلومات الواردة في تقرير الإدارة المالية فيما يتعلق بالاشتراكات في وثيقة الاشتراكات. وعلى وجه الخصوص، تتضمن مرفقات الوثيقة معلومات تتعلق بنظام الاشتراك الأحادي ووضع الاشتراكات وصناديق رؤوس الأموال العاملة في الثنائية 2017/2016. وأضافت الأمانة أنه من الممارسات المعتادة تقديم مستجدات شفوية، منذ أن تم إعداد الوثيقة، في 30 يونيو، فيما يتعلق بالمزيد من الاشتراكات الواردة من الدول الأعضاء. وهذه الاشتراكات على النحو التالي: بوركينا فاسو 1424 فرنك سويسري، وكابو فيردي 8319 فرنك سويسري، وفرنسا 299388 فرنك سويسري، وغابون 2532 فرنك سويسري، وهندوراس 8688 فرنك سويسري، وإيسلندا 22789 فرنك سويسري، وإندونيسيا 45579 فرنك سويسري، وليتوانيا 11395 فرنك سويسري، ومالي 22 سويسري فرنك سويسري، والنيجر 22 فرنك سويسري، وبيرو 11395 فرنك سويسري، والسنغال 149 فرنك سويسري، وترينيداد وتوباجو 5697 فرنك سويسري.

232. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار التي اعتمدت.

233. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون "وضع تسديد الاشتراكات وصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2018" (الوثيقة WO/PBC/28/10).

البند 13 من جدول الأعمال التقرير السنوي عن الموارد البشرية

234. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/INF/1.

235. وعرض الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وشرح أن الوثيقة WO/PBC/28/INF.1، وهي التقرير السنوي عن الموارد البشرية، يتم تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية لأغراض معلوماتية وفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها المنعقدة في سبتمبر 2012. ودعا الرئيس مدير إدارة الموارد البشرية لعرض التقرير.

236. وذكرت الأمانة أن هذا التقرير يتناول الفترة من يوليو 2017 إلى يونيو 2018 وسيُقدم إلى لجنة التنسيق في دورتها المقبلة خلال انعقاد جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وذكرت أن التقرير يتناول بندين رئيسيين، هما مسائل الموظفين التي يتعين إبلاغها إلى لجنة التنسيق وغيرها من البنود التي تهم الدول الأعضاء. وأضافت أنه للمرة الأولى، أتيح للدول الأعضاء كتيب جديد للموارد البشرية يحتوي على بيانات وإحصاءات عن القوى العاملة في المنظمة، وينبغي قراءة التقرير السنوي بالاقتران مع هذا الكتيب. وأبرزت الأمانة أن القوى العاملة لم تتغير تغيرا كبيرا عن الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، حيث يمثل عنصرها الأساسي من الموظفين العاديين حوالي 70% من القوة العاملة، في حين يمثل العنصر المرن لها حوالي 30%، مما يمكن المنظمة من الاستجابة للتقلبات في الطلب على خدماتها. وذكرت الأمانة أيضا أن الإنتاجية استمرت في الزيادة فيما يتعلق بتقديم خدمات الويبو، كما هو موضح في الإنتاجية في نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، حتى مع انخفاض تكاليف الموظفين إلى 60% من إجمالي النفقات التنظيمية في عام 2017، بعد أن كانت النسبة 65% في عام 2016. وأضافت الأمانة أن المنظمة لا تزال ملتزمة بتحسين التنوع وأن 118 دولة عضو ممثلة الآن في قوتها العاملة، في حين يبلغ التوازن بين الجنسين 54% من النساء عموما، و46% من الرجال. وشددت على أن المنظمة تواصل التركيز على زيادة تمثيل المرأة في المستويات الإدارية والرتب العليا. وذكرت الأمانة أيضا أن جهود التوعية التي تضطلع بها المنظمة بالشراكة مع الدول الأعضاء تبدأ في تحقيق ثمارها، مع زيادة في عدد المتقدمين بطلب الحصول على وظائف من الدول غير الممثلة، وزيادة في نسبة المرشحات إلى الذكور. وأكدت الأمانة على أن المنظمة تضمن تعزيز مكان عمل محترم ومتناغم للموظفين، بعيدا عن المضايقات، من خلال وضع السياسات ذات الصلة، وتوفير التدريب والتعلم لرفع مستوى الوعي، والمشاركة الفعالة مع الموظفين. وقد بُذلت هذه الجهود بالتنسيق الوثيق مع مبادرات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وذكرت الأمانة أيضا أن الويبو تواصل بذل الجهود لتبقى اختيارا جذابا للباحثين عن وظائف من خلال توظيف استثمارات مهمة في تدريب الموظفين وفي التنمية وأيضا من خلال تعزيز برنامج المكافآت والتقدير لديها الذي يهدف إلى تعزيز قيم الويبو الأساسية، ألا وهي تحقيق التميز، العمل كفريق واحد والابتكار والتصرف بمسؤولية. وعلاوة على ذلك، سيتم وضع ترتيبات عمل مرنة جديدة في عام 2019، من أجل توفير بيئة مواتية للإدارة الفعالة للوقت من أجل زيادة الإنتاجية والكفاءة وتعزيز التوازن بين العمل والحياة للموظفين. وأشارت الأمانة إلى أن المنظمة تعتزم إعداد حصر لمهارات الموظفين في السنة التالية، مما يشكل عنصرا هاما في تنمية قدرات الموظفين. وذكرت الأمانة أن الجهود التي بذلتها من أجل البقاء كرب عمل مفضل لدى الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا من جميع أنحاء العالم قد تعرضت لتحديات في الثنائية الأخيرة بسبب سلسلة من التدهور في شروط الخدمة للموظفين المهنيين. وأضافت أنها تواجه حاليا عددا كبيرا من قضايا الاستئناف من موظفيها المهنيين نتيجة لهذا التدهور في شروط الخدمة، وأن هذا مجال يتعين على الأمانة أن توليه اهتماما وثيقا، حتى يتسنى لها الاستمرار في تقديم خدمات متميزة وتلائم المستقبل.

237. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على إعداد التقرير وعرضه. وذكر الوفد أن الموارد البشرية هي العمود الفقري للمنظمة وأن إدارتها بشكل جيد هي الأساس لتحقيق الفعالية في أداء المنظمة. وفي حين لم يتجاهل الوفد النهج القائم على الجدارة في عملية التوظيف التي تهدف إلى ضمان كفاءة الموظفين وكفاءتهم ونزاهتهم، إلا أنه ذكر أنه يولي أهمية كبيرة لضمان التمثيل الجغرافي المتوازن في الأمانة. وفي هذا الصدد، أثنى الوفد على إدارة الموارد البشرية لجهودها في التواصل مع الدول الأعضاء غير الممثلة والمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، ومن بينها مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، من أجل زيادة الوعي بفرص العمل المتاحة في الويبو وتحفيز الاهتمام بين المتقدمين للعمل ذوي المهارات العالية. وأعرب الوفد عن سروره بأنه بعد بعثات التوعية هذه، ازداد عدد المتقدمين من هذه البلدان زيادة كبيرة وأشار أيضا إلى التحسين التدريجي للتنوع الجغرافي في الأمانة.

238. وهنأ وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الرئيس على انتخابه المستحق وشكر الأمانة على التقرير الشامل عن الموارد البشرية، وأشار إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على مسألة الموارد البشرية لأنها تتعلق مباشرة بأداء المنظمة. وتطرق الوفد إلى التمثيل الجغرافي، وأقر بأن الفجوات بين مختلف المجموعات الجغرافية قد تم تضييقها، ولكنه رأى أنه يلزم عمل المزيد في المستقبل

لتضييق الفجوات الحالية أكثر من ذلك. وواصل الوفد تأييده للجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز مكان عمل سلمي ومتناغم لجميع الموظفين دون أي تمييز.

239. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية الذي تم تقديمه إلى هذه الدورة لأغراض معلوماتية. وأبدى ترحيبه بالتحسين المتواصل للتقرير، الذي أثبت دوره كمصدر رئيسي للمعلومات للدول الأعضاء. ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة المنظمة، ذكر الوفد أن الموارد البشرية الفعالة ضرورية لتحقيق ولاياتها وأهدافها وأن هذه الحقيقة تنعكس أيضا في النسبة المئوية لتكاليف الموظفين في جميع نفقات المنظمة. ومن هذا المنظور، رأى الوفد أن الإدارة المناسبة للموارد البشرية مهمة. كما أعرب عن اعتقاده بأن الجميع بين الاعتراف بالويبو كمزود خدمة عالمي في بيئة سريعة التغير والطلب على احتواء التكاليف من جانب الدول الأعضاء أمر صعب للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن الوفد، كعضو في النظام الموحد للأمم المتحدة، أعرب عن توقعه أيضا أن تتبع المنظمة بدقة توجيهات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن مسائل مثل مستويات الرواتب وحزم التعويض وبرامج المكافآت. ومع ذلك، أضاف الوفد أنه من الأفضل عقد مناقشات حول هذه القضايا في الدورة المقبلة للجنة التنسيق. وفيما يتعلق بالتوظيف، أعاد الوفد التأكيد على أهمية إرساء عمليات التوظيف على أساس الجدارة وعلى أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة، مع مراعاة الطبيعة التقنية للغاية للويبو وواقع الخدمات التي يتم توفيرها. وأشار إلى أن هذا المبدأ الرئيسي ضروري لتحقيق الولاية الفريدة للمنظمة، حتى في سياق الأمم المتحدة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعرب الوفد أيضا عن تقديره للجهود الجارية التي تبذلها الأمانة نحو زيادة التنوع الجغرافي لموظفيها وتحسين التوازن بين الجنسين.

240. وشكر وفد الصين الأمانة على التقرير السنوي وأثنى على جهود الأمانة ونتائجها الفعالة في مجالات التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين والتوظيف وتحسين بيئة العمل. وصرح الوفد بأن نظام خدمة الملكية الفكرية العالمية في المنظمة آخذ في التوسع وأن الطلب على خدماتها يتنامى بسرعة. ورأى أن الأمانة يمكن أن تضع تخطيطا معقولا للموارد البشرية من منظور طويل الأجل من أجل تلبية الطلب على الأعمال الذي يتزايد وتعزيز التنمية المستدامة والقدرة التنافسية للمنظمة.

241. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية. ورأى أن الموارد البشرية هي من أهم موارد المنظمة وأبرز القضايا بين الدول الأعضاء، ولهذا فإن المعلومات الواردة في التقرير مفيدة للغاية في مواصلة المناقشات الجارية بشأن التوزيع الجغرافي. وشدد الوفد على أن المهمة الأساسية للويبو تتمثل في توفير خدمات عالمية للملكية الفكرية، والتي بدورها تقدم الموارد المالية لهذه المنظمة. ولذلك، يتعين إدارة شؤون الموظفين والموارد المادية للمنظمة بطريقة تمكن من الاضطلاع بهذه المهمة بكفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه يتعين على لجنة التنسيق مناقشة التوزيع الجغرافي مع مراعاة تطوير خدمات الويبو العالمية للملكية الفكرية في بيئة مواتية للمستخدم.

242. وهنأ وفد تايلند الرئيس على انتخابه. وأعرب عن تقديره للأمانة على التقرير وخاصة الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة لتحسين التمثيل الجغرافي. وأعرب عن سروره بأن هناك الآن طلبات من بلدان أخرى، رغم أن تايلند هي واحدة من البلدان غير الممثلة بعد في المنظمة. وأعرب عن تطلعه إلى التقرير القادم للأمانة بشأن هذه المسألة.

243. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لاستمرار الأمانة في الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالموارد البشرية. وأشار إلى أن إدارة الموارد البشرية على نحو ملائم ضرورية لضمان الإدارة المؤسسية السليمة. وفي ضوء حقيقة أن تكاليف الموظفين في المنظمة تمثل حوالي ثلثي نفقاتها السنوية، ذكر الوفد أنه ينبغي على الأمانة مواصلة تحسين إدارة الموارد البشرية وتوفير خدمات قيمة للمستخدمين وتلبية احتياجات الإدارة والموظفين في الويبو، وكذلك لجميع أصحاب المصلحة في الملكية الفكرية. وأوضح أن المهمة الأساسية للويبو تتمثل في تقديم خدمات أفضل للمستخدمين، وأن الأسس المالية للمنظمة تقوم على الإيرادات المتأتية من خدمات الملكية الفكرية العالمية الخاصة بها. وبناء على ذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي النظر في التنوع الجغرافي لموظفي الويبو

من خلال مراعاة التوزيع الجغرافي للطلبات والتسجيلات الدولية والمستخدمين واللغات المستخدمة في الطلبات أو التسجيلات الدولية، بالإضافة إلى القدرة الفردية للمرشحين.

244. وأعرب وفد الهند عن تقديره للأمانة على التقرير السنوي المفصل عن الموارد البشرية. وذكر أيضا أن كتيب الموارد البشرية بشأن القوة العاملة للويبو مفيد للغاية ويُعد وثيقة مرجعية جيدة. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الأمانة الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي النسبي لقوتها العاملة. ومع ذلك، رأى الوفد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتضييق الفجوة في التوزيع الجغرافي في المنظمة، ولكنه قال إنه من الإيجابي أن تعمل الأمانة نحو مزيد من تضييق هذه الفجوة.

245. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير المفيد، وعن سروره لمواصلة الويبو التقدم في مجالات التوازن بين الجنسين وتنمية قدرات الموظفين والتعلم. وشدد على التركيز الأساسي لميثاق الأمم المتحدة على اختيار المرشحين على أساس الجدارة والكفاءة. ومع ذلك، شجع المنظمة أيضا على وضع استراتيجيات شاملة للتنوع والتوظيف واستراتيجيات تخطيط القوى العاملة التي تتناول المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي. وأحاط الوفد علما ببرامج الأمانة ومبادرات التوعية التي تهدف إلى تحسين التوزيع الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين في المنظمة وشجع الأمانة على مواصلة هذه الجهود. وأشار الوفد إلى التغييرات التي أدخلت على برنامج المكافآت والتقدير بالمنظمة، وطلب من الأمانة تأكيد ما إذا كان الموظف الذي يحصل على تصنيف أداء ضعيف أو تصنيف مرتبط به سيكون مؤهلا للحصول على مكافأة مالية بموجب النظام الجديد لمكافآت الأداء المؤسسي. وأشار أيضا إلى أنه تم تصنيف عدد قليل للغاية من الموظفين على أن أداءهم ضعيف وتساءل عما إذا كان هذا هو القاعدة المتبعة في المنظمة. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن الجوائز المالية أو المكافآت المقدمة للموظفين، بخلاف الجدارة أو الأداء الفردي. ورأى الوفد أنه ينبغي منح الجوائز لأصحاب الأداء المتميز فقط، وإلا، فإن الجوائز ستفقد أهميتها ويمكن أن يعتبرها الموظفون بمثابة استحقاق، الأمر الذي يتعارض مع المبدأ الأساسي لمكافأة الأداء الفردي. وأعرب الوفد عن سروره لقيام الأمانة بتنفيذ تدابير لمكافحة التحرش الجنسي، وقال إنه يشعر بالقلق إزاء مشكلة التحرش المنتشرة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التحرش الجنسي. وأضاف أن التحرش بجميع أشكاله يقوض مهمة مؤسسات الأمم المتحدة ويؤدي إلى الحد من راحة الموظفين. وطلب الوفد المزيد من التفاصيل حول تدابير التوعية التي تعتزم الأمانة القيام بها. وأعرب عن تطلعه إلى استعراض الأمانة للنظم الحالية والسياسات المتعلقة بمكافحة التحرش. وأشار أيضا إلى أن نتائج الدراسة الاستقصائية لصحة الموظفين والأداء التي أجرتها الويبو أظهرت عدة مجالات مثيرة للقلق وطلب من الأمانة تقديم مزيد من المعلومات عن تلك المجالات. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة مكان الجدولين 20 و21، إذا كانا في الوثيقة WO/CC/74/5 المتعلقة بقضايا العدالة الداخلية، أو في تقرير الموارد البشرية نفسه. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة أين: "1" يمكنه تحديد موقع البيانات المتعلقة بقضايا العدالة الداخلية، و"2" وما إذا كان يمكنه الحصول على المبلغ الإجمالي للتكاليف الإدارية الثابتة للحالات التي فحصها كل من مجلس الطعون في الويبو ومنظمة العمل الدولية على مدى السنوات الخمس الماضية، و"3" إذا كانت التكاليف قد زادت، ما إذا كانت الأمانة لديها فكرة عن سبب هذه الزيادة.

246. وشكر وفد المغرب الأمانة على تقديم التقرير وإعداده، ووصفه بأنه غني بالمعلومات. وأشاد بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة، بما في ذلك التوعية، من أجل تحسين التمثيل الجغرافي. ورأى الوفد أنه من الأهمية القصوى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لزيادة التمثيل التدريجي، خاصة من الدول الأعضاء ناقصة التمثيل في الوقت الحالي من منطقتها. وذكر الوفد أنه أكد بالفعل على ذلك في بيانه الافتتاحي وتناول الوظائف وأعضاء الموظفين بشكل عام وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل باعتباره أحد أهداف الويبو الرئيسية المنصوص عليها في المادة 9 من اتفاقية الويبو. وحث الوفد الأمانة على مواصلة جهودها لضمان المساواة بين الجنسين.

247. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه للأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية وعلى نشر كتيب الموارد البشرية الذي يعكس الدور الرئيسي الذي يؤديه الموظفون في تطوير المنظمة. ورحّب بالاستنتاجات المتعلقة بزيادة

إنتاجية الموظفين وكفاءتهم فضلا عن انخفاض تكاليف التوظيف من 65% في عام 2016 إلى 60% في عام 2017. وأعرب عن سروره بالمعلومات المتعلقة بتحسين التمثيل الجغرافي ضمن القوى العاملة. ومع ذلك، رأى أن من الضروري مواصلة العمل على تحسين التمثيل من مناطق مختلفة، بما في ذلك مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأوروبا الشرقية، وأوراسيا.

248. وأحاط وفد المكسيك علما بالتقرير السنوي عن الموارد البشرية وكتيب الموارد البشرية الذي وفرته الأمانة. وأشار إلى أن كتيب الموارد البشرية يقدم معلومات مفيدة وفهما واضحا للوضع العام على نطاق المنظمة فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وأشاد الوفد بجهود الأمانة في هذا الصدد من خلال مشاركتها في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وبرنامج القائدات الناشئات (EMERGE) ودعا جميع المعنيين إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المبادئ التوجيهية للتكافؤ بين الجنسين وضمان أن يكون هذا هو القضية على المستوى المؤسسي. وطلب الوفد توضيحات عن تكاليف الموظفين، والتي حسب التقرير السنوي عن الموارد البشرية، تم تخفيضها بنسبة 5%، في الوقت الذي تشير فيه البيانات المالية إلى أن التكاليف العامة للموظفين قد زادت. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن حالات المضايقة وخاصة التحرش الجنسي، فقد أحاط الوفد علما بحقيقة أنه لم تكن هناك سوى حالة واحدة رسمية للتحرش الجنسي، وإن لم يكن هناك معلومات عن عدد الحوادث غير الرسمية داخل المنظمة. ورأى الوفد أنه من المهم ضمان وجود قنوات اتصال سرية لتمكين الموظفين من الإبلاغ عن الشكاوى، وآمنة تضمن عدم وجود أعمال انتقامية. وذكر أيضا أنه من المهم أن تقوم الأمانة بإجراء استطلاع رأي للاستماع إلى شواغل الموظفين واحتياجاتهم بشأن هذا الموضوع، اقتداء بمنظمات أخرى قامت بنفس الشيء، وطالب الوفد بإجراء استعراض للإجراءات من أجل تجنب حدوث حالات من هذا النوع من خلال التدريب الإلزامي وكذلك زيادة الوعي. وذكر الوفد أنه من الضروري للغاية أن يدرك الموظفون حقيقة أنه لن يتم التسامح مع هذا النوع من المواقف. واقترح الوفد أن يقوم مكتب الأخلاقيات وأمانة المظالم والموارد البشرية بالعمل على مثل هذه المواضيع، وأثنى على العمل الذي يتم بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد.

249. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها المفيدة، والتي ستساعد الأمانة في أعمالها في المستقبل. وردت الأمانة على السؤال المتعلق ببرنامج المكافآت والاعتراف، وأوضحت أن المكافآت لا تُمنح للموظفين أصحاب الأداء الضعيف، وأنه في الواقع، بالنسبة لمعظم المكافآت، هناك شرط بأن يكون الموظفون قد حققوا أعلى فئة من فئات تقييم الأداء. وفيما يتعلق بتقارير عن تدني مستوى الأداء، أقرت الأمانة بأن هذه مشكله ولا يقتصر الأمر على هذه المنظمة في أن المدراء يميلون إلى عدم الإبلاغ عن الحالات التي ينبغي أن يعمل فيها الموظفون بمستوى أعلى. وأضافت الأمانة أن أحد الأسباب هو الإجراءات القانونية المتقنة للغاية المتاحة للموظفين للاعتراض على التقديرات الخاصة بقصور الأداء وأن إدارة الموارد البشرية تحاول التدخل لضمان معالجة ضعف الأداء في وقت مبكر. ومع ذلك، عندما لا تكون هذه الآثار فعالة وعندما يتم تصنيف الأداء على أنه غير مرض، يلجأ الموظفون بانتظام إلى الإجراءات القانونية لإلغاء تقارير الأداء السلبية. وفيما يتعلق بالتحرش الجنسي، ذكرت الأمانة أنها جزء من الفريق العامل رفيع المستوى التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة (HLCM) وأنها قدمت دعما مباشرا لهذه الجهود من خلال كبار ممثلي الويبو. وذكرت الأمانة أن ما ينبثق من ذلك الجهد المشترك للأمم المتحدة سيتم العمل به وأنها بدأت بالفعل في وضع حزمة تدريبية إلزامية للموظفين، سيتم نشرها في أواخر عام 2018. وتناولت الأمانة استفسار وفد المكسيك بشأن عدد الحالات المبلغ عنها، أوضحت الأمانة أن العدد المذكور دقيق وأنه عندما يتم حل القضايا بشكل غير رسمي، لا يتم الإبلاغ عنها. وأضافت أن حل حالات التحرش الجنسي هذه وغيرها من أشكال التحرش يتم العمل عليه بشكل مشترك من قِبل إدارة الموارد البشرية، ومكتب الأخلاقيات، وأمين المظالم، ووحدة الرعاية الاجتماعية، ووحدات أخرى. وفيما يتعلق بسؤال وفد المكسيك عن تكاليف الموظفين، أوضحت الأمانة أن الفترات التي يتناولها التقرير السنوي عن الموارد البشرية والبيانات المالية مختلفة. وذكرت أن البيانات المالية السنوية هي بيان سجل الوضع المالي ونفقات المنظمة عن الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر. ويتناول التقرير السنوي عن الموارد البشرية الفترة من 1 يوليو 2017 إلى 30 يونيو 2018.

250. واعتذر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان قد فاتته ذلك. وذكر الوفد أنه طرح السؤال المتعلق بنتائج الاستقصاء، وهو الدراسة الاستقصائية بشأن صحة الموظفين والأداء في الويبو. وأوضح أن هناك ملاحظة في الوثيقة عن عدة مجالات مثيرة للقلق، وأبدى الوفد رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات حول ذلك أيضا.

251. وردت الأمانة عن الاستفسار المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن الدراسة الاستقصائية بشأن صحة الموظفين والأداء، وذكرت الأمانة أن الدراسة الاستقصائية تجرى بالتنسيق مع جامعة ويبستر. وأبرزت الدراسة أن فئات معينة من الموظفين، مثل الموظفين المؤقتين وأولئك الذين كانوا يقومون بنفس العمل على مدى سنوات عديدة، هم أكثر عرضة للتوتر. ومع ذلك، رأت الأمانة أن هذه النتائج ليست استثنائية بل شائعة في منظمات الأمم المتحدة. وأضافت أن المنظمة ستشارك في الدراسة الاستقصائية المقبلة التي ستجريها الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي.

252. وشكر الرئيس الأمانة على عرض التقرير السنوي عن الموارد البشرية وعلى تقديم هذه المعلومات. وعلى هامش ذلك، أوضح الرئيس أنه فيما يتعلق بالأسئلة الدقيقة للغاية بشأن موقع جدولين، التي طرحها وفد الولايات المتحدة، حيث لم يتضح مكان الجدولين في التقرير، أوضحت الأمانة أن الجدولين 20 و21 يوجدان في كتيب الموارد البشرية تشكل مستقبل الويبو، والذي يمكن للوفود أن تجده في الجزء الخلفي من القاعة.

البند 14 من جدول الأعمال التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة

253. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/11.

254. وافتتح الرئيس البند 14 من جدول الأعمال، وهو "التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة". وأشار إلى أن الوثيقة WO/PBC/28/11 ذات الصلة تأتي استكمالا للتقارير المرحلية السابقة المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية لتزويد الدول الأعضاء بمعلومات محدّثة عن التقدم المحرز في عمل الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لزيادة كفاءته والحصول على تكاليف التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

255. وقد تم إعداد عرض الأمانة بعد القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها السادسة والعشرين بضرورة استمرار الأمانة في المشاركة في الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الذي أنشأته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للمجلس التنفيذي. وقدم الفريق العامل آخر تقرير له عن أعماله إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة ولديه الولاية لإنجاز أعماله في عام 2018. وسيقدم الأمين العام التقرير النهائي للفريق العامل إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ومنذ عام 2017، ركز الفريق العامل جهوده على تطوير اتفاقات جماعية مع مدراء الأطراف الثالثة، وتحليل النفاذ إلى خطط التأمين الصحي الوطنية للدول الأعضاء، والنظر في تدابير احتواء التكاليف المحتملة الأخرى. وتحتوي هذه الوثيقة على تفاصيل الحالة الحالية لهذا العمل. وأعربت الأمانة عن استعدادها للإجابة على أي أسئلة.

256. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقدم شكره للأمانة على إعداد الوثيقة وعرضها. واشار الوفد إلى أن التزامات الويبو بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لعام 2017 قد انخفضت بشكل طفيف لتصل إلى مبلغ إجمالي قدره 304.4 مليون فرنك سويسري، ويرجع ذلك أساسا إلى حدوث تغير في الافتراضات الاكتوارية. ومرة أخرى، رحب الوفد بإدخال المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب، وأشار إلى أن هذا أدى إلى زيادة كبيرة في التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لعام 2016. ومع ذلك، فإن الأخذ بهذا المعيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين سيضمن شفافية أفضل وقابلية للمقارنة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقال الوفد إنه يولي أهمية كبيرة لمعالجة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، خاصة مع مراعاة الوضع المالي الجيد للويبو. وتمثل الالتزامات مبالغ كبيرة، وبالتالي رأى الوفد أنه من الأفضل خفضها في أقرب وقت ممكن أو على الأقل تدريجيا.

257. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/28/11 بشأن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ورحب بإدخال المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل سنة واحدة من الموعد النهائي المطلوب للتنفيذ. وعلى الرغم من أن إدخال هذا المعيار قد أسفر عن زيادة كبيرة في التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لعام 2016 مع إقرار التزام إجمالي قدره 320.9 مليون فرنك سويسري بدلا من 154.3 مليون فرنك سويسري، فإن هذه خطوة موضع ترحيب بها لأنها ستسمح بزيادة الشفافية وإمكانية المقارنة بين مؤسسات الأمم المتحدة. وفي ملاحظة ذات صلة، رحب الوفد بتطبيق الويبو للافتراض الاكتواري المشترك الصادر عن فرقة العمل التابعة لشبكة المالية والميزانية والمعنية بالمعايير المحاسبية، في وقت سابق من ذلك العام، في بياناتها المالية لعام 2017. وهنا أيضا، رحب الوفد بالمواءمة بين وكالات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن التزامات الويبو بشأن التأمين الصحي بعد الخدمة لعام 2017 قد انخفضت إلى حد ما لتصل إلى مبلغ إجمالي قدره 304.4 مليون فرنك سويسري. ورأى الوفد أن ذلك نتج أيضا عن تغيير في الافتراضات الاكتوارية الأساسية، مما أدى إلى نقطة مهمة أراد الوفد طرحها، وهي أنه على الرغم من أن العرض المبسط للأرقام والافتراضات الاكتوارية المنسقة هي تدابير شفافية مرحب بها، فإن القضية الحقيقية التي تواجهها الويبو، هي أنه لا ينبغي إغفال التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، مهما كان الرقم الدقيق المكتوب. وأوضح الوفد أن ذلك يبقى مهما للغاية ويشكل تحديا كبيرا بالنسبة للويبو، حيث أنه التزام حقيقي للغاية لا بد من معالجته بتدابير حقيقية تتجاوز مجرد تبسيط المحاسبة. وبالنظر إلى حجم الالتزام، فإنه لا يمكن القيام بذلك بين عشية وضحاها، فالقضية تتطلب اهتماما متواصلا وينبغي معالجتها بشكل تدريجي ولكن بشكل حاسم، خاصة بالنظر إلى النتائج المالية الجيدة للويبو. وذكّر الوفد بالتدابير التي تم اتخاذها وتقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية في الدورات السابقة، على النحو المبين في الفقرتين 7 و8 من الوثيقة قيد المناقشة، ودعا الأمانة إلى مواصلة العمل من أجل التخفيض التدريجي والحاسم لالتزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة.

258. وأعرب وفد المكسيك عن امتنانه على المعلومات التي تم مشاركتها في ذلك الصباح. وقال الوفد إنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم وجود تدابير محددة لتعويض التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وأيد القلق الذي أعربت عنه المنطقتان اللتان تحدثتا من قبل. واقترح الوفد أن تبحث الأمانة مقترحات قد تجعل من الممكن زيادة احتياطيات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مضيفا أنه من الضروري اتباع نهج تدريجي للتخفيف من المخاطر المتكبدة فيما يتعلق بهذه الالتزامات ومع مراعاة الأرقام الجيدة التي يعكسها الفائض الذي تحققه المنظمة حتى ذلك الحين.

259. وشكرت الأمانة الوفود على النقاط التي أثيرت، وقالت إنه من المثير للاهتمام أن وفدين تحدثا عن تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة نظرا للوضع المالي الجيد للمنظمة. وهذا شيء ستطرحه الأمانة بالتأكيد في مناقشاتها الداخلية. وبالعودة إلى نقطة الاقتراحات المحددة لمحاولة احتواء هذه المسؤولية، قالت الأمانة إنها تنتظر بشغف النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل وتقريره النهائي.

260. ونظرا لعدم وجود تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار التي اعتمدت.

261. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بأن تلتمس من الأمانة أن تواصل المشاركة في الفريق العامل التابع لشبكة المالية والميزانية والمعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وأن ترصد أية مقترحات محددة يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين.

البند 15 من جدول الأعمال وضع عملية الإصلاح الدستوري

262. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/12.

263. وعرض الرئيس البند 15 من جدول الأعمال، والوثيقة WO/PBC/28/12 بعنوان "وضع عملية الإصلاح الدستوري"، للنظر فيها. وذكر أن هذه الوثيقة تشير على وجه الخصوص إلى تنفيذ تعديلي العامين 1999 و2003. ونقل الرئيس الكلمة إلى الأمانة لتقديم الوثيقة.

264. وذكرت الأمانة أن اللجنة ناقشت في دورتها السادسة والعشرين موضوع "عملية الإصلاح الدستوري"، وعلى وجه الخصوص حالة تنفيذ تعديلي العامين 1999 و2003 اللذين أعدت الأمانة بشأنهما عرضا. وبعد ذلك، طلبت اللجنة من الأمانة تقديم تقرير إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية عن وضع تنفيذ التعديلات. وبناءً على ذلك، تتناول الوثيقة WO/PBC/28/12 وضع عملية الإصلاح الدستوري في الويبو وتقدم المستجدات ذات الصلة بشأن تقدمها. ووفقا لما جاء في الوثيقة، فإن تعديل عام 1999 على اتفاقية الويبو سيحد من عدد ولايات المدراء العامين إلى فترتين ثابتتين مدة كل منهما ست سنوات. وستكون تعديلات عام 2003 المدخلة على اتفاقية الويبو وغيرها من المعاهدات التي تديرها الويبو على النحو التالي: "1" إلغاء مؤتمر الويبو؛ و"2" إضفاء الطابع الرسمي على نظام الاشتراك الأحادي والتغيرات في فئات الاشتراكات التي كانت معمول بها بالفعل منذ عام 1994؛ و"3" تنظيم دورات سنوية عادية وليس كل سنتين للجمعية العامة للويبو والجمعيات الأخرى للاتحادات التي تديرها الويبو. وأشارت الأمانة إلى أن أيا من هذه التعديلات لم يدخل حيز التنفيذ لأن المدير العام لم يتسلم بعد العدد المطلوب من الإخطارات بقبول التعديلات من الدول الأعضاء في الويبو. ومنذ تقديم عرض حول عملية الإصلاح الدستوري خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، تلقى المدير العام أربعة إخطارات إضافية بقبول تعديلي 1999 و/أو 2003، ليصل العدد الإجمالي للإخطارات إلى 53 من أصل 129 اللازمة لتعديلات عام 1999 و19 إخطارا من أصل 135 المطلوبة لحزمة تعديلات عام 2003. وهكذا تم اقتراح أن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون وضع عملية الإصلاح الدستوري، كما هو مبين في الوثيقة WO/PBC/28/12.

265. وفتح الرئيس الباب للدول الأعضاء لطرح الأسئلة.

266. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على المستجدات الواردة في الوثيقة WO/PBC/28/12. ورحب الوفد بالجهود التي تبذلها الأمانة في توعية الدول الأعضاء من أجل المضي قدما في التصديق على حزمة الإصلاح الدستوري لعامي 1999 و2003. وقد نتج عن ذلك أربعة تصديقات إضافية، ومع ذلك لا يزال هناك شوط طويل بعد الوصول إلى الأرقام المطلوبة لكل من الحزمتين. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على مواصلة جهودها من أجل الوصول إلى العدد المطلوب من الموافقات، لجعل النصوص الرئيسية للمنظمة تتمشى مع الأداء التشغيلي الذي قررته الدول الأعضاء في عامي 1999 و2003.

267. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن شكره للأمانة على توفير ما هو جديد بشأن وضع عملية الإصلاح الدستوري على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/28/12. وأشار الوفد إلى أنه في الوقت الحالي، هناك أربعة تصديقات إضافية، ومع ذلك يتعين على غالبية الدول الأعضاء المضي قدما في عمليات التصديق لديها من أجل الحصول على عدد كافٍ من المصادقات للسماح بدخول كل من حزمتي الإصلاح الدستوري لعام 1999 وعام 2003 حيز التنفيذ.

268. وشكر وفد البرازيل الأمانة على تقديم هذه الوثيقة ورحب بجهود التوعية المبذولة حتى الآن. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة جهود التوعية التي أثمرت بالفعل عن نتائج مشجعة. وقد يكون عدد الإخطارات الإضافية الأربعة بقبول التعديلات ما زالت بعيدة جدا عن الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب لبدء نفاذها. ومع ذلك، فإنها تمثل حوالي 7% من التصديقات الإضافية مقارنة بالرقم السابق، ولذلك من المهم أن تواصل الأمانة عملية التوعية. وأشار الوفد أيضا إلى أن الدول الأعضاء قد أعلنت عن أن عمليات التصديق الوطنية الخاصة بالتعديلات قيد التنفيذ، ولذا ربما يكون من المفيد العودة إلى الدورة التالية لتقديم تحديث لهذه المعلومات، إن لم يكن الأمر مرهقا للغاية، لأن ذلك قد يثير اهتماما جديدا من الدول الأعضاء. ورأى

الوفد أنه أمر مهم بعد مرور 20 عاما من الموافقة على عملية الإصلاح الدستوري. وأعرب الوفد عن توقعه على الأقل دخولها حيز التنفيذ.

269. واقترح الرئيس، على غرار مقترح البرازيل، العودة إلى هذه المسألة في دورة مقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

270. وشكرت الأمانة الوفود على إعرابها عن دعمها لجهودها للحصول على إخطارات إضافية بالقبول. وردا على طلب محدد من وفد البرازيل، أشارت الأمانة إلى أنه سيكون من دواعي سرورها إبقاء هذه القضية الهامة على جدول الأعمال وتقديم مستجدات أخرى في دورة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية في عام 2019. وهذا من شأنه أن يعطي الأمانة مزيدا من الوقت لجمع المعلومات وعرض المزيد من المستجدات حول هذه المسألة.

271. واقترح الرئيس فقرة قرار تمشيا مع اقتراح البرازيل، وهو العودة إلى هذه المسألة في دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2019، أي الدورة الثانية للجنة البرنامج والميزانية في ذلك العام. ورأى الرئيس أن ذلك أفضل لأن جدول أعمال الدورة الأولى سيكون مزدحما بسبب القراءة الأولى لميزانية الثنائية.

272. وأعد الرئيس صيغة القرار المعدل وقرأه على المندوبين على النحو التالي:

273. إن لجنة البرنامج والميزانية أحاطت علما بوضع عملية الإصلاح الدستوري (الوثيقة WO/PBC/28/12)، والتمست من الأمانة أن تطلعها على مستجدات وضع العملية في دورتها الثلاثين في سبتمبر 2019.

274. ونظرا لعدم وجود أي مداخلات أخرى، قام الرئيس بإعلان فقرة القرار النهائي هذه.

البند 16 من جدول الأعمال منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد

275. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/25/16 وWO/PBC/27/13.

276. ثم انتقل الرئيس إلى البند 16 من جدول الأعمال، وهو "مراجعة منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية حسب كل اتحاد". وأشار الرئيس إلى أن هناك وثيقتان في إطار هذا البند من جدول الأعمال هما الوثيقة WO/PBC/25/16، مراجعة منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية حسب كل اتحاد، وهي وثيقة من إعداد الأمانة؛ والوثيقة WO/PBC/27/13، وهي مقترح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وذكّر الرئيس الوفود بأنه في الاجتماعات السابعة والخمسين للجمعيات العامة للدول الأعضاء في الويبو، أوضحت الجمعية العامة أن "منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية حسب كل اتحاد هي موضوع شامل وقررت أن تواصل لجنة البرنامج والميزانية المناقشات بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات حسب كل اتحاد في دوراتها المقبلة استنادا إلى الوثائق ذات الصلة والمقترحات الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء" (الفقرة 89 من التقرير العام للجمعيات العامة في العام الماضي، الوثيقة A/57/12). ثم دعا الرئيس معدي تلك الوثائق إلى تقديم أية تعليقات سياقية أو تقديم الوثائق. ثم التمس الرئيس من الأمانة تقديم الوثيقة WO/PBC/25/16 ثم طلب من وفد الولايات المتحدة الأمريكية تقديم أية تعليقات على مقترحهم.

277. وذكرت الأمانة أن عرض وجهة نظر الاتحاد بشأن إيرادات ونفقات المنظمة يتطلب تخصيص إيرادات ونفقات المنظمة للاتحادات على أساس منهجية للتخصيص. وأشارت إلى أن المنهجية الحالية لتخصيص الإيرادات والنفقات للاتحادات، على النحو المبين في المرفق الثالث للبرنامج والميزانية للثنائية 2019/2018، يتم استخدامها منذ عام 2007. وبالمقارنة مع الثنائيات السابقة، وحسب الممارسة السابقة، فإن الحسابات للبرنامج والميزانية للثنائية 2019/2018، تم تنقيحها في مثل هذه الحالات التي تم فيها تقدير أفضل وتتبع أفضل للنفقات من خلال نظامي تخطيط موارد المؤسسات وإدارة أداء المؤسسات المعتمدين حديثا. وذكّرت الأمانة بأن الجمعية العامة للويبو في أكتوبر 2015 "التمست من الأمانة إجراء دراسة عن البدائل المحتملة

لمنهجية تخصيص الإيرادات والميزانية حسب كل اتحاد للنظر فيها في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية". وبناءً على ذلك، أجرت الأمانة استعراضا شاملا، تم تقديمه في الوثيقة WO/PBC/25/16، لتحليل المنهجية الحالية وتحديد التحسينات المحتملة، وفرص التنقيح، والبدائل لتخصيص الإيرادات والنفقات للاتحادات. واستند الاستعراض إلى تحليل شامل للمبادئ الأساسية لتخصيص التكاليف وللأنشطة التي تنفذها برامج الويبو، مع مراعاة الإطار التنظيمي الأساسي. ونظرت الدورة الخامسة والعشرون للجنة البرنامج والميزانية في عام 2016 في هذه الوثيقة. وبالإضافة إلى ذلك، في عام 2017، في الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، تم استلام ورقة مناقشة مقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

278. وذكّر وفد الولايات المتحدة الأمريكية لجنة البرنامج والميزانية بأن الوثيقة WO/PBC/27/13 قد قدمت إلى اللجنة في عام 2017 أشار إلى أن الوثيقة تشرح نفسها بنفسها. وأضاف الوفد أنه يرحب بالفرصة المتاحة لمواصلة المناقشات حول منهجية التخصيص للإيرادات والميزانية بحسب الاتحاد في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية كما هو منصوص عليه من قبل الجمعية العامة في الوثيقة A/57/12 التي أشار إليها الرئيس. وأعرب الوفد عن تقديره لأداء الويبو المالي القوي ومركزها المالي القوي. غير أنه ما زال قلق للغاية بشأن عدم التوازن المالي بين الاتحادات الممولة من خلال الرسوم. وأعرب الوفد عن تقديره لملاحظات المدير العام في افتتاح الدورة الحالية، وبالتحديد المتعلقة بمعالجة هذا الخلل والمخاطر التي يمثلها للمنظمة. وذكر الوفد أنه كما لوحظ في قرار الجمعية العامة في عام 2017، كانت منهجية تخصيص الدخل والميزانية حسب الاتحاد تمثل موضوعا شاملا وقررت الجمعية العامة أن تواصل لجنة البرنامج والميزانية مناقشته في دوراتها المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار قرار جمعية الويبو لعام 2017 الذي أقر البرنامج والميزانية للثنائية 2018/19 إلى أن الاتحادات الممولة من خلال الرسوم والتي ستتعرض لعجز متوقع يجب أن تدرس اتخاذ التدابير وفقا لمعاهداتها لمعالجة هذا العجز. وقد عقدت النقابتان اللتان تعانيان من عجز متوقع، وهما اتحاد لشبونة واتحاد لاهاي، مجموعات عمل عام 2018، لكنها لم تتخذ أية إجراءات ملموسة لمعالجة حالات العجز المتوقعة. وقد نظرت مجموعة عمل لشبونة في عجزها ولكنها اتخذت إجراءات من شأنها أن تعزز هذا العجز فقط من خلال اعتماد تخفيضات معينة في الرسوم. ومع ذلك، وافق الفريق العامل على مواصلة المناقشات بشأن الخيارات المتاحة لاستدامتها المالية. ولم يدرج فريق عمل اتحاد لاهاي عملية النظر في عجزه في جدول أعماله. وبعد ملاحظة هذا الإغفال، أضافت الولايات المتحدة الأمريكية البند عن طريق تقديم ورقة مناقشة بشأن الحاجة إلى معالجة عجز لاهاي. وأجرت مجموعة عمل لاهاي مناقشة أولية حول هذا الموضوع ولكنها لم تتخذ قرارا. ولاحظ الوفد أيضا، من أجل استكمال الموضوع، أن الاتحادات الأخرى الممولة من خلال الرسوم قد عقدت أيضا اجتماعات للفريق العامل في عام 2018 حيث قام المكتب الدولي بإعداد جداول الأعمال. ولم تضع مجموعة عمل مدريد رسومها على جدول الأعمال، لكن اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إضافة البند عن طريق تقديم ورقة مناقشة. وأشار الوفد إلى أن المراجع الخارجي للويبو قد سلط الضوء في التوصية 9 على الحاجة لمراجعة رسوم مدريد حيث لم يتم فحصها خلال العشرين سنة الماضية. وواصل الوفد حديثه موجها الشكر للأمانة على تأكيداتها بأن فريق عمل مدريد سيفحص هيكل رسومه في عام 2019. وقد أدرج الفريق العامل لمعاهدة البراءات مناقشة الرسوم في إطار العديد من بنود جدول أعماله، بما في ذلك التطوير المستقبلي لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومشروع تجريبي بشأن تحرير بعض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وتقديم تخفيضات في الرسوم لمقدمي الطلبات من بعض البلدان. ولم يتم اتخاذ أي قرارات، لكن سيستمر إجراء مناقشات جدية متعلقة برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب عن اعتقاده بأن المكتب الدولي يلعب دورا حيوي في طرح مناقشات الرسوم أمام أعضاء الاتحادات الممولة من خلال الرسوم في الويبو حيث يقوم بإعداد مشروعات جداول الأعمال ووثائق العمل لكي تنظر فيها الفرق العاملة لأنه يعرف متى تكون هناك حاجة لتعديل الرسوم بناء على تغير الممارسات والظروف. ولذلك طلب الوفد من المكتب الدولي مساعدة أعضاء الاتحادات الممولة من خلال الرسوم في الويبو في التوصل إلى قرارات بشأن الرسوم والذي من شأنه تعزيز الاستدامة المالية لجميع النظم التي تمول من خلال الرسوم. واستمر الوفد في توضيح أن السبب وراء طرحه لمثل هذه المسألة هو أنه يعتقد أن منهجية الميزانية الحالية للويبو قد شجعت على الاعتماد المفرط على نظام واحد، هو نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، على حساب تنمية أنظمة الويبو الأخرى الممولة من خلال الرسوم وقدرتها على المساهمة في

المنظمة ككل. وقد مكن ذلك الاتحادات التابعة للويبو التي تمول من خلال الرسوم والتي تعاني من العجز، أن تظل تعاني من العجز دون اتخاذ أي إجراء كما شهدنا خلال العام الماضي منذ آخر مناقشة جرت حول هذا الموضوع. وأشار الوفد إلى أن كل أنظمة التسجيل الأربعة الحالية التابعة للويبو التي يتم تمويلها من خلال الرسوم هي ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدريد، ولاهاي، ولشبونة، لديها معاهدة حاكمة سارية المفعول تنص على خمسة عناصر رئيسية. يكون للاتحاد ميزانية، وتشمل الميزانية إيرادات ونفقات الاتحاد ومساهمته في النفقات العامة. ويتم سداد نصيب الاتحاد من هذه المصاريف المشتركة بما يتناسب مع مصلحة الاتحاد فيها. ويجب أن تكون الرسوم ثابتة بحيث تكون الإيرادات في الظروف العادية كافية لتغطية نفقات المكتب الدولي، وأخيرا، يجب تنسيق الميزانية مع الاتحادات الأخرى. وصرح الوفد بأن تطبيق الويبو لمبدأ القدرة على الدفع أدى إلى تحقيق أمرين. أولا، سمح للاتحادات التي تعاني من عجز بعدم دفع أي مشاركات في النفقات المشتركة، وثانيا، كان نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يمول باستمرار حصة غير متناسبة من نفقات الويبو العامة حيث أنه كان يولد باستمرار فوائض كبيرة. ووفقا لحسبة بسيطة قام بها الوفد، باستخدام الجدول 11 الوارد في المرفق الثالث في وثيقة البرنامج والميزانية 2018/19، كان اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات يمول 88% من جميع أنشطة الويبو خارج أنظمة التسجيل الأربعة، أو التكاليف غير المباشرة للاتحاد وكان تمويل 91%من التكاليف الإدارية لهذه الأنشطة. وفيما يتعلق بالصحة المالية للمنظمة، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن جميع الاتحادات الممولة من خلال الرسوم ينبغي أن تكون مكتفية ذاتيا وتكون قادرة على المساهمة بشكل أكثر إنصافا في النفقات المشتركة للمنظمة. ومن خلال القيام بذلك، يمكن إتاحة المزيد من الأموال لتعزيز وتنمية برامج الويبو الغنية والمتنوعة، بما في ذلك نفقاتها المتعلقة بالتنمية. ورأى الوفد أن مناقشة منهجية تخصيص الميزانية مهمة لجميع اتحادات الويبو ولجميع الدول الأعضاء في الويبو. وفي المناقشات التي جرت حتى الآن، تم التوصل إلى أرضية مشتركة. وكان من الواضح أن جميع أعضاء الويبو يؤيدون تحقيق الشفافية في ميزانية جميع الاتحادات. وأيد الأعضاء مبدأ وجوب معالجة الاتحادات الممولة من خلال الرسوم والتي كانت تعاني من العجز لعجزها. وقد تم إدراج ذلك في قرار الجمعية العامة للويبو في العام الماضي. ولذلك رأى الوفد أنه يمكن لأعضاء الويبو من خلال الحصول على مساعدة من المكتب الدولي الموافقة على التعديلات التي من شأنها أن تحقق المزيد من التوازن بين اتحادات الويبو الممولة من خلال الرسوم على المدى الطويل والامتثال لالتزامات المعاهدات من قبل جميع أعضاء الاتحاد. ويمكن أن تتضمن هذه التعديلات تعديلات على منهجية تخصيص الميزانية، والتي تشمل الاحتياطيات وأهداف صناديق رأس المال العامل، واحتياطيات الثنائية المتوقعة، والإيرادات، والفوائض، وكذلك هيكل الرسوم ومستوياتها، والتي كانت ضمنا نطاق عمل الاتحادات. وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية بقوة أن نظرتها المالية للويبو يجب ألا تعتمد على نظام واحد لدعم الجزء الأكبر من المنظمة بأكملها. وأخيرا، طلب الوفد من المكتب الدولي تقديم عرض تقديمي مفصل عن منهجية التخصيص المطبقة في البرنامج والميزانية 2021/2020.

279. وهنأ وفد فرنسا الرئيس على انتخابه، وأعرب عن سعادته البالغة لرؤيته يترأس العمل. وأشار الوفد إلى أن عمل اللجنة يتقدم بسرعة كبيرة، ولذلك طلب تأجيل بند جدول الأعمال إلى وقت لاحق للحصول على مزيد من الوقت للتشاور وإعداد بياناته.

280. وأحاط الرئيس علما بطلب وفد فرنسا بإتاحة مزيد من الوقت للنظر في بند جدول الأعمال واختتم الدورة الصباحية.

281. وبعد اختتام البند 9، أعاد الرئيس فتح البند 16 من جدول الأعمال، وهو منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب الاتحادات. وذكر الرئيس أن المشاورات مستمرة وأنه لم يكن ينوي اتخاذ قرار في ذلك اليوم وفتح الباب للتعليقات.

282. وأعرب وفد أستراليا عن تأييده لإجراء مناقشات مفتوحة ومدروسة وبناءة حول سبل معالجة بعض أوجه القصور في تمويل الويبو وتحسين تأمين السلامة والاستدامة المالية للويبو على المدى الطويل، لا سيما بالنسبة لاتحادات مثل اتحاد لشبونة. وواصلت أستراليا رأيها بأن اتحاد لشبونة بحاجة إلى النظر في مجموعة من التدابير لتحقيق الاستدامة الذاتية المالية في المستقبل بدلا من الاعتماد على الحصول على التمويل من اتحادات الويبو الأخرى. وأعرب الوفد عن خيبة أمله لعدم تقديم

أي توصيات في مجموعة عمل لشبونة الأخيرة لمعالجة الاستدامة المالية. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره على عمله في إعداد اقتراحه وتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة حول كيفية المضي قدما.

283. وقال وفد السويد إنه من الأفضل أن يكون كل نظام ممول ذاتيا، وأن وجود نظام محاسبة يتميز بالشفافية له أهمية قصوى حتى يمكن تتبع التنمية الاقتصادية لكل نظام بسهولة. وأعرب أيضا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

284. وقال وفد إيطاليا إنه قد أحاط علما بصورة كاملة بالوثائق المقدمة في إطار هذا البند من قبل أمانة الويبو ووفد الولايات المتحدة الأمريكية. وذكّر الوفد بأن هذا الموضوع ذاته قد تمت مناقشته بدقة في أعوام 2015 و2016 و2017، خلال دورات لجنة البرنامج والميزانية وفي بعض الحالات أيضا خلال الجمعيات حيث سبق له أن أعرب عن موقفه بشأن هذه المسألة. ولم تتغير وجهة نظره منذ ذلك الحين. وصرح الوفد بأنه فشل في فهم القيمة المضافة لترك منهجية التخصيص الحالية ومبدأ القدرة على الدفع، والتي يرى الوفد أنها لا تزال صالحة للغرض، مما يسمح للمنظمة بالوفاء بولايتها الدولية. وأشار إلى أن الويبو يمثل في المقام الأول مؤسسة سليمة من الناحية المالية العامة كما نوقش في الأيام السابقة، مع وجود فائض جيد في عام 2017 وتوافر اتجاه إيجابي فيما يتعلق بزيادة إيراداتها. في الواقع، كان عام 2017 من الأعوام القياسية بالنسبة لإيداعات الملكية الفكرية. ثانيا، تمثل الويبو منظمة واحدة ذات ميزانية واحدة. ويرى الوفد أن مبدأ التضامن بين جميع اتحادات الويبو يمثل مفتاح مساعدة الويبو على تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، من خلال التعاون بين الدول، وفقا للمادة 3 من اتفاقية الويبو لعام 1967. وسلط الوفد الضوء على أهمية تخصيص موارد مالية وبشرية كافية للسماح للويبو بتنفيذ أنشطة الترويج الفعال لجميع أنظمة الملكية الفكرية العالمية، بما في ذلك القيام بمبادرات لزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة المعنيين، في مختلف المناطق الجغرافية. واعتبر أن إدارة الويبو لمزيد من أنظمة الملكية الفكرية العالمية يمثل أداة رئيسية لدعم الابتكار والتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي. على وجه الخصوص فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الوطنية والدولية. ومن المهم بصفة خاصة أيضا تسهيل انضمام البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى نظم الملكية الفكرية العالمية، من أجل الوصول إلى تمثيل جغرافي أكثر توازنا وأوسع نطاقا تمشيا مع الأهداف العامة لهذه النظم. وعلى وجه الخصوص، أخذ الهدفين الاستراتيجيتين 2 و 3 بغرض تعزيز مساهمة الويبو في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ورأى الوفد أن هذا لا يمكن أن يتحقق بطريقة عادلة إلا من خلال الحفاظ على المنهجية الحالية دون تغيير. ووافق على أن منهجية التخصيص يمثل موضوع شامل وهو السبب في أن أي تغيير قد يكون له تأثير واسع على المنظمة ككل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية خاصة على المناطق الجغرافية حيث لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الملكية الفكرية وتطويرها بكفاءة. واختتم الوفد كلمته قائلا إن تغيير منهجية التخصيص الحالية يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء العام للويبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

285. وأكد وفد الاتحاد الروسي على موقفه الذي أعرب عنه سابقا في جمعيات الويبو العامة نيابة عن بلدان آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وكذلك بصفته الوطنية. وأيد الوفد ضرورة وجود منهجية مناسبة للبرنامج والميزانية وإجراء تحليل مفصل لهذا من خلال الاستثمار والمنشورات ومصادر المعلومات الأخرى. وشدد أيضا على أهمية الدعم المستمر لمبادئ الويبو ووجود نظام موحد مناسب للميزانية للمنظمة بأكملها. ورأى الوفد أن استعراض المنهجية سيؤدي إلى تكامل فعالية عمل النظام الدولي وكذلك حماية الملكية الفكرية على المستوى العالمي.

286. ورأى وفد سويسرا أن الأسلوب الحالي لتخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحادات كافيا ويقدم تفاصيل كافية. ولذلك لم يكن هناك سبب لتعديل هذا النهج. وأوضحت سويسرا أنها تعتقد أن منهجية التخصيص توفر توجيهات مفصلة وتسمح بتخصيص النفقات حسب الاتحادات بطريقة شفافة وعادلة ومنصفة. وكان هذا النهج عمليا ومناسبا للويبو، ويتألف من عدم تخصيص نفقات إضافية للقطاعات التي لا تسير بطبيعتها على خطى توليد الأرباح. ومن شأن أساليب التغيير أن تثير شكوكا فيما يتعلق بجميع الأنشطة التي لم تحقق ربحا من خلال تخصيص أرقام سلبية، وهذا هو الحال بالنسبة لأغلبية

الأنشطة داخل المنظمة. وأشار الوفد أيضا إلى أنه من الواضح أن الغالبية العظمى من إيرادات المنظمة تأتي من معاهدة التعاون بشأن البراءات. ولذلك كان من الطبيعي والمناسب أن يتم استخدام ذلك لتمويل أنشطة مهمة داخل الويبو. وتقوم منظمة الويبو بتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة مثل نظام تسجيل البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية والتوعية بحقوق الملكية الفكرية وتعزيز المعرفة في هذا المجال، على سبيل المثال من خلال أكاديمية الويبو، وبالطبع التطوير التنظيمي الذي يجري فيه العمل الهام حاليا، لا سيما في مجال الرسوم والنماذج الصناعية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وحقوق المؤلف. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية والالتزام بتهيئة الظروف المناسبة للويبو لكي تتمكن من تفعيل هذه الأنشطة، وعند القيام بذلك، يجب مراعاة مبدأ أساسي. ويرى الوفد أن النهج الموحد لميزانية الويبو يمثل أمرا حاسما ولا ينبغي التشكيك في هذا المبدأ لأنه يمثل الأساس الصحيح لأداء المنظمة لوظيفتها على الوجه الصحيح. وأشار إلى أن العديد من الأنشطة التي ذكرها لم تحقق أرباحا. وفي الواقع، يمكن تصنيف غالبية الأنشطة على أنها تعاني من العجز.إن النهج الموحد في إطار المنهجية الحالية هو الذي مكن المنظمة من الاضطلاع بهذه الأنشطة، سواء كانت تحقق ربحا أم لا أم كانت تعاني من عجز. وكانت سويسرا مقتنعة بأن كافة الأنشطة التي نفذتها الويبو مهمة. وبطبيعة الحال، توجد لدى الدول الأعضاء أولويات مختلفة ومصالح قوية أو ضعيفة في الأنشطة المختلفة. ومع ذلك، لم يمنع هذا كل هذه الأنشطة من أن تكون مشروعة، وبالتالي تتطلب الموارد المالية اللازمة لتحقيقها. وتمثل منهجية التخصيص الحالية وسيلة لضمان تحقيق ذلك بالضبط. وقد ثبت بمرور الوقت أن الحل مفيدا وشفافا. "كان الأفضل في بعض الأحيان عدو الجيد، ودعونا نبقى مع الجيد". وصرح الوفد بأن المنظمة يجب أن تبقى مع ما هو جيد. وذكّر الوفد بأن موقفه وتعليقاته قد تم تقديمها بالتفصيل في الدورات المختلفة للجنة البرنامج والجمعيات منذ عام 2015. وفي تلك الاجتماعات، جرت مناقشات تقنية شديدة التعقيد في الجلسة العامة، وفي الاجتماعات غير الرسمية، في مجموعات صغيرة وثنائية الأطراف وأحيانا ما كانت تعقد في أوقات متأخرة للغاية في الليل. وكانت النتيجة معروفة. فلم يكن هناك توافق في الآراء على تغيير المنهجية الحالية. وأشار إلى أن كل الوفود لا تشاركه الرأي وأن هناك وجهات نظر مختلفة حول بعض الجوانب الأساسية التي تتعلق بتشغيل المنظمة. ولذلك أعرب الوفد عن رغبته في الرد على بعض النقاط التي أثارتها الوفود الأخرى أثناء المناقشات في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية. وأحاط الوفد علما بأن الفريق العامل المعني بالاتحادات الممولة من خلال المساهمات كان يناقش في السنوات السابقة ضرورة إجراء مراجعة نهائية لمساهماتهم. وكانت هذه الهيئات هي الهيئات المختصة بمناقشة هذه المسألة. وفيما يتعلق باتحاد مدريد، أشار الوفد إلى البيان الذي أدلى به في إطار البند 6 من جدول الأعمال حيث أبرز أن النتائج التشغيلية لاتحاد مدريد تظهر اتجاها إيجابيا بما يتماشى مع الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة وأنه تم توقع حدوث فائض للبرنامج والميزانية في 2018/19. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص الأحكام الواردة في نصوص المعاهدة الخاصة بالاتحادات، لاحظ وفد سويسرا أن بعض تلك الأحكام قد أدرجت في قرار الجمعيات لعام 2003 الخاص باعتماد الإصلاحات الدستورية. وقررت الجمعيات تعديل بعض الأحكام المتعلقة بالتمويل. وطلب الوفد تأكيدا من الأمانة بشأن هذه النقطة. وأشار الوفد، في هذا السياق، إلى أنه وفقا للمناقشات التي جرت في إطار البند 15 المتعلق بالإصلاحات الدستورية، كانت الوفود مجمعة على الرغبة في إجراء هذه التعديلات والتغييرات، التي تعكس ممارسة طويلة الأمد للمنظمة، حتى يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها في نهاية المطاف. ثم أشار الوفد إلى الاقتراح الذي تقدم به في وقت سابق من اليوم وفد الولايات المتحدة الأمريكية يطلب فيه تقديم الأمانة عرضا تقديميا بشأن منهجية التخصيص خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وللمضي قدما في هذا الموضوع، طلب الوفد من الرئيس إتاحة مزيدا من الوقت لإجراء مشاورات رسمية أو غير رسمية.

287. وأشار وفد اليابان إلى القرار المعتمد بشأن البرنامج والميزانية في الويبو لعامي 2018/19 في الجمعية العامة للويبو لعام 2017، والذي تعلق بأن يكون لكل اتحاد إيرادات كافية لتغطية نفقاته الخاصة. ولذلك كان من الضروري تخصيص الميزانية بطريقة شفافة وعادلة.

288. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أن المنهجية الحالية لتوزيع الإيرادات والنفقات على الاتحادات كانت مستخدمة منذ عام 2007. وأشار إلى الوضع المالي المستقر والمتدرج في المنظمة وذكر أن أداء الويبو استند إلى مبدأ التضامن في المنظمة ككل. ورأى الوفد أن منهجية التخصيص لا ينبغي أن تتعارض مع مبادئ المنظمة واتفق مع آراء الوفود الأخرى بأن الشفافية تمثل أداة مهمة لأغراض الإدارة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة. وذكر الوفد أنه لا يمكن لأحد تحدي هذا المبدأ. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يكون بمثابة وسيلة لتعريض المبادئ الأساسية للمنظمة والمبادئ التوجيهية لاتفاقية الويبو للخطر. وأشار الوفد أيضا إلى أن أي تغييرات في المنهجية لن تحقق أي ميزة مالية. وبدلا من ذلك، سيكون لها تأثير سلبي على الهدف العام للمنظمة وهو تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وفي الختام، ذكر الوفد أن أي اقتراح جديد ينبغي أن يسهم في تضييق فجوة محددة أو معالجة مشاكل معينة. ومع ذلك، لم ير الوفد أي مشكلة في منهجية التخصيص الحالية وبالتالي لم يقتنع بعد بالضرورة أو بالقيمة المضافة لتعديل المنهجية الحالية لتوزيع الإيرادات والنفقات حسب الاتحادات.

289. وذكّر وفد فرنسا بأن المحادثات المتعلقة بمنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحادات ليست جديدة. وأشار إلى أن المناقشات كانت تتطلب قدرا كبيرا من الوقت والطاقة منذ عام 2015، سواء من جانب الدول الأعضاء أو من جانب الأمانة. وأعرب الوفد عن رغبته في البدء في مداخلة من خلال تقديم لمحة سريعة عن تلك المناقشات. ففي عام 2015، تم طرح الموضوع في لجنة البرنامج والميزانية وفي الجمعيات لأن بعض الوفود أرادت أن يحدث تمييز ضد اتحاد معين ووضع حد للتضامن بين الاتحادات الأخرى. ومرة أخرى في عام 2015، توصلت الجمعيات أخيرا إلى توافق في الآراء، يتمثل في التذكير بأهمية "الإدارة الفعالة والشفافية الفعالة في عرض برنامج وميزانية الويبو ". وفي عام 2016، خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، وخلال الجمعيات اللاحقة، قدمت الأمانة إلى الدول الأعضاء العديد من الخيارات المتعلقة بتعديلات المنهجية. وكان وضع هذه الخيارات مرهقا بشكل خاص للأمانة العامة. ومع ذلك كانت النتيجة واضحة. فستؤدي جميع السيناريوهات المتوقعة دون استثناء إلى تفاقم قضايا الميزانية داخل المنظمة بدلا من حلها. وفي عام 2017، استمرت المحادثات. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية مرة أخرى. وتحدثت الوثيقة عن نفسها وأوضحت الرؤية التي لدى ذلك البلد فيما يتعلق بالويبو كوكالة تابعة للأمم المتحدة. كما قام الوفد الفرنسي بتحديد رؤيته، إلى جانب العديد من الوفود الأخرى. وأخيرا، لم تتمكن الجمعيات إلا من الاتفاق على حقيقة مفادها أن المنهجية تمثل مسألة شاملة. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي جانب آخر من هذه المسألة. ولذلك، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جوهر الموضوع منذ عام 2015. ثم ذكر الوفد أن "الجنون يتمثل في فعل الشيء نفسه مرارا وتكرارا مع توقع نتائج مختلفة" وذكر أن هذه الكلمات ملائمة في السياق الحالي لأنها كانت كلمات فاحص براءات الاختراع، وهو مثل ألبرت اينشتاين. وصرح الوفد بأن الذكاء والحكمة التي تنم عنها تلك الكلمات تدعو إلى عدم تكرار المناقشات الحالية إلى الأبد عندما تكون النتيجة معروفة للجميع. ومع ذلك، ونظرا لأن ذلك قرار الجمعيات الأخيرة، ينبغي للجنة مواصلة المناقشات حول هذا الموضوع في إطار لجنة البرنامج والميزانية الحالية. وواصل الوفد بيانه بالتذكير بموقف فرنسا بشأن هذا الموضوع ولاحظ أن تغيير منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد لن تكون مناسبة. والواقع أن النتائج المالية التي سجلتها الويبو كانت جيدة، بل حتى ممتازة، بفائض قدره 56 مليون فرنك سويسري وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونقل الوفد المثل الفرنسي الذي قال إنه لا ينبغي لأحد تغيير الفريق الفائز. ورأى الوفد أن هذا ينطبق بشكل مثالي على الحالة المطروحة وسأل لماذا بحق الجحيم يتصور المرء ضرورة تعديل المنهجية التي سمحت للمنظمة بتسجيل مثل هذه النتائج. وهذا أمر سخيف وتزيد سخافته بصورة اكبر بالنظر إلى أنه بفضل عمل الأمانة العامة، رأت اللجنة بالفعل أن مثل هذه التعديلات ستؤدي إلى تفاقم مشاكل الميزانية داخل المنظمة بدلا من حلها. وصرح الوفد بأنه لا يمكن لأحد أن يسعى حقا إلى تنفيذ إصلاح داخل المنظمة يؤدي إلى تفاقم المشاكل بدلا من حلها. ولن يكون ذلك سخيفا فحسب، بل سيكون بمثابة تخريب. وفيما يتعلق بمتطلبات الإدارة الفعالة والشفافية الفعالة في تنفيذ وعرض برنامج وميزانية الويبو، أشار الوفد إلى أن جميع الأعضاء ملتزمون بذلك وأن هذا الشرط قد تم الوفاء به بالكامل واستيفاءه من خلال المنهجية الحالية. وينبغي عرض أي شيء يظهر عكس ذلك. ثم ذكر الوفد أنه يرغب في احترام التعليمات التي قدمها إليه رئيس الجمهورية

الفرنسية قبل بضعة أيام خلال بيانه لجميع سفراء الجمهورية الفرنسية في جميع أنحاء العالم. وقد دعا الرئيس في ذلك البيان جميع السفراء إلى المشاركة في الرؤية الفرنسية للعالم. واستندت الرؤية الفرنسية للعالم في الويبو إلى المبدأ الموحد والتضامن الذي جعل من الويبو وكالة تابعة للأمم المتحدة. ثم ذكر الوفد أنه استخدم صورة شجرة، في العام الماضي، في تفسيراته. وأعرب الوفد عن رغبته في التوسع في هذه الصورة عن طريق تخيل جسم حي يتكون من عدد معين من الأعضاء والعضلات، أي عدد معين من المكونات التي تعمل معا لتحقيق هدف مشترك. وبين هذه الأعضاء، هناك جهاز هضمي ونظام تنفسي. وتساءل الوفد عما سيحدث عما إذا قرر الجهاز الهضمي أو إذا قررت الرئتين فجأة عدم توفير الأوكسجين والمواد المغذية الضرورية لأنشطة بقية الجسم. وذكر أن الإجابة معروفة. ففي الجسم الحي، يمثل الهضم الجيد للمغذيات والأكسجين الشرط الأساسي اللازم لحيوية.الويبو هي هيئة يمثل التوزيع الداخلي الجيد للموارد التي ولّدتها شرطا لا بد منه لبقاء الجسم. ويمثل نهج التضامن الموحد عنصرا أساسيا لتحقيق الهدف الأساسي للويبو وهو "تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وضمان التعاون الإداري بين الاتحادات" وفقا للمادة 3 من اتفاقية الويبو. واختتم الوفد بيانه، كما ذكر في الجمعيات السابقة، بأنه لن يقبل أن يتم التشكيك في الوظيفة الموحدة للمنظمة، وخاصة تحمل بعض البلدان والاتحادات للنفقات وفقا لقدرتها على الدفع، لأن هذا من شأنه أن يشكك في التعاون من أجل تنمية البلدان وهو يمثل حجر الزاوية في الويبو.

290. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وقال إنه يؤيد من حيث المبدأ المناقشات التي تجري بخصوصه شفافية الميزانية وكذلك منهجية التخصيص. كما لم يكن لدى الوفد أي اعتراض على شفافية عرض الويبو للبرنامج والميزانية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن المناقشات المتعلقة بما إذا كان ينبغي تغيير منهجية التخصيص في المنظمة أم لا ينبغي أن تعكس حقيقة أن الويبو منظمة حكومية دولية وليست منظمة تهدف للربح. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في التأكيد على أن أي مناقشات تجري في إطار هذا البند من جدول الأعمال ينبغي أن تعكس دائما المادة 3 من اتفاقية الويبو، التي تطرق إليها بعض الوفود بالفعل، وأن أهداف المنظمة تشمل ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تصل المناقشات في إطار بند جدول الأعمال إلى نتيجة لا تحدث أي أثر سلبي على الأداء العام للمنظمة المتعلق بتعزيز حماية الملكية الفكرية.

291. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في الانضمام إلى الوفود الأخرى التي عبرت عن شكوكها بشأن الحاجة إلى تغيير منهجية التخصيص الحالية. وذكر أنه سبق أن أعرب في الدورات السابقة عن بعض الملاحظات التحذيرية بشأن المناقشات التي تجري حول هذا الموضوع. غير أن هذا لا يعني أنه لا ينبغي معالجة مسألة عجز التمويل. وقد أعطت جميع المواد التمويلية للمعاهدات ذات الصلة ولاية واضحة لتحديد الرسوم بمستوى يكفي لتغطية نفقات الاتحاد. وقد نوقش هذا الأمر بالفعل في العام الماضي خلال الجمعية العامة، وتوصلت الدول الأعضاء إلى قرار بشأن هذه المسألة، الذي كلف الاتحادات الممولة من خلال الرسوم والتي تعاني من عجز متوقع خلال الثنائية بالنظر في تدابير تتفق مع المعاهدة الخاصة بها لمعالجة هذه المسألة. ورأى الوفد أن هذه المسألة قد تم تناولها بالفعل بموجب القرار الحالي للجمعية العامة.

292. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في الرد على بعض التعليقات السابقة التي بدا للوفد بأنها في طبيعتها تكتيكات للتخويف عن طريق الإيحاء بأن مطالبة الاتحادات بالالتزام بمعاهداتها والحصول على دخل يكفي لتغطية نفقاتهم تؤثر بطريقة ما على أموال معاهدة التعاون بشأن البراءات التي أتيحت لتنفيذ مجموعة كاملة من برامج الويبو والمساعدات التقنية. وصرح الوفد بأن هذه قراءة غير صحيحة لأهدافه، ومن الواضح أنها لم تمثل جزء من أي اقتراح كتابي تقدم به الوفد. وسوف تستمر هذه الخدمات بكامل قوتها، وفي الواقع أن التعديلات التي اقترحها الوفد، هي ببساطة تتعلق بالتوصية بأن تقوم الاتحادات الممولة من خلال الرسوم، بخلاف معاهدة التعاون بشأن البراءات، بتقديم مساهمات عادلة في المجموعة الشاملة من الأنشطة التي تنخرط فيها الويبو. وفيما يتعلق بمبدأ الجنون والجسد الذي به أعضاء مختلفة، ذكر الوفد أن الويبو الآن يتمتع بجسم ذو صحة جيدة، ولكن يبدو أن بعض أطرافه تالفة. وهذه هي الاتحادات التي لا تملك حاليا القدرة على دفع أي شيء للمنظمة، وتكاليفها غير المباشرة. وسيكون من الجنون تجاهل هذه الأجزاء المتضررة من الجسد. وفي الختام، ذكر الوفد أن مبدأ التضامن في نظره يشمل احترام الالتزامات التعاهدية من جانب كل دولة من الدول الأعضاء.

293. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وذكر أن المجموعة تحدثت عن مسألة منهجية التخصيص خلال اجتماعها التنسيقي. وشعر أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالارتياح بالنسبة لكيفية عمل النظام الآن ولم يكونوا على استعداد لإجراء مناقشات إضافية حول تعديلات محتملة. وشعرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالارتياح لكيفية عمل النظام الحالي.

294. ورأى وفد الصين أن مهمة الويبو العالمية، باعتبارها أهم منظمة عالمية للملكية الفكرية، هي تشجيع الابتكار والإبداع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع البلدان من خلال نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية. لذلك، عند دراسة وتخطيط نموذج الإنفاق في المنظمة، ينبغي للدول الأعضاء ألا تنظر فقط إلى الإيرادات الحالية والفائض والعجز في نظم تسجيل الملكية الفكرية بل يجب أن تنظر إليها من منظور استراتيجي وأن تتخذ القرارات بشأن أفضل طريقة للمضي قدما لتطوير النظم. وذكر الوفد أنه بالنظر إلى التاريخ، فقد شهد نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أيضا عملية تطوير وتعزيز مبدئية، وحدث نفس الشيء بالنسبة للأنظمة الأخرى، لا سيما نظام لاهاي. وفي الوقت الحاضر، يدخل النظام في مرحلة التطور السريع. وإذا تغيرت منهجية تخصيص الموارد الحالية بصورة مفاجئة، فسيزداد العبء المالي على النظام ويعرقل تطويره بما يلحق آثار سلبية بمستخدمي الملكية الفكرية. وبالتالي، رأى الوفد أنه في ضوء الوضع الحالي، ينبغي أن يكون أي تغيير في منهجية توزيع الإيرادات والمصروفات الحالية تغييرا حكيما. وسوف يحتاج الأمر إلى دراسة كاملة كما يجب أن تدرس جميع التأثيرات بشكل شامل قبل اتخاذ القرار.

295. وذكر الرئيس أنه كان على دراية بوجود سؤال واحد من وفد سويسرا إلى الأمانة ودعا الوفد إلى تكرار سؤاله.

296. وقال وفد سويسرا إنه أشار إلى عملية الإصلاحات الدستورية لعام 2003 وأشار إلى وجود بعض الأحكام التي نقلها وفد الولايات المتحدة الأمريكية والتي شكلت جزءا من قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2003 بشأن الإصلاحات الدستورية وقررت جمعية الويبو تعديل تلك الأحكام. وقد طلب الوفد من الأمانة أن تؤكد أن هذا هو الحال بالفعل.

297. وذكرت الأمانة أنه إذا لم تكن مخطئة، فإن نص المعاهدة ذات الصلة الذي يشير إليه وفد سويسرا يتعلق باتفاق مدريد. وطلبت الأمانة الحصول على تأكيد من الوفد حول ما إذا كان هذا هو الحال.

298. وأكد وفد سويسرا أن ذلك كان أحد الأمثلة المحتملة.

299. وأشارت الأمانة في تحليلها إلى أن الوفد يشير إلى الأحكام المتعلقة بالتمويل في المعاهدات ذات الصلة وما إذا كانت قد عدلت أم لا ضمن عملية الإصلاحات الدستورية. وقد أكدت الأمانة أنه إذا اتخذنا اتفاق مدريد كمثال، فقد تم اعتماد التعديلات على المادة 12-1، على وجه الخصوص، لتتوافق على وجه التحديد مع التعديلات ذات الصلة لاتفاقيتي باريس وبرن، أي المادة 16-1 من اتفاقية باريس والمادة 25-1 من اتفاقية برن، فيما يتعلق بالشرط المتعلقة بضرورة انعكاس الإيرادات والمصروفات الخاصة بالاتحاد في ميزانية المنظمة بطريقة عادلة وشفافة. وقد أوضحت التفسيرات الواردة في الملاحظات المصاحبة الغرض من تلك التعديلات بجلاء. وقد استندت هذه التوصيات أولا وقبل كل شيء إلى التعديل المقابل للمادة 11 بشأن التمويل في اتفاقية الويبو، والذي أوضح أيضا أن ميزانية المنظمة تعرض إيرادات ونفقات المنظمة والاتحادات التي تديرها المنظمة بطريقة عادلة وتتميز بالشفافية. ولم تستمر المراجعات لتشمل باقي الأحكام المتعلقة بالتمويل ولا سيما الأحكام التي تقترح، حسب الاقتضاء، أن رسوم اتحادات معينة ستكون كافية لتغطية نفقات تلك الاتحادات. وأعربت الأمانة عن رغبتها في الإشارة إلى أن ذلك كان مطبقا في الممارسات وفي اللوائح والقواعد المالية التي اعتمدتها وأقرتها الدول الأعضاء، والتي تطلبت أن يشمل البرنامج والميزانية المقترح تقديرات الإيرادات والنفقات للفترة المالية التي تتعلق بها من خلال نموذج موحد للمنظمة، وكذلك بشكل منفصل لكل اتحاد على حدا.

300. وذكر الرئيس أنه لن يقوم بتلخيص مختلف الآراء وأنه من الآمن القول إنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن عدد من النقاط. ثم رفع بعد ذلك البند 16 من جدول الأعمال لإعطاء الوفود مزيدا من الوقت للتشاور.

301. وعاد الرئيس إلى البند 16 من جدول الأعمال بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب الاتحاد. وذكر أن مناقشات كاملة وفعالة جرت بشأن الموضوع في اليوم السابق وأن عددا من الوفود قد شاركت في العمل بصورة جادة وأعلنت مواقفها. وكان هناك أيضا الكثير من النقاش في المساء حول هذه القضية. وكانت الوفود تتحدث مع بعضها البعض وكانت المناقشات مستمرة. ولذلك لم يرغب الرئيس في اقتراح إجراء مناقشة موضوعية، ولكنه أراد فتح الباب لطرح أية تعليقات.

302. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يرغب من أجل تحقيق الشفافية في إبلاغ اللجنة بأنه قد قام بصياغة لمشروع القرار المقترح المتعلق بالبند 16 من جدول الأعمال وشاركها مع الوفود المعنية وكذلك مع المنسقين الإقليميين. وسيرسل منسق المجموعة باء هذا الاقتراح إلى المنسقين الإقليميين الآخرين، وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات حتى يمكن التوصل إلى قرار إيجابي بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

303. وشجع الرئيس على إجراء مزيد من المشاورات حول هذا الموضوع ورفع هذا البند من جدول الأعمال.

304. وعاد الرئيس إلى البند 16 من جدول الأعمال بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب الاتحاد ولاحظ أنه تم تعميم فقرة مقررة مقترحة. وكان الرئيس يرى أن الاقتراح ناجم عن المناقشات التي عقدت بعد ظهر ذلك اليوم بين عدد كبير من أعضاء لجنة البرنامج والميزانية المهتمين اهتماما قويا بهذه القضية. ثم شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار المقترحة للبند 16 من جدول الأعمال:

305. لجنة البرنامج والميزانية:

"1" بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة لعام 2017 الوارد في الوثيقة A/57/12، الفقرتان 88 و89، وبعد إجراء مناقشات متعلقة بذلك، مع مراعاة الوثائق WO/PBC/25/16وWO/PBC/27/13 وكذلك بيانات الدول الأعضاء

"2" وبالإشارة إلى أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن المسائل التي نوقشت في إطار بند جدول الأعمال الحالي

"3" فقد تقرر أن يطلب من الأمانة أن تقدم خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية تفسيرا شفويا لمشروع البرنامج والميزانية المقترح لعامي 2020/21 ومنهجية توزيع الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد المستخدم.

306. وذكر الرئيس أنه في حين أن بعض الوفود قد تفضل وجود قرار مختلف، فقد يمثل الاقتراح قرارا ربما يكون أمامه فرصة أكبر لجذب إجماع في الآراء. وكرر الرئيس أنه ينبغي للوفود أن تستغرق وقتا طويلا في نظر في الاقتراح كما هو مطلوب، ولكنه ذكر أيضا أن عددا من الوفود قد أشار إلى أنه من أجل تحقيق الكفاءة ينبغي أن يتم اختتام تلك الأمسية. ثم فتح الرئيس الباب للتعليق.

307. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية تلك الوفود التي ساعدت في صياغة القرار وذكر أن القرار أشار إلى أنه لا يوجد حاليا توافق في الآراء بشأن منهجية تخصيص الميزانية. ورأى الوفد أنه من المؤسف أن يكون هذا القرار ضروريا. وذكر أن الوفود قد نجحت في التفاوض، ولكن ما تم التفاوض عليه كان قرارا قال إنه لا يوجد اتفاق، لا على الاستمرار ولا علي

تغيير المنهجية الحالية. وقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم رضاها عن منهجية تخصيص الميزانية الحالية منذ عام 2015. وأبدى الوفد مرونة في الإشارة إلى أن التغييرات لا ينبغي أن تحدث على الفور. ولم يصر على التوزيع النسبي للنفقات المباشرة وغير المباشرة ولكنه أشار إلى أنه يمكن تحقيق زيادة تدريجية في المشاركة في النفقات على المدى الطويل. لكن للأسف، لم ير الوفد أي مرونة مماثلة من قبل الدول الأعضاء الأخرى التي واصلت الإصرار على عدم إدخال أي تغييرات على تطبيق منهجية الموازنة الحالية. وذكر الوفد أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تدعم تطبيق منهجية تخصيص الميزانية التي أسفرت عن عدم قيام اتحادات الويبو التي تمول من خلال الرسوم بأي مساهمات في النفقات المشتركة للمنظمة. ولذلك لا يمكنها أن توافق على ميزانية تمثل انتهاكا لأحكام اتفاقية الويبو ومعاهدات الاتحادات الممولة من خلال الرسوم، وكل ذلك يتطلب التعاون ودفع النفقات المشتركة من جانب جميع الاتحادات الممولة من خلال الرسوم. وأعرب الوفد عن استيائه مرة أخرى تجاه تلك الاتحادات التي يتوقع أن تعاني من عجز ولم تتخذ خطوات ملموسة في مجموعات العمل الخاصة بها لدراسة التدابير اللازمة لمعالجة أوجه العجز لديها. وأبدى الوفد استعداده للتفاوض طيلة الوقت المخصص لدورة لجنة البرنامج والميزانية الحالية بدلا من إغلاقها قبل الأوان. ومع ذلك، بسبب عدم مرونة الوفود الأخرى، لم يكن من الممكن إحراز تقدم في المناقشة. وقد أصرت إحدى مجموعات الدول الأعضاء على أنه لن يتم تغيير أي شيء لأن هذه المنهجية مستخدمة لعدد من السنوات على الرغم من عيوبها. وأشار الوفد إلى أن المنهجية لم يكن يقصد بها السماح لبعض اتحادات الويبو الممولة من خلال الرسوم بالتصرف بشكل غير مسؤول، وإهمال التزاماتها والحصول ولا تسدد شيئا مع الادعاء بأنها جزء لا يتجزأ من المنظمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يقترح المكتب الدولي مشروع ميزانية يظهر مساهمة جميع الاتحادات الممولة من خلال الرسوم في النفقات العامة.

308. وأعرب وفد سويسرا عن شكره لجميع الوفود على عملها البناء والفعال للغاية بشأن هذا الموضوع. وأعرب عن رغبته في توضيح أن الطريقة الحالية تنطبق على إعداد الميزانية ما لم يتم تغييرها.

309. وأيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا وأعرب عن خيبة أمله الكبيرة في استمرار إصرار العديد من الوفود على تغيير منهجية تخصيص الميزانية التي عملت بشكل جيد لسنوات عديدة والتي لا يزال يتعين إثبات الجانب السلبي لها.

310. وتساءل الرئيس عما إذا كانت هناك أية وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة.

311. واعتذر وفد فرنسا عن أخذ الكلمة مرة أخرى ولكنه أراد إضافة شيء إلى البيان الذي سلمه للتو. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يسجل في التقرير أن فرنسا وجدت أنه من المفاجئ للغاية أنه في عام 2018 فقط قام الوفد الذي رغب في تغيير منهجية التخصيص بطلب تقديم عرض تقديم حول هذا الموضوع، على الرغم من أن المناقشات كانت جارية منذ عام 2015. بشكل عام، كانت هناك حاجة لفهم التعديل قبل إجراء التعديل. ولذلك كان وفد فرنسا يتوقع أن يأتي مثل هذا الطلب في وقت سابق، وذكر أن حقيقة أنه قد جاء الآن فقط يحمل الكثير من المعاني التي تتعلق بالجدل نفسه.

312. وطمأن الرئيس الوفود بأن جميع البيانات سوف تنعكس في تقرير الاجتماع. ثم لاحظ أنه يبدو أنه لا توجد اعتراضات على فقرة القرار المقترحة التي قرئت مرة أخيرة:

313. لجنة البرنامج والميزانية:

"1" بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة لعام 2017 الوارد في الوثيقة A/57/12، الفقرتان 88 و 89، وبعد إجراء مناقشات متعلقة بذلك، مع مراعاة الوثائق WO/PBC/25/16و WO/PBC/27/13 وكذلك بيانات الدول الأعضاء

"2" وبالإشارة إلى أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن المسائل التي نوقشت في إطار بند جدول الأعمال الحالي

"3" فقد تقرر أن يطلب من الأمانة أن تقدم خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية تفسيرا شفويا لمشروع البرنامج والميزانية المقترح لعامي 2020/21 ومنهجية توزيع الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد المستخدم.

314. وفي أعقاب ذلك، أقر الرئيس القرار وشكر الوفود، على وجه الخصوص، التي عملت بجد للتوصل إلى صياغة مقبولة وأعرب عن امتنانه لمرونة الوفود التي مكنت لجنة البرنامج والميزانية من أجل تحقيق الكفاءة من الوصول بالاجتماع إلى نهايته.

البند 17 من جدول الأعمال: مشروعات تكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية

315. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/28/13.

316. وأعلن الرئيس عن بدء البند 17 من جدول الأعمال، "مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية التكميلية، الذي اقترح بموجبه مشروعان تكميليان للخطة الرأسمالية الرئيسية بشأن الهجرة إلى النظم السحابية والفرص المستقبلية لتحسين البنية التحتية للمباني. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم الوثيقة WO/PBC/28/13 وذكر أن الوفود تحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة الوثيقة.

317. وأعربت الأمانة عن شكرها للرئيس وذكرت بأن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في عام 2017: (1) اعتمدت من الاتحادات الممولة من خلال المساهمات، احتياطي اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد بتمويل المشروعات المطروحة في الخطة الرأسمالية الرئيسية لأعوام 2018-2027 للثنائية 2018/19 في الوثيقة A/57/9 والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 25.5 مليون فرنك سويسري (2) أشارت إلى أن الفائض في الثنائية 2014/15 لاتحاد مدريد لم يستخدم بالكامل في مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية في 2018/19، وقررن تخصيص الرصيد المتبقي البالغ 1.1 مليون فرنك سويسري للمشروعات الشاملة المشتركة للخطة الرأسمالية الرئيسية 2018-27 في المستقبل والتي ستفيد جميع الاتحادات. وكان من المفهوم أن القرار قد اتخذ على أساس مخصص لمرة واحدة (3) لاحظت أن تلك القرارات لا تخل بالمناقشات المشار إليها في الفقرة 2 من الوثيقة المقدمة إلى الجمعيات. وعلاوة على ذلك، ذكرت الأمانة أن الخطة الرأسمالية الرئيسية 2018-2027 تمثل وثيقة حية شملت خطة طويلة المدى وقد تمت الموافقة على المشروعات الأولية فيها في العام السابق. وشددت الأمانة على الحاجة إلى الاعتراف بالفرص الجديدة التي ظهرت للمنظمة أثناء قيامها بعملها خلال أي ثنائية معينة. وقد حددت الأمانة، في غضون عام 2018، الفرص التي يمكن تصنيفها إلى فئتين مختلفتين. وقد نشأت الفئة الأولى من بيئة تكنولوجيا المعلومات والمناظر الطبيعية المتطورة بسرعة، ولا سيما التحول إلى اعتماد التكنولوجيا السحابية التي من شأنها أن تمكن المنظمة من أن تظل مرنة وتتكيف مع البيئة الخارجية المتغيرة، بما يمكنها من توفير خدمات فعالة من حيث التكلفة لأصحاب المصلحة والمستخدمين. ومن المتوقع أن يؤدي خلق قدرة طويلة الأجل للاستفادة من الخدمات السحابية إلى تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة في المدى المتوسط والطويل، وقدرة أكبر على التنظيم، وتعزيز أمن أصول ونظم المعلومات، وزيادة تنوع مزودي الخدمات، مما يقلل من المخاطر طويلة المدي. كما أوضحت الأمانة أن الفئة الثانية من الفرص في الوثيقة تنبع من فرص سوق العقارات لتعزيز حرم الويبو، وضمان أنه يظل صالح لأغراض ودعم استمرارية العمل. ستكون المشروعات في كلتا الفئتين متشعبة لمصلحة جميع اتحادات المنظمة، في حين أن تكلفة تلك العناصر التي يمكن عزوها مباشرة إلى اتحادات معينة، سيتم تخصيصها لاتحادات محددة. وذكرت الأمانة أن الوثيقة WO/PBC/28/13 المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية نصت على ما يلي: (1) اقتراح لمشروعين من مشروعات التكنولوجيا السحابية ذات الأولوية العالية، بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 3 ملايين فرنك سويسري (2) السياق والحاجة، كما ذكر الرئيس، للمشروعات المستقبلية المتعلقة بالمباني والبنية التحتية التي تتطلب المزيد من العمل والدراسة التي ستقوم بها الأمانة، لعرض مقترحات محددة في مناقشات لجنة البرنامج والميزانية في

عام 2019. وقد أوضحت الأمانة أن الوثيقة قدمت جميع المعلومات ذات الصلة لتيسر على الدول الأعضاء التوصل إلى قرار، بما في ذلك تحديث بشأن حالة مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية والمشروعات الخاصة الأخرى الممولة من الاحتياطيات، وكذلك المعلومات المالية ذات الصلة وفقا للسياسة المنقحة ذات الصلة الخاصة بالاحتياطيات. وخلصت الأمانة إلى أن مقترحات المشروعات الواردة في الوثيقة متوافقة تماما مع المبادئ الواردة في السياسة المنقحة المتعلقة باحتياطيات المنظمة.

318. وأعرب الرئيس عن شكره للأمانة على النظرة الشاملة وفتح الباب لأي أسئلة أو تعليقات فورية.

319. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مشيرا إلى أن المشروعين المقترحين المتصلين بالهجرة إلى النظم السحابية قد سعيا إلى ضمان خدمات أفضل وأكثر أمانا فضلا عن الاستخدام الفعال للموارد. وفي هذا السياق، أعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيقية عن دعمها للموافقة على تمويل مشروعي البرنامجين الإضافيين من احتياطي الويبو. وأحاطت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق علما بأن الأمانة قد قدمت بعض التحليلات بشأن فرص التحسين المستقبلية للمباني والبنية التحتية، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية لموظفي الويبو والتي من شأنها أن تمثل وسيلة لضمان توفير ظروف عمل أفضل للأسر الشابة، وخاصة النساء.

320. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء ورحب بالأهداف الكامنة وراء الاقتراح الخاص بمشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية، وأشار إلى "إنشاء قدرات طويلة الأجل للويبو لاستخدام مقدمي الخدمات السحابية وهجرة التطبيقات القديمة" و"ترحيل البريد الإلكتروني إلى السحابة الالكترونية" يهدف إلى تحسين التكاليف، وزيادة خفة الحركة والمرونة، وتحسين تقديم الخدمات إلى أصحاب المصلحة، وكذلك تعزيز القدرة على القدرة على الصمود واستمرارية العمل. ورأت المجموعة باء أن الاستثمار المستمر والذي يتطلع للأمام في بنية تحتية حديثة تستجيب للاحتياجات الخاصة للمنظمة هو أمر أساسي لضمان تمكن الويبو من مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة في المستقبل، مع استخدام مواردها بكفاءة وتحقيق مدخرات حيثما أمكن. ولاحظت المجموعة باء التحليل الجاري الذي تقوم به الأمانة فيما يتعلق بالاحتياجات المتعلقة بالمباني والخيارات المتعلقة بالخدمات المقدمة للموظفين. وأعربت المجموعة باء عن دعمها للموافقة على المشروعات المقترحة في الوثيقة WO/PBC28/13.

321. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية مشروعي التكنولوجيا السحابية المقترحين نظرا للفوائد والكفاءات الناتجة المتوقعة. وذكر الوفد أن موافقته على هذين المشروعين لا تمس موقفه بشأن منهجية تخصيص الميزانية لمشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية في المستقبل. وأشار الوفد إلى الفقرة 6 من الوثيقة وأشار إلى أنه لم يكن معتادا على المصطلحات، ولا سيما في إشارة إلى مبلغ 0.9 مليون فرنك سويسري الموجود في بند احتياطي المشروعات الخاصة الذي لم يعد مطلوبا، ومن ثم سيتم إعادته إلى بند الفائض المتراكم. ولذلك طلب الوفد توضيحات بشأن الاحتياطيات التي تم إعادة المبلغ غير المستخدم إليها. ورحب الوفد أيضا بتقديم مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالفقرة 33 الخاصة بالزيادة المتوقعة في تكاليف الإيجار بنسبة 94% اعتبارا من عام 2020.

322. وأوضحت الأمانة أن الزيادة المتوقعة في الإيجارات المشار إليها في الفقرة 33، ترجع إلى حقيقة أن المبنى المستأجر قد قام بشرائه مؤخرا مالك جديد، وسيتم إجراء تقييم لحالة المبنى. وستكون هناك حاجة لتجديد بعض المباني للامتثال للوائح والمتطلبات المحلية المعمول بها في سويسرا، وخاصة كانتون جنيف. وقد تم التفاوض بشأن مبلغ الإيجار ليظل عند المستوى الحالي في السنة القادمة، مما يسمح للأمانة العامة بفهم الخيارات المستقبلية التي توفرها الملكية الجديدة، وإجراء دراسات استقصائية للسوق لتقييم فرص السوق والنظر في الفرص المتاحة الأخرى. وفيما يتعلق بمسألة المصطلحات، ذكّرت الأمانة بالمناقشات التي جرت والتوضيحات المقدمة في اليوم السابق وأشارت إلى الصفحة 23 من النسخة الإنجليزية من القوائم المالية السنوية، والتي تنص على صافي أصول المنظمة في القائمة 1 من بيان الوضع المالي. وعرض صافي الأصول عناصر متعددة للخطر كانت الفوائض المتراكمة فيها هي الفوائض على أساس سنوي والتي تراكمت نتيجة للإيرادات التي تجاوزت

النفقات. وبالتالي، كانت المصطلحات تتماشى مع مصطلحات المحاسبة المالية وكما ذكر آنفا، كان صافي الأصول يمثل الاحتياطيات وصناديق رأس المال العامل في المنظمة.

323. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيحات وأعاد فتح الباب لتقديم الوفود لأي ردود. ورأى الرئيس أنه لم تكن هناك طلبات أخرى للحضور، فقرأ فقرة القرار التي تم اعتمادها.

324. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يخصه، بالموافقة على تمويل مشروعي البرنامجين التكميليين لخطة الرأسمالية الأساسية، البالغ مجموعه 3 ملايين فرنك سويسري، من احتياطي الويبو والإحاطة بالفرص المستقبلية لتحسين البنية التحتية للمباني.

البند 18 من جدول الأعمال - اختتام الدورة

325. قدم الرئيس البند النهائي وهو اختتام الدورة. ولم تكن هناك خطوات رسمية يتم اتخاذها في إطار هذا البند، حيث تم البت في جميع القرارات في إطار بنود جدول الأعمال المختلفة. وللتوضيح، أشار الرئيس إلى أن جميع القرارات التي تم سردها في الوثيقة WO/PBC/28/14 Prov ستقوم الأمانة بتحديثها مع القرارين السابقين اللذين تم اتخاذهما، أي القرارين المتخذين في إطار البند 16 وفي إطار البند 2. وستشكل تلك الوثيقة، بمجرد تحديثها، أساس إعداد تقرير لجنة البرنامج والميزانية الذي سيقدم إلى الجمعية العامة. كما سيتم نشر الوثيقة إلكترونيا بجميع لغات الويبو وسيتم إرسالها إلى منسقي المجموعات. وأعرب الرئيس عن شكره للمندوبين على مشاركتهم النشطة في مختلف الموضوعات في هذا الأسبوع، مما ساعد اللجنة على التحرك من خلال بنود جدول الأعمال بطريقة سريعة وفعالة. وشكر الرئيس المترجمين والفنيين وموظفي المؤتمرات والزملاء وفريق الأمانة، وتطلع إلى العمل معهم مرة أخرى خلال العام المقبل أو نحو ذلك.

326. وتحدث وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهنأ نائبي الرئيس على تعيينهما وعلى قيادة الاجتماع بفعالية، وإدارة الوقت وتعزيز التفاهم في ظل وجود مواقف متباينة. كما شكرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي جميع الأعضاء الذين أثروا المناقشات بمقترحاتهم ومساهماتهم، حيث رأت المجموعة أن هناك قرارات مهمة قد اتخذت بشأن العديد من البنود التي كانت مدرجة في جدول أعمال الاجتماع. كما أعربت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن شكرها للأمانة على تنظيم الاجتماع، ولجميع هيئات الويبو المشاركة والممثلة في الدورة على عروضها التقديمية القيمة وتفسيراتها والتي غذت القرارات التي تم اتخاذها. وفي الختام، أعربت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن شكرها لخدمات مؤتمرات الويبو وفريق الترجمة لما قدموه من دعم قيم طوال الاجتماع.

327. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن شكره للرئيس على إدارته للمناقشات خلال الدورة، وأعرب عن شكره كذلك لأمانة الويبو لالتزامها بعمل اللجنة وشكره للجنة التدقيق المستقلة التابعة للمنظمة وشعبة الرقابة الداخلية على مهمتهم البالغة الأهمية للأداء الصحي للمنظمة. وأعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن تقديرها للعمل الذي قام به المراجع الخارجي للهند خلال السنوات الست الماضية، وتمنت للمراجع الخارجي الجديد من المملكة المتحدة كل النجاح في هذه المهمة. وأعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن شكرها للمترجمين الفوريين وموظفي خدمات المؤتمرات على جهودهم الدؤوبة التي ترمي إلى توفير ظروف عمل ممتازة للمندوبين. وأخيرا، شكرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق جميع الوفود على العمل بفعالية خلال الدورة، وعلى جميع المناقشات الجادة التي جرت أثناء استعراض عدد من الوثائق واتخاذ قرارات هامة.

328. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وهنأ الرئيس على إدارة الدورة بكفاءة وفعالية على مدار الأسبوع، مشيرا إلى السرعة التي تم بها العمل، وأن هناك فرق واضح عن بعض دورات لجنة البرنامج والميزانية التي عقدت مؤخرا. ورأت المجموعة باء أن توجيهات الرئيس المتميزة قد ساهمت في الوصول بصورة راقية إلى نتائج إيجابية، وأعرب الوفد عن شكره

للأمانة على تواجدها وعملها الدؤوب قبل الدورة وأثناءها، وكذلك أعرب عن شكره للمترجمين وخدمات المؤتمرات لدعمهم المعتاد وحرفيتهم.

329. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، وهنأ نائبي الرئيس على انتخاباتهما، وشكر الرئيس على إدارته للدورة بصورة ماهرة أدت إلى انتهائها في وقت مبكر، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الوفود المقيمة في جنيف على التحضير بصورة أفضل للجمعية العامة. وأعربت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ عن شكرها للمنسقين الإقليميين للمرونة التي ظهرت في الاجتماع وعن شكرها للأمانة وخدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين ومكتب المستشار القانوني واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي، لتقاريرهم الممتازة.

330. وأعرب وفد المغرب، أثناء الكلمة التي ألقاها نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للرئيس على جهوده الجديرة بالثناء في رئاسته للدورة، وعلى التوجيهات الفعالة والمهنية والتي مكنت اللجنة من تحقيق تقدم سريع. وهنأت المجموعة نواب الرئيس القادمين على انتخابهم، وأعربت عن شكرها للمترجمين على تيسير الاتصال وأثنت على الأمانة للجهود المبذولة قبل وأثناء الأسبوع الذي ساهم بالتأكيد في سير العمل بصورة جيدة. واعترفت المجموعة بجدارة المندوبين الزملاء الذين لم يألوا أي جهدا من أجل إحراز تقدم في عمل اللجنة. ورحبت المجموعة بحالة الميزانية ونتائجها، ورأت أن الدورة شهدت بعض المناقشات المثمرة وأعربت المجموعة عن تطلعها بفارغ الصبر لفرصة للاستفادة من الإنجازات التي تحققت في الدورة التالية. كما أعربت المجموعة عن شكرها للفريق المنسقين الإقليميين على جهودهم الدؤوبة.

331. وقال وفد الصين أن الدورة بقيادة الرئيس كانت عالية الكفاءة وتمت بطريقة مهنية، وهنّأ الوفد نواب الرئيس على انتخابهم. وأثنى الوفد أيضا على الدول الأعضاء لإبداء مرونة خلال الدورة، مما مكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معظم بنود جدول الأعمال، بما مثل قاعدة جيدة لتقديمها للجمعية العامة لعام 2018. وأعرب الوفد عن امتنانه لخدمات المؤتمرات وللمترجمين لما بذلوه من جهود.

332. وأعرب الرئيس عن شكره للجنة على تعليقاتها وأبدى أطيب تمنياته لأولئك الذين سيسافرون إلى العواصم وأعرب عن أمله في رؤية المندوبين ثانية والتعاون معهم أثناء الجمعيات أو في لجنة البرنامج والميزانية في العام التالي. وتم اختتام الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX : LISTE DES PARTICIPANTS / LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

ALGÉRIE/ALGERIA

Nadji AICHE (M.), directeur, Administration et moyens, Institut national algérien de propriété industrielle (INAPI), Alger

Lyes BAKOUK (M.), chef, Département des finances et comptabilité, Institut national algérien de propriété industrielle (INAPI), Alger

Fayssal ALLEK (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Stefan GEHRKE (Mr.), Expert, Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Jan POEPPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Alberto GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministra, Misión Permanente, Ginebra

BRÉSIL/BRAZIL

Cauê OLIVEIRA FANHA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CANADA

Gabrielle DOLGOY (Ms.), Trade Policy Officer, Global Affairs Canada, Ottawa

CHINE/CHINA

Jian LIU (Mr.), Deputy Director General, International Cooperation Department, National Intellectual Property Administration (SIPO), Beijing

Ling ZHANG (Ms.), Section Chief, National Intellectual Property Administration (SIPO), Beijing

COSTA RICA

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi VASCONES (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

EL SALVADOR

Ana Patricia BENEDETTI DE RIVAS (Sra.), Ministra Consejera, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Diana Violeta HASBUN VILLACORTA (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ESPAGNE/SPAIN

Alberto CASADO FERNÁNDEZ (Sr.), Jefe, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Howard SOLOMON (Mr.), Minister Counselor, Multilateral Economic and Policital Affairs, Permanent Mission, Geneva

Paul SALMON (Mr.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria, Virginia

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Economic and Science Affairs Section, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Economic and Science Affairs Section, Permanent Mission, Geneva

Adriana GONZALEZ (Ms.), Program Analyst, Office of Management Policy and Resources, Bureau of International Organization Affairs, Department of State, Washington, D.C.

Mark CASSAYRE (Mr.), Chargé d'affaires *ad interim*, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Galina MIKHEEVA (Ms.), Deputy Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Natalia AGEENKO (Ms.), Advisor, Russian Federal Institute of Industrial Property (FIPS), Moscow

FRANCE

Yann SCHMITT (M.), conseiller politique, Affaires économiques internationales, Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, Paris

Daphné DE BÉCO (Mme), responsable du service juridique et international, Direction juridique et financière, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

GRÈCE/GREECE

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Eduardo SPERISEN YURT (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Csaba BATICZ (Mr.), Head, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Simona MARZETTI (Ms.), Head, International Affairs Division, Ministry of Economic Development, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Rome

Delfina AUTIERO (Ms.), Senior Officer, Ministry of Economic Development, Directorate General for the Fight against Counterfeiting, Italian Patent and Trademark Office, Rome

JAPON/JAPAN

Yukio ONO (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Masaki EMA (Mr.), Deputy Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kenji SAITO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Svetlana SHADIKOVA (Ms.), Head, Department of Finance and Logistical Support, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Astana

KIRGHIZSTAN/KYRGYZSTAN

Mirbek MONOLOV (Mr.), Head, Financial and Economic Section, State Service of IP and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic, Bishkek

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Joana PAPIRAITE (Ms.), Trainee, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Enrique MONTAUDON RAMÍREZ (Sr.), Director, Divisional de Administración, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Paulina CEBALLOS ZAPATA (Sra.), Asistente, Misión Permanente, Ginebra

Martha Gabriela ACEVES VILLALBA (Sra.), Coordinadora, Departamental de Negociaciones Internacionales. Dirección Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

OMAN

Hilda AL HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Permanent Mission, Genève

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Si-Young PARK (Mr.), Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Sangdong HWANG (Mr.), Senior Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Luděk CHURÁČEK (Mr.), Director, Economic Department, Industrial Property Office (IPO), Prague

Martin TOČÍK (Mr.) Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Adrian VIERITA (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Traian FILIP (Mr.), Minister Plenipotentiary, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Albert ROBU (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Monica OPROIU (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Rafael-Nicolae CHIBEA (Mr.), Expert, Economic Department, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Daniela GĂGEANU (Ms.), Expert, Economic Department, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Jan WALTER (Mr.), Senior Intellectual Property (IP) Advisor, Permanent Mission, Geneva

Francis ROODT (Mr.), Senior Policy Advisor, International Policy Directorate, Intellectual Property Office (IPO), Newport

SINGAPOUR/SINGAPORE

Muhammed Fuad Bin JOHARI (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Maria RÖNNBÄCK (Ms.), Controller, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

Malin WIKLUND (Ms.), Controller, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Division du droit et des affaires internationales, Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Nurali NAZAROV (Mr.), Head, Finance Department, Patent Office of Tajikistan (POT), Dushanbe

Haydar RAJABOV (Mr.), Head, Finance Department, Patent Office of Tajikistan (POT), Dushanbe

THAÏLANDE/THAILAND

Pajaree UNGTRAKUL (Ms.), Trainee, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsel, Patent and Trademark Attorney, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/

in the alphabetical order of the names in French of States)

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Mohammed YAGOOB (Mr.), Senior Patent Specialist, Saudi Patent Office (SPO), Riyadh

AUTRICHE/AUSTRIA

Robert ULLRICH (Mr.), Head, Austrian Patent Office, Vienna

BÉLARUS/BELARUS

Zhanna HRYBKO (Ms.), Head, Financial and Economic Department, National Center of Intellectual Property, Minsk

BÉNIN/BENIN

Chite Flavien AHOVE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Josip MERDŽO (Mr.), Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar

Boris SESAR (Mr.), Secretary, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar

BURUNDI

Nadine NDAYIZEYE (Mme), directrice, Office burundais du droit d'auteur, Ministère de la culture et des sports, Bujumbura

Rose NZOBAMBONA (Mme), conseillère, Ministère de la culture et des sports, Bujumbura

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

DJIBOUTI

Oubah MOUSSA OUBAH (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Jukka PELTONEN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

GÉORGIE/GEORGIA

Nikoloz GOGILIDZE (Mr.), Chairman, National Intellectual Property Center of Georgia, SAKPATENTI, Mtskheta

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

HAÏTI/HAITI

Pierre-André DUNBAR (M.), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Nazaire ALTEMAR (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

INDONÉSIE/INDONESIA

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary, Intellectual Propery Issues, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFREY (Mr.), Ambassador, Permanent Mission, Geneva

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Judith METZER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KOWAÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Gilles REALINI (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

PAKISTAN

Zunaira LATIF (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Cristóbal MELGAR (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Oliwia OSTROWSKA (Ms.), Trainee, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Maria BAPTISTA (Ms.), Director, Bureau for Cultural Strategy, Planning and Assessment (GEPAC), Lisbon

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Trésor MAMBAMDU MANGWANDA (M.), chargé de l'OMPI, Direction des organisations internationales, Ministère des affaires étrangères et de l'intégration régionale, Kinshasa

Joël GULIMWENTUGA MULENGA (M.), chargé des contributions, Direction des organisations internationales, Ministère des affaires étrangères et de l'intégration régionale, Kinshasa

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE POPULAIRE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Myong Hak JONG (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMAN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

SÉNÉGAL/SENEGAL

Elhadji Samba MBAYE (M.), directeur administratif et financier, Ministère de l'industrie et de la petite et moyenne industrie, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Dakar

Lamine Ka MBAYE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

TCHAD/CHAD

Sounny Kodi YOUSSOUF SOUNNY (M.), chef, Ministère des mines, du développement industriel, commercial et de promotion du secteur privé, N'Djamena

UKRAINE

Olena BOIARKINA (Ms.), Director, Department of Finance Work and Administrative Support, Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Valeriy ZHALDAK (Mr.), Director, Department for Intellectual Property, Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

YÉMEN/YEMEN

Mohammed FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Muyumbwa KAMENDA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Vimbai Alice CHIKOMBA (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tanyaradzwa MANHOMBO (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

III. AUDITEURS EXTERNES/EXTERNAL AUDITORS

K. S. SUBRAMANIAN (M./Mr.)	Directeur général, conseiller juridique principal et responsable de l'information/Director General, Principal Legal Advisor and Central Public Information Officer, Office of Comptroller and Auditor General of India
Priya PARIKH (Mme/Ms.)	Directeur, Bureau du contrôleur-vérificateur général des comptes de l'Inde/Director, Office of Comptroller and Auditor General of India

IV. ORGANE CONSULTATIF INDÉPENDANT DE SURVEILLANCE DE L'OMPI (OCIS)/ WIPO INDEPENDENT ADVISORY OVERSIGHT COMMITTEE (IAOC)

Gábor ÁMON (M./Mr.)	Président/Chair
Egbert KALTENBACH (M./Mr.)	Vice-président/Vice-Chair

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Andrew STAINES (M./Mr.) (Royaume-Uni/United Kingdom)
Vice-présidents/Vice-Chairs:	Raúl VARGAS JUÁREZ (M./Mr.) (Mexique/Mexico)
	Liene GRIKE (Mme/Ms.) (Lettonie/Latvia)
Secrétaire/Secretary:	Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.) (OMPI/WIPO)

VI. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Ambi SUNDARAM (M./Mr.), sous-directeur général, Secteur administration et gestion/Assistant Director General, Administration and Management Sector

Naresh PRASAD (M./Mr.), sous-directeur général et chef de cabinet, Cabinet du directeur général/Assistant Director General and Chief of Staff, Office of the Director General

Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.), directrice, Département de la gestion des programmes et des finances (contrôleur)/Director, Department of Program Planning and Finance (Controller)

Frits BONTEKOE (M./Mr.), conseiller juridique/Legal Counsel

Maya BACHNER (Mme/Ms.), directrice, Division de l'exécution des programmes et du budget/Director, Program Performance and Budget Division

Magdi BONA (Mme/Ms.), contrôleur adjoint, Bureau du contrôleur/Assistant Controller, Office of the Controller

Janice COOK ROBBINS (Mme/Ms.), directrice, Division des finances/Director, Finance Division.

[نهاية المرفق والوثيقة]